

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري (بين النص والممارسة)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق
شعبة القانون العام

تخصص: القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

تحت إشراف الأستاذ:

بركاني أحمد

من إعداد الطالبتين:

أخريب آسيا

بن ماضي ميرة

لجنة المناقشة:

الأستاذة بزازة وهيبة..... رئيسة
الأستاذ بركاني أحمد، أستاذ مساعد قسم أ..... مشرفا ومقررا
الأستاذ ناتوري كريم..... ممتحنا

السنة الجامعية 2012-2013

سورة الاحزاب

"يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"

الاية 12 من سورة الممتحنة

تشكرات

الحمد والتعظيم لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، وعلى آل البيت التقاة، وأصحابه الهداة، وبعد...

بعد أن أكرمنا الله بعظيم فضله، بكتابة هذه المذكرة بعد طول جهد وسهر، فإنه لمن الإجلال أن نتقدم بعظيم الشكر لكل من ساهم في إنجازها، ونخص بالذكر أستاذنا المشرف بركاني أعمر الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما أحاطنا به من عناية وإرشاد وتوجيه لإخراج المذكرة إلى ما هي عليه الآن

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة، رغم الأعباء على كاهلهم، مما كان له الأثر الملموس في إغناء محتوياتها

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان، إلى كل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة، ونخص بالذكر، بن ماضي سهيل، غلاد الطاهر، وكذا الدكتورة سمينة نعيمة، وكل الأساتذة الذين كانوا منارا للعلم والأخلاق ينير دربنا في مناكب الحياة، وهم برازة وهيبة، حساني خالد، مختاري عبد الكريم، كريم ناتوري.....

هذا دون أن ننسى، موظف اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان في الجزائر، السيد عبد الحليم، موظف مكتبة جامعة جيجل، السيد جمال، وكذا موظفات المكتبة الوطنية بالحامة بالجزائر، وأيضا رئيسة مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (سيداف)، السيدة نادية آيت زاي وسكرتيرتها، إضافة إلى موظفي الجامعات الجزائرية، جامعة سطيف، الجزائر، تيزي وزو، جيجل...

وكل من قدم لنا يد العون، ولو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء فائق الاحترام وعظيم التقدير

إهداء

أنتسرف بإهداء هذا البحث العلمي:

° إلى روح جدي الطاهرة...رحمة الله عليه

° إلى من غرس في قلبي حب الدراسة، إلى من ساندوني في صعابي ومهدو لي طريق نجاحي، إلى من دفعوني لأكون طالبة للعلم وآهله، إلى من كان دعاؤهما سببا في تحقيق مرادي... إليكما أبي وأمي.

° إلى أخي حمزة وزوجته وابنتهما احمد، إلى أخي بلال من قاسمني عذاب البحث وزوجته وابنتهما إسراء، أخي سهيل سندي مثلي وقدوتي، إلى أخي زهير وأختي كنزة رفيقة حياتي.

إلى ابنة عمي نسيمة وكل أفراد عائلتي وأساتذتي وجميع صديقاتي وزملائي

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي

نميرة



الإهداء

إلى ربي قريبا...

إلى النبي صلاة الله عليه وسلامه حبا...

إلى من أدعو لهما...

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً" ...أبي وأمي الغاليين

إلى أختي، تسعدت وزوجها عبد القادر وابنها أيوب

إلى إخوتي، أسامة وزين الدين و آدم

إلى جدتي الغالية، والتي أدعو الله أن يحفظها ويطول في عمرها

إلى كل أحوالي وزوجاتهم وأبنائهم، خاصة خالي الطاهر، وابنتا خالي كهينة وأسماء

إلى كل أعمامي وعماتي وأزواجهم وأولادهم، خاصة ابنة عمي سلوى و ابنة عمتي فاطمة

إلى كل أصدقائي وصديقاتي، خاصة صديقتي رحمة العزيزة كثيراً على قلبي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة، سواء من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي

كآسيا



قائمة المختصرات

أولاً: باللغة العربية

إلخ: إلى آخره

ج.ر: جريدة رسمية

د.ب.ن: دون بلد النشر

د.ج: دينار جزائري

د.س.ن: دون سنة النشر

ص: الصفحة

(ص): صلى الله عليه وسلم

ص ص: من الصفحة إلى الصفحة

م.د: المجلس الدستوري

م.ش.و: المجلس الشعبي الوطني

ثانياً: باللغة الفرنسية

A.D.P.D.F : Association défense et promotion des droits des femmes

A.F.A.M : Association des femmes algeriennes medecins

A.F.E.P.E.C : Association des femmes pour l'épanouissement de la personne et l'exercice de la citoyennete

A.F.R.A : Association de la femme rurale de amanfrasset

A.I.T.D.F : Association independante pour le triomphe des droits de la

A.R.C.S : Association rayonnement des cadres de skikda

A.T.B : Association tafath de bejaia

C.I.D.D.E.F : Centre d'information et de documentation sur les droits de l'enfant et de la femme

Ed : Edition

Femme

Ibid : Même Ouvrage précédent

N° : Numéro

Op.cit : Ouvrage précédemment cité

P : page

pp :de page a la page

R.A.C.H.D.A : Rassemblement contre la hogra et pour les droits des algériennes

S.F.E.D :Sos femme en deteress

مقدمة

شهد القانون الدولي العام تطورات هامة منذ أوائل القرن 20 وإلى يومنا هذا، وتمثل هذا التطور في إضفاء الصبغة الإنسانية عليه، وتجلّى في إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب.

وكانت بداية الاهتمام بها بإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا 1971 الذي أكد على ضرورة احترام هذه الحقوق بصفة عامة، مروراً بميثاق الأمم المتحدة الذي صدر في 26 جوان 1945⁽¹⁾ وصولاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذ يعتبر كانطلاقة حقيقية وفعلية لتكريس حقوق الإنسان على المستوى الدولي والعالمي، والذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948⁽²⁾، ثم توالى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وبما أن قضية حقوق المرأة هي إحدى قضايا حقوق الإنسان، فقد حظيت باهتمام بالغ من طرف منظمة الأمم المتحدة التي جعلت من المساواة بين الرجال والنساء هدفاً لأنشطتها في مجال حقوق الإنسان، فاعتمدت في 20 ديسمبر 1952 الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة⁽³⁾، والتي اعترفت لها بحق التصويت والمشاركة في الحياة العامة والسياسية للدولة، وفي عام 1957 اعتمدت الجمعية العامة إتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة، وفي سنة 1962 اعتمدت اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، كما تبنت في 1967 الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان القضاء على التمييز ضدّ المرأة والذي مهّد لاعتماد أكثر الصكوك الدولية المتصلة بحقوق المرأة أهمية، وهي الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة بموجب القرار 34-180 المؤرخ في 18 ديسمبر/كانون الأول 1979، ودخلت حيز التنفيذ في 03 سبتمبر/أيلول 1981⁽⁴⁾ وقد تضمنت الإتفاقية النص على المساواة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العامة والمساواة أمام القانون.

¹ - انضمت الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962.

² - وافقت عليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963، الصادر في ج.ر، رقم 64 بتاريخ 19 سبتمبر 1963.

³ - صادقت الجزائر على الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي، رقم 04-126، المؤرخ في 29 صفر 1425،

الموافق لـ 19 أبريل 2004.

⁴ - أمر رقم 96-03 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416، الموافق لـ 10 يناير سنة 1996، يتضمن الانضمام،

مع التحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة لسنة 1979، ج.ر. عدد 03، المؤرخ في

وأمام هذا الوضع وجدت الجزائر نفسها مرغمة على مسايرة التطورات التي عرفتها حقوق المرأة على المستوى الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من ثمة العمل على مواكبة هذه التطورات وإعطاء حماية أكبر للمرأة، باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء المجتمع والدولة ككل، حتى أصبح معروفاً أنه لا يمكن حدوث تحولات دون مشاركتها مع الرجل.

هذا إضافة إلى تكريس الدولة الجزائرية لحقوق المرأة في كل الدساتير التي تعاقبت عليها ابتداء من دستور 1963⁽⁵⁾ إلى غاية دستور 1996⁽⁶⁾ دون أن ننسى التشريعات الوطنية الأخرى. وهذا دليل على الاهتمام التدرجي للجزائر بوضعية حقوق المرأة بمختلف أنواعها، بما في ذلك الحقوق السياسية والمتعلقة أساساً بحق المرأة بالمشاركة في المجال السياسي، والذي يقودنا الحديث عنه إلى الحديث حتماً عن الدور الريادي الذي لعبته المرأة الجزائرية عبر كل الحقب التاريخية والاعتزاز بالأمثـر والبطولات والتضحيات التي سجلتها في الكفاح من أجل الحرية والاستقلال، واستمرت في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي إلى أن تحقق الاستقلال في 05 جويلية 1962. إلا إن دور المرأة الجزائرية تراجع نسبياً بعد الاستقلال لتعود بعدها إلى نقطة الصفر، مما أدى إلى إنشاء أول تنظيم سياسي خاص بالمرأة وهو الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وذلك ابتداءً من 1963، والذي ساهم بشكل كبير في إدماج المرأة الجزائرية في الحقل السياسي، وبقي هذا الاتحاد الإطار الوحيد الذي يمكّن المرأة الجزائرية من المشاركة في الحياة السياسية تاركَةً المجال العام للرجل.

واستمر الوضع بهذا الحال إلى غاية سنة 1988 وذلك بعد أحداث الخامس من أكتوبر والذي كان لها الفضل لإنـتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، أين عرفت الجزائر نوعاً من الديمقراطية والانفتاح في جميع المجالات، وهو ما انعكس إيجاباً على المرأة

23 شعبان عام 1416، الموافق لـ 14 يناير 1996. ولكن بتـحفظ على المواد 2 و15/4، و16 و29 و9/2، غير أن الجزائر رفعت التـحفظ عن هذه الأخيرة، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي 08-426، المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1429، الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2008، ج.ر. عدد 05، الصادرة في 24 محرم عام 1430، الموافق لـ 21 يناير 2009.

⁵ - دستور الجزائر 1963 مؤرخ في 08 سبتمبر، ج.ر. عدد 64، الصادرة في سبتمبر 1963.

⁶ - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 1996/12/7، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 1996/11/28 ج.ر. عدد 61، الصادرة بتاريخ 1996/10/16، المعدل والمتمم بقانون رقم 02-03 المؤرخ في 2002/04/10، ج.ر. عدد 25، الصادرة في 2002/04/14، وكذا قانون رقم 08-19 المؤرخ في 2008/11/15، ج.ر. عدد 63، المؤرخة في 2008/11/16.

الجزائرية وحقوقها السياسية، أين بدأ الوضع يتحسن نوعا ما لتُفتح للمرأة الجزائرية آفاقاً جديدة للمشاركة السياسية، والتي عرفت أوجّها بعد تنصيب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية الجزائرية في أبريل 1999، والذي تعهّد برد الاعتبار للمرأة الجزائرية ورفع قضاياها ضمن أولويات السياسة العامة للدولة .

ولتكريس ذلك كان لابد من إعادة النظر في جميع القوانين التمييزية ضد المرأة، وذلك من خلال تعديل قانون الأسرة، قانون الجنسية، قانون الانتخابات، قانون العمل، قانون العقوبات،... الخ.

ولم يتوقف المشرع الجزائري عند هذا الحد بل امتد إلى تعديل الدستور سنة 1996، بموجب القانون رقم 08-19⁽⁷⁾، كخطوة أولى في سبيل ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة، وذلك بإدراج المادة 31 مكرر والتي تنص على أنه: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة. على أن يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة "

وتبعاً لذلك صدر القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ، الموافق لـ 12 يناير لسنة 2012⁽⁸⁾، والذي يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، حيث تم توظيفه لأول مرة في الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 10 ماي 2012، أين تمكنت المرأة الجزائرية من الحصول على 145 مقعد بالمجلس الشعبي الوطني⁹، كما استعمل في الانتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر 2012، والتي عرفت مشاركة قوية للعنصر النسوي سواء على مستوى المجالس البلدية أو على مستوى المجالس الولائية.

ولعل أهمية موضوعنا هذا يكمن في اهتمام ومطالبة المجتمع الدولي الممثل في هيئة الأمم المتحدة بالمساواة بين الرجال والنساء في كافة المجالات خاصة المجال السياسي، ويظهر ذلك من خلال عدة اتفاقيات ومؤتمرات وندوات والتي انعقدت في سبيل تكريس الحقوق السياسية للمرأة، إضافة إلى القضاء على كل القوانين التمييزية ضد المرأة. ولعل أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 المذكورة أعلاه.

⁷ - قانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429، الموافق لـ 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري، ج.ر. عدد 63 الصادرة في 18 ذو القعدة عام 1429، الموافق لـ 16 نوفمبر سنة 2008.

⁸ - قانون رقم 12 - 03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، ج.ر. عدد 01، الصادرة في 14 يونيو 2012.

⁹ - المرأة الجزائرية، مسار مواطنة حصة تلفزيونية قدمتها القناة الجزائرية الثالثة بمناسبة عيد المرأة، 08 مارس 2013.

كما تكمن أهمية موضوعنا أيضا في تأثر المشرع الجزائري بالقانون الدولي، وذلك من خلال مصادقته على اغلب المعاهدات والاتفاقيات حول حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة. ولتجسيد التوافق بين القانون الدولي والتشريع الداخلي قام المشرع الجزائري بتعديل أغلبية القوانين التمييزية ضد المرأة إضافة إلى تعديل الدستور في 2008، وسن قوانين خاصة بالتمثيل السياسي للمرأة وهو القانون العضوي 12-03 السالف ذكره. ورغم تعدد الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع إلا أن الدافع الأساسي هو تبيان ما إذا كانت الجزائر قد كرست الحقوق السياسية للمرأة، إضافة إلى تبيان ما إذا كانت المرأة الجزائرية قد تمكنت فعلا من ممارسة هذه الحقوق في الواقع، كيف كرس المشرع الجزائري الحقوق السياسية للمرأة ومدى تمكينها من ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات جوهرية والتي من بينها:

- هل تعتبر الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة لتكريس الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر فعّالة للنهوض بهذه الحقوق؟

- هل يمكن لآلية التمييز الإيجابي (الكوتا) أن تساهم وحدها في حل مشكلة ضعف المشاركة السياسية للمرأة؟

- فيما تتمثل أهم العراقيل والعوائق التي تحد من ولوج المرأة الجزائرية لعالم السياسة؟

ولالإمام بمعظم جوانب موضوع دراستنا، حاولنا إتباع أكثر من منهج، فقد اعتمدنا المنهج التحليلي وذلك لتفسير وتحليل بعض الإشكاليات التي يثيرها موضوعنا بخصوص الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري بين النص والممارسة. إضافة إلى المنهج الكمي وذلك لعرض الرسوم البيانية والإحصائيات حول نسب المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

وسعيا لتحقيق الأهمية من موضوعنا سوف نتناول تكريس الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري (الفصل الأول)، ثم نتطرق إلى رصد واقع الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية (الفصل الثاني). وذلك بتبيان تواجدها في مواقع صنع القرار السياسي، وكذا تبيان عراقيل ضعف المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية (الفصل الثاني).

الفصل الأول

تكريس الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري

تعتبر الحقوق السياسية من أقدم أنواع الحقوق⁽¹⁰⁾، ويقصد بها تلك الحقوق التي تخوّل للمواطنين بطريق مباشر أو غير مباشر⁽¹¹⁾ حق المشاركة في شؤون الحكم، وهي تلك التي تمكّن المرء من اختيار ممثليه ونقلد المناصب العامة، سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين، وتقتصر هذه الحقوق على المواطنين في الدولة دون الأجانب المقيمين، ونظراً لأهمية مسألة حقوق المرأة أبدت الأمم المتحدة إهتماماً خاصاً بوضعية المرأة وعملت جاهدة على حمايتها وترقيتها والدليل على ذلك وجود اتفاقيات خاصة بها .

ومسيرة لهذا التوجه إنظمت الجزائر إلى العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، سواء كانت عامة أو خاصة بالمرأة وذلك بعد استقلالها مباشرة، وتحظى الاتفاقيات الدولية بمكانة هامة في النظام القانوني الجزائري وهي تسمو عليه، وهذا ما نصت عليه المادة 132 من دستور 1996⁽¹²⁾.

ومن ثمّة تصبح المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق المرأة -عامة كانت أو خاصة- بمجرد استيفاء جميع الشروط والإجراءات القانونية لا سيما التصديق عليها، ونشرها في الجريدة الرسمية⁽¹³⁾ بمثابة قانون عضوي يحتل المرتبة الثانية بعد الدستور .

¹⁰ - عمران قاسي، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وآليات ضمانها في نص التعديل الدستوري لعام 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري وعلم التنظيم السياسي، كلية الحقوق-بن عكنون- جامعة الجزائر، 2001-2002، ص.09.

¹¹ - خالد مصطفى فهمي، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي(دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص. 119.

¹² -و الذي نص في المادة 132 منه على ما يلي " المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون ."

¹³ - لقد أتاحت الفرصة للمجلس الدستوري ليقرر بما لا يدع مجالاً للشك، مبدأ نشر الاتفاقيات الدولية المصادق عليها طبقاً للأوضاع الدستورية وذلك في قراره التاريخي رقم 01 المؤرخ في 20 أوت 1989، حيث جاء في قرار المجلس الدستوري : "انه نظراً لكون آية اتفاقية بعد المصادقة عليها ونشرها، تندرج في القانون الوطني وتكتسب بمقتضى المادة 123 من الدستور سلطة السمو على القوانين وتخوّل كل مواطن جزائري أن يتذرع بها أمام الجهات القضائية "، انظر

وهو ما يوجب على الجزائر مواثمة منظومتها التشريعية الداخلية مع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة التي صادقت عليها الجزائر، وذلك بغية التكريس الفعلي للحقوق السياسية للمرأة⁽¹⁴⁾ من خلال تأكيد هذه الحقوق في قانونها الداخلي (المبحث الأول)، إضافة إلى تسخير آليات عديدة لتمكين⁽¹⁵⁾ المرأة الجزائرية من حقوقها السياسية (المبحث الثاني)، وقد كانت هذه الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل النهوض بحقوق المرأة إكرامًا لها ومكافئتها على التضحيات والنضال الذي قمن به إبان ثورة التحرير في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال .

المبحث الأول

أهم الحقوق السياسية للمرأة في القانون الجزائري

إنّ المشرع الجزائري أقرّ بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وضَمَنها خلال المنظومة التشريعية الوطنية، وكان ذلك من خلال الدستور والقوانين الأخرى وذلك تجسيداً لما تضمّنته المواثيق الدولية التي تعتبر التشريع الأول بعد التصديق عليها أو الانضمام إليها من طرف الجزائر⁽¹⁶⁾. فبالرجوع إلى مختلف الدساتير الجزائرية ابتداءً من دستور 1963 إلى غاية دستور 1996 نجدها في مجملها كرست مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة، وذلك في كل المجالات بما في ذلك مجال الحقوق السياسية والتي ألزم التعديل الأخير لدستور 1996 في نوفمبر 2008 الدولة الجزائرية

قرار المجلس الدستوري، رقم 01 مؤرخ في 20 أوت 1989، يتعلق برقابة دستورية قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 36، الصادرة في 30 أوت 1989.

¹⁴ - حساني خالد، ترقية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري بين النصوص والممارسة، مداخلة أُلقيت في ندوة حول "حقوق الإنسان للمرأة في المنطقة العربية"، كلية الحقوق عمان، الأردن، يومي 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول 2012، ص.12.

¹⁵ - يقصد بالتمكين: تلك العملية التي تحقق من خلالها بعض المجموعات المقهورة السيطرة على حياتها، عن طريق الانخراط في أنشطة وهيكل تسمح لها بالمشاركة بقدر أكبر في الأمور التي تؤثر على حياتها بشكل مباشر .

¹⁶ - مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، تقرير حول المرأة في الحكم المحلي في الجزائر (الواقع والأفاق)، ص. 10. على الموقع الإلكتروني:

Localgov.cawthar.org/assets/documents/pdf/algeria-final-study.pdf.consulté le 22/05/2013.

بموجب القانون 08-19 بضرورة العمل على توسيع المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها من التمتع بحقوقها السياسية، من خلال المادة 31 مكرر.

ولم يتوقف اهتمام المشرع الجزائري لترقية حقوق المرأة السياسية في الدستور فقط، بل امتد إلى غيره من فروع القانون الأخرى (17)، وتشمل الحقوق السياسية أساسا الحق في التصويت (المطلب الأول) والحق في تولي مناصب اتخاذ القرار (المطلب الثاني).

المطلب الأول حق المرأة في التصويت

يقصد بالحق في التصويت؛ الحق في المشاركة الايجابية في الانتخابات والاستفتاءات العامة من أجل اختيار وكلاء يمثلون أفراد المجتمع في المجالس النيابية، وفي منصب رئيس الجمهورية الذي يتطلب موافقة السلطة التأسيسية (18) أو تعبير عن إرادة رأي صاحبه في أمر ما يتعلق بالشؤون العامة. كما أنه تعبير عن الواجب الوطني، فهو يُثم عن مشاركة المواطنين السياسيين في إدارة شؤون الدولة، كما تساهم نسبة التصويت العالية في التأكد من شرعية المؤسسات التمثيلية والنظام السياسي عموما (19)، ويمتاز الحق في التصويت بمجموعة من الامتيازات منها :

_ أن الحق في التصويت هو حق دستوري أساسي وهذا ما أكدته مختلف الدساتير الجزائرية ومنها دستور الجزائر سنة 1996 في المادة 50 (20).

_ انه يمثل الحق الأساسي للحكم الديمقراطي.

_ انه الحق الذي يصون كل الحقوق الأخرى لا سيما الحقوق السياسية.

_ أن الحق في التصويت أكثر تعقيدا وتركيبا من الحقوق الدستورية الأخرى .

17 - سقني فاكية، ترقية حقوق المرأة السياسية في التشريع الجزائري على ضوء تعديلاته الجديدة، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني حول "حقوق الإنسان في الجزائر: واقع و مقاربات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يومي 13-12 ديسمبر 2012، ص.10.

18 - خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق، ص. 125.

19 - خلفه نادية، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية -دراسة بعض الحقوق السياسية -، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص.147.

20 - تنص المادة 50 من دستور 1996 على ما يلي: "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَتَّخِبَ ويُتَّخَبَ"

_ أن للحق في التصويت بعد جماعي وآخر فردي.

وبواسطة الحق في التصويت يعبر الناخبون عن السيادة الوطنية، إذ يشمل التصويت انتخاب رئيس الدولة وانتخاب المجالس النيابية التشريعية، ويمتد ليشمل الانتخابات المحلية.

وقد نص على هذا الحق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفقا للمادة 21/1⁽²¹⁾، كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على الحق في التصويت في المادة 25 منه على ما يلي: " يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه المذكورة في المادة 02⁽²²⁾ الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة " .

و إسنادًا إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في اختيار ممثليهم والمشاركة في تسيير شؤون البلاد، الذي تم إقراره بشكل أكيد في مؤتمر بكين⁽²³⁾، والذي منح للمرأة الحق في التصويت في كل الانتخابات وذلك بموجب المادة الأولى من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، والتي تنص على ما يلي: " للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز" كما منحت أيضا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الحق في التصويت من خلال المادة 07/ التي تنص على: " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة في البلاد وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، الحق

²¹ - نصت المادة 21/1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: " لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون بحرية"

²² - انظر المادة 02 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الصادر في 16 ديسمبر 1966.

²³ - يمثل المؤتمر الدولي الرابع الذي انعقد في بكين (العاصمة الصينية) سنة 1995، حدثا مهما يعكس تلك المرحلة الجديدة من حيث تناول مفهوم قضايا المرأة، وقد أثارت الأفكار التي ظهرت خلال فترة التحضيرات للمؤتمر، خاصة تلك المتعلقة بالتمكين والمشاركة في السلطة وحقوق الإنسان والصحة الإنجابية الكثير من الجدل.

وحضر هذا المؤتمر 189 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة عن 2100 من المنظمات غير الحكومية، و 5000 من ممثلي وسائل الإعلام ووسائل تكنولوجيا المعلومات والانترنت، إضافة لذلك ولأول مرة شاركت أكثر من 100 ألف امرأة من جميع أنحاء العالم في هذا المؤتمر الهام، والذي شكّل نقطة حاسمة من محطات النهوض بالمرأة على المستوى العالمي من خلال اعتماده منهجا جديدا في التقاضي مع قضايا المرأة . انظر يوسف بن يزة، التمكين السياسي للمرأة، وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي(دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2009 -2010، ص.

في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام".

ومواثمة لهذه الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر، منح المشرع الجزائري بدوره للمرأة الجزائرية الحق في التصويت وكان ذلك سنة 1962.

وعليه فما هو موقف المؤسس الدستوري الجزائري من حق المرأة في التصويت (الفرع الأول)، وكيف تعامل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات بحق المرأة في التصويت (الفرع الثاني).

الفرع الأول : موقف المؤسس الدستوري من حق المرأة في التصويت

تحتل الدساتير في القوانين الداخلية للدول المرتبة الأولى من حيث تدرج القوانين وعملا بهذا المبدأ، فإن التشريعات العادية والفرعية يجب أن تأتي موافقة له وإلا طعنتم بعدم الدستورية، وهكذا فإن النص على حق من الحقوق في الدستور يعتبر ضمانا للتمتع به⁽²⁴⁾، وبذلك نجد أن كل الدساتير التي تعاقبت على الجزائر قد أكدت للمرأة الجزائرية بالحق في التصويت باعتباره حقا من الحقوق الدستورية وأن ممارسته تتم دون تمييز مهما كان نوعه⁽²⁵⁾.

وقد أكد الدستور الجزائري على هذا الحق احتراما لمبدأ المساواة (أولا)، المعلن في معظم المواثيق الدولية العامة أو الخاصة بحقوق المرأة، والمصادق عليها من طرف الجزائر⁽²⁶⁾، وبذلك فما طبيعة التكريس الدستوري للحق في التصويت (ثانيا).

أولا : المساواة بين الجنسين كمبدأ عام

كُرس مبدأ المساواة بين الجنسين⁽²⁷⁾ بدءًا بالشرعية الإسلامية⁽²⁸⁾ والتي أكدت عليه في العديد من سور القرآن الكريم⁽²⁹⁾، مرورًا بالمواثيق الدولية سواء العامة منها⁽³⁰⁾ أو الخاصة بحقوق المرأة

24 - برازة وهيبية، مواطنة المرأة في التشريع الجزائري مقارنة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2007-2008، ص. 40.

25 - بوترة شمامة، الحقوق السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص. 77.

26 - قارة وليد، حقوق المرأة في القوانين الجزائرية، مجلة الفقه والقانون، جامعة محمد خيدر، بسكرة، 2012، ص. 01.

على الموقع الإلكتروني: www.majalah.new.ma-majalah-droit consulté le 22 /05/2013.

ذاتها⁽³¹⁾، وصولاً إلى التشريعات الداخلية ومن بينها الجزائر، والتي أكدت على هذا المبدأ في كل دساتيرها بدءاً من دستور 1963 إلى دستور 1996.

وهذا إعمالاً بما هو مكرس في المواثيق الدولية، وبذلك كانت الحقوق السياسية المعترف بها للنساء في الجزائر، إنما كانت نتيجة لمبدأ المساواة بين الجنسين والمنصوص عليها في الدستور. فبالنسبة لدستور 1963/09/08، نجد انه ينص على مبدأ المساواة بين المواطنين في مجال الحقوق والواجبات في نص المادة 12 منه⁽³²⁾، كما نص هذا الدستور في المادة 13 منه على ما يلي: "لكل مواطن استكمل 19 عاماً من عمره، حق التصويت"، ونجد أن المؤسس الدستوري الجزائري قد كفل مبدأ المساواة في التصويت⁽³³⁾، كما نص دستور 1963 أيضاً إلى جانب مبدأ المساواة على مبدأ آخر لا يقل أهمية، وهو مبدأ عدم التمييز، وبما أن القانون الجزائري في معظمه عبارة عن صورة طبقاً للأصل للقانون الفرنسي خاصة وان هذا الدستور جاء مباشرة بعد استقلال الجزائر، نجده يثير إشكالا لغويا وآخر اصطلاحيا، فنجد المادة 5/10 التي تنص: "مقاومة كل نوع من التمييز وخاصة التمييز العنصري و

27 - يقصد بمبدأ المساواة بين الجنسين: بالرغم من أن مبدأ المساواة وعدم التمييز في معاهدات حقوق الإنسان مبدأ محايد من ناحية نوع الجنس، إذ انه يطبق على قدم المساواة على التمييز المزعم سواء كان مصدره المرأة أو الرجل، وبذلك فان مبدأ المساواة هو تحقيق التساوي بينهم والتمتع بجميع الحقوق التي تكلفها المواثيق الدولية أو القوانين الداخلية.

28 - عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام (حقوق الإنسان)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،

الأردن، 1997، ص. 19.

29 - من بين سور القرآن نجد الآية 12 من سورة الممتحنة: "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَعْفِفْنَ لَهُنَّ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ".

30 - بعض المواثيق العامة المتعلقة بحقوق المرأة:

~ ميثاق الأمم المتحدة: والذي أكد على مبدأ المساواة في العديد من موادها من بينها المادة 01، 03، 13/ب).

55/ج، 76/ج.

~ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: أكد بدوره على مبدأ المساواة في المواد 02، 02، 1/04، 26.

~ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: أكد على هذا المبدأ في المادة 26 منه.

~ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الصادر في 16 ديسمبر 1966، التي أكد عليه في المادة 2/2.

31 - من بين المواثيق الخاصة المتعلقة بحقوق المرأة، نجد

~ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: والتي جاءت خصيصاً لتأكيد هذا المبدأ وذلك من خلال المواد 02، 03، 05...الخ.

32 - تنص المادة 12 من دستور 1963 على ما يلي: "لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق ونفس الواجبات".

33 - برازة وهيبية، المرجع السابق، ص. 41.

الديني " مثلا في نصها العربي ذهبت إلى ضرورة مقاومة أي تمييز⁽³⁴⁾ قائم على أساس الجنس أو الدين، في حين نجد النص الفرنسي لم يثر إطلاقا مبدأ عدم التمييز القائم على أساس الجنس⁽³⁵⁾، وهذا وإن دلّ على شيء يدل على الترجمة الخاطئة للنص الفرنسي إلى اللغة العربية .
وأكد على هذا الحق مرة ثانية دستور 1976/11/22⁽³⁶⁾، الذي خصص المادة 42 كلها لحقوق النساء، إذ تنص على انه: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية... للمرأة".

وتضيف المادة 58 منه: "يعد كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، ناخبا"، فنجد أنّ هذا الدستور قد كفل للمرأة الجزائرية حق التصويت، وبذلك فمن واجب الدولة القيام بعمل ايجابي لإزالة أيّ تمييز في هذا المجال وضمان تمتع النساء بهذا الحق⁽³⁷⁾.

كما تم إعادة النص على هذا المبدأ في دستوري 1989/02/28⁽³⁸⁾ و 1996/11/28 بصيغة أخرى مخالفة للدستورين السابق ذكرهما، وذلك من خلال المادة 50 من دستور 1996 والتي تقابله المادة 47 من دستور 1989⁽³⁹⁾.

وبذلك نجد المؤسس الدستوري قد اعترف للمرأة بحق التصويت على نحو مساوٍ مع الرجل ودون أيّ تمييز.

34 - تعريف التمييز: يقصد بمصطلح التمييز أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من أثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة، على أساس التساوي بين الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة لهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية. انظر المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

35 - برازة وهيبة، المرجع السابق، ص. 41.

36 - دستور الجزائر 1976، الصادر بموجب أمر رقم 76-97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، ج.ر. عدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.

37 - طالبي سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقية حقوق الإنسان - الظروف العادية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص. 18.

38 - دستور الجزائر 1989، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي 89-18، مؤرخ في 28 فيفري 1989، ج.ر. عدد 09، الصادرة في 01 مارس 1989.

39 - تنص المادة 47 من دستور 1989 على ما يلي: "لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن يَنتخب و يُنتخب".

ثانيا: طبيعة التكريس الدستوري لحق المرأة في التصويت

كما رأينا سابقا نجد أنّ كل الدساتير الجزائرية لم تغفل ولم تتوانى عن النص على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، ولكن إذا قمنا بتقييم نصوص الدستور التي تناولت هذا المبدأ يمكن القول أن مبدأ المساواة وعدم التمييز للذان ذهب إليهما، لا يمكن أن يحققا مساواة فعلية بين الرجال والنساء.

وذلك لأن مبدأ المساواة كما هو منصوص عليه في الدستور، لن يكفل للنساء سوى الحق في التصويت والترشح قانونا ولن يضمن النتائج⁽⁴⁰⁾، وما يمكن أن نفهمه من ذلك أن الدستور لم تكن أهدافه تحقيق المساواة الفعلية بين الرجال والنساء بل مجرد مساواة شكلية، وبالتالي هذا لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق المساواة، بل على العكس قد يؤدي إلى خلق لا مساواة في الواقع⁽⁴¹⁾.

وعليه هل فعلا المرأة الجزائرية لها حق التصويت بشكل متساوٍ للرجل؟ خاصة إذا علمنا أن معظم النصوص القانونية الجزائرية الخاصة بالمرأة، مجرد حبر على ورق لا أكثر، وهذا ما أكدته "نجية بوزغرام" ممثلة جمعية ترقية حقوق النساء⁽⁴²⁾.

الفرع الثاني : حق المرأة في التصويت في القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

تجسيدا للمبدأ الدستوري الذي يمنح كما رأينا للنساء الحق في التصويت، أعادت مختلف القوانين الجزائرية المتعلقة بتنظيم الانتخابات صياغة هذا المبدأ⁽⁴³⁾، وذلك ابتداء من قانون 1980 إلى قانون 2012، بحيث نجد القانون 80-08⁽⁴⁴⁾ نص في المادة 04 والمادة 2/07 على حق المرأة

40 - برازة وهبية، المرجع السابق، ص. 43.

41 - حقوق المرأة في مجال إقامة العدل، المرجع السابق، ص. 10. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.pal-monitor.org/Portal/index.php?action=pages&id=44>, consulté le 19/05/2013

42 - حيث صرحت انه : " بتفحص النصوص الرسمية للدولة يتضح أن المرأة لها حقوق، لكن شتان بين الواقع الذي تعيشه المرأة والنصوص الرسمية، ففي الوقت الذي يعترف فيه المشرع بكفاءة المرأة وقدراتها يجب أن يوفر لها كل الظروف والوسائل، أما إذا اعتبرها قاصرة فعليه أن يعيد النظر في الدستور". انظر خيذر جميلة، مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي دراسة ميدانية على عينة من حزب حت، د، ج، ت، و، ح، م، س، > مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص. 159.

43 - طالبى سرور، المرجع السابق، ص. 18.

44 - قانون 80-08 مؤرخ في 25 أكتوبر 1980، يتضمن قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 44، الصادرة في 28 أكتوبر 1980.

في التصويت، والتي تقابلها المادة 03 و 07 من القانون 89-13⁽⁴⁵⁾، كما نص عليه أيضا الأمر 07-97⁽⁴⁶⁾ في المادة 05 والمادة 09 منه وهذا ما أكده أيضا قانون الانتخابات الجديد 01-12⁽⁴⁷⁾ إذ نص في المادة 03 على حق المرأة في التصويت كما يلي : " يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثماني عشرة (18) سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول بها " .

ومن خلال هذه المواد نستنتج أن قوانين الانتخابات الجزائرية قد كرّست صراحة للنساء الحق في التصويت، ولكن بالرغم من ذلك لم تتمكن المرأة الجزائرية من ممارسة هذا الحق وذلك بسبب التصويت بالوكالة (أولا)، غير انه في سنة 1997 وبموجب الأمر 07-97 تم التجسيد الفعلي لمبدأ شخصية التصويت (ثانيا).

أولا : تأسيس التصويت بالوكالة في قوانين الانتخابات

يقصد بالتصويت بالوكالة؛ أن يصوت شخص محل الشخص المعني، وذلك لأسباب عدة قد تكون متعلقة بصحة هذا الأخير أو بعده عن مكان التصويت أو غير ذلك، فالقاعدة أن يصوت الناخب أو الناخبة شخصيا، أما الاستثناء فهو أن يوكل من يصوت في مكانه⁽⁴⁸⁾.

وفي ظل القانون الجزائري نجد أنه سمح بأن يقوّض عضو في الأسرة عضو آخر للتصويت بدلا عنه، شريطة أن يكون الوكيل قريبا أو صهرا من الدرجة الثانية على الأكثر، وأعطى من الوكالة كلا من الزوجين، إذ فسح المجال أن ينتخب أحدهما عن الآخر بعد تقديم الدفتر العائلي والبطاقتين الانتخابيتين⁽⁴⁹⁾، وهذا ما يظهر جليا في قوانين الانتخابات المتتالية.

45 - قانون رقم 89-13 مؤرخ 07 أوت 1989 يتضمن قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 32 الصادرة في 07 اوت 1989.

46 - أمر رقم 07-97 مؤرخ في 27 شوال عام 1417، الموافق لـ 06 مارس 1997، يتضمن قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 12 الصادرة في 27 شوال عام 1417، الموافق لـ 06 مارس 1997 .

47 - قانون عضوي رقم 01-12 مؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر. العدد الأول، الصادرة في 20 صفر عام 1433، الموافق لـ 14 يناير سنة 2012 .

48 - بوترة شمامة، المرجع السابق، ص. 78.

49 - يحيوي عمر، المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 230.

وجد قانون الانتخابات لسنة 1980 قد نص على التصويت بالوكالة (العائلي)، وذلك في المادة 2/51 منه⁽⁵⁰⁾، وقد أكد على هذا الطرح أيضا قانون الانتخابات لسنة 1989، وذلك في نص المادة 2/50 منه، حيث أبقى على التصويت العائلي لكن بإخضاعه للوكالة، كما أنه قيد القرابة أو المصاهرة في حدود الدرجة الأولى فقط، وهو ما أكدته المادة 2/51 منه، ولكنه من جهة أخرى أسس التصويت بين الزوجين بلا وكالة وذلك في المادة 53 منه⁽⁵¹⁾، وهو الشيء الذي يتعارض مع نص المادة 28 والتي نصت على أن الحق في التصويت شخصي⁽⁵²⁾.

وأمام هذا الوضع قامت العديد من الجمعيات النسوية بالاحتجاج بقوة، فبتاريخ 21 جويلية 1990 مثلا، جمعت الجمعية لنصر حقوق المرأة أكثر من 300 شخص أمام المجلس الشعبي الوطني تحت شعار الانتخاب كالمصلاة، لا يمكن لشخص أن يقوم به في مكان شخص آخر⁽⁵³⁾.

وردًا على هذه الإحتجاجات عدل قانون 1989 في سنة 1990⁽⁵⁴⁾، إلا أنه خفف فقط من عدد الوكالات التي يمكن أن يستعملها الشخص إلى 03 بعدما كانت 05 في قانون 1989، وابقى على التصويت بين الزوجين⁽⁵⁵⁾.

كما عدل قانون 1989 أيضا مرتين في سنة 1991، بحيث نجد التعديل الأول بموجب القانون رقم 06-91⁽⁵⁶⁾، والذي عدل المادة 50 من قانون 1989، كما ألغى التصويت بالوكالة، غير

⁵⁰ - نجد هناك تناقض بين نص المادة 2/51، والمادة 30 من قانون الانتخابات لسنة 1980 والتي تنص على أن التصويت شخصي ومباشر وعام وسري.

⁵¹ - تنص المادة 2/50 من قانون الانتخابات 1980 على ما يلي: "يجوز كذلك وبصفة استثنائية، لبعض أفراد الأسرة ممارسة حقهم في التصويت بالتوكيل بطلب منهم"

وتنص المادة 2/51 من قانون الانتخابات 1989 على ما يلي: "يجب على وكيل الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأخيرة من المادة 50 من هذا القانون أن يكون أقاربهم وأصهارهم حتى الدرجة الأولى"

وتنص المادة 53 على: "يعفى من إجراء التوكيل الزوج والزوجة اللذين يمكنهما عند التصويت إثبات صلتها الزوجية عن طريق تقديم دفترهما العائلي، بالإضافة إلي بطاقتهم الانتخابية"

تنص المادة 54 على: "لا يمكن أن يستعمل الوكيل أكثر من خمس وكالات في الدائرة الانتخابية"

⁵² - برازة وهيبية، المرجع سابق، ص. 47 .

⁵³ - SAADI Nouredine, La femme et la loi en Algérie, Ed ,Bouchéne, Alger, 1991, pp.146-148.

⁵⁴ - قانون رقم 06-90، مؤرخ في 27 مارس 1990، يعدل ويتم القانون رقم 89-13، المؤرخ في 07 أوت 1989، المتضمن قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 13 الصادرة في 28 مارس 1990 .

⁵⁵ - برازة وهيبية، المرجع السابق، ص. 48.

انه أبقى على التصويت بين الزوجين وبدون وكالة، وذلك في المادة 2/54، أما التعديل الثاني فكان بموجب القانون 91-17⁽⁵⁷⁾، فلم يلغى هذا القانون التصويت بين الزوجين بل أعاد فقط صياغة⁽⁵⁸⁾ المادة 2/54⁽⁵⁹⁾.

كما عدل أيضا في سنة 1997⁽⁶⁰⁾، والذي ألغى الوكالة في التصويت فيما بين الأقارب ليبقي التوكيل في الانتخابات في حالات استثنائية قاهرة فقط، وهو ما أكد عليه أيضا قانون 12-01 والتي سنتناولها في العنصر أدناه.

وبذلك نجد أن كل هذه النصوص قد أدت إلى انتخابات عائلية والتي قيّدت وأُحجبت على حق المرأة في الإدلاء برأيها في المواعيد الانتخابية، وهو ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية خاصة تلك المتعلقة بالمرأة والتي صادقت عليها الجزائر.

ثانيا: التجسيد الفعلي لمبدأ شخصية التصويت

لم تمنع الدساتير الجزائرية، التي نصت على مبدأ المساواة وعدم التمييز القائم على الجنس، والنص على شخصية التصويت في قوانين الانتخابات الجزائرية من تأسيس التصويت بالوكالة في الجزائر.

إن هذا الأمر - ونقصد به النص على شخصية التصويت، والتصويت بالوكالة في القانون نفسه - فيه تعارض، فوجود إحداهما يستوجب بالضرورة غياب الآخر، إلا أنّ هذا يندرج ضمن العديد من التناقضات التي تحيط بالمنظومة القانونية الجزائرية، الشيء الذي يؤدي إلى خلق إشكالات كثيرة من الناحية التطبيقية⁽⁶¹⁾.

⁵⁶ - قانون رقم 91-06 مؤرخ في 02 أبريل 1991، يعدل ويتم القانون رقم 89-13، المؤرخ في 07 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 14، الصادرة في 03 أبريل 1991.

⁵⁷ - قانون رقم 91-17 مؤرخ في 15 أكتوبر 1991، يعدل ويتم القانون رقم 89-13، المؤرخ في 07 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 48 الصادرة في 16 أكتوبر 1991.

⁵⁸ - برازة وهيبة، المرجع السابق، ص. 48.

⁵⁹ - وأصبحت المادة 2/54 من قانون 91-17 التي تنص على: "يعفى من إجراء التوكيل الزوج والزوجة عن طريق تقديم دفترهما العائلي بالإضافة إلى بطاقتيهما الانتخابية".

⁶⁰ - أمر رقم 97-07، مؤرخ في 27 شوال عام 1417، الموافق لـ 6 مارس 1997، يتضمن قانون الانتخابات.

⁶¹ - برازة وهيبة، المرجع نفسه، ص. 49.

واستدرك المشرع الجزائري هذا التعارض في النصوص القانونية، في قانون الانتخابات لسنة 1997، إذ أكد على مبدأ شخصية الانتخاب من جديد، وذلك بموجب المادة 35 منه والتي تقابلها المادة 31 من قانون 01-12 التي تنص على أن: "التصويت شخصي وسري".

كما أعاد المشرع الجزائري كذلك، للوكالة طابعها الاستثنائي، وذلك في المادة 62 من الأمر 07-97، وبالرجوع إلى هذه الأخيرة نجد انه لا توجد حالة الوكالة بين أفراد العائلة⁶²، وهذا ما أكدته المادة 53 من القانون الجديد التي تنص على ما يلي: "يمكن الناخب المنتمي إلى إحدى الفئات المبينة في هذه المادة أن يمارس حق التصويت بالوكالة بطلب منه:

1 - المرضى الموجودين بالمستشفيات و/أو الذين يعالجون في منازلهم.

2- ذو العطب الكبير أو العجزة.

3- العمال والمستخدمون الذين يعملون خارج ولاية إقامتهم و/أو الذين هم في تنقل أو الذين يلازمون أماكن عملهم يوم الاقتراع.

4- الطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج ولايتهم الأصلية⁽⁶³⁾.

5- المواطنون الموجودون مؤقتا في الخارج .

6- أفراد الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والحماية المدنية ومستخدمو الجمارك الوطنية ومصالح السجون والحرس البلدي الذين يلازمون أماكن عملهم يوم الاقتراع".

بيّن كذلك المشرع الجزائري بطريقة مفصلة، كيفية ممارسة التصويت بالوكالة، إذ أعاد اشتراط الشكليات القانونية التي تخضع لها⁽⁶⁴⁾.

منذ ذلك التاريخ، أصبح الزوج الذي يريد استعمال حق زوجته في التصويت، أن يتقدم بوكالة

عن هذه الأخيرة مصادقا عليها من طرف رئيس اللجنة الإدارية الانتخابية للبلدية التي ينتمي إليها⁽⁶⁵⁾.

⁶² - برازة وهبية، المرجع السابق، ص. 49.

⁶³ - نجد أن هذه الفئة مضافة بموجب القانون رقم 01-12 المتعلق بنظام الانتخابات وذلك في المادة 53 منه، وهي

الفئة التي لم تدرج في القوانين المتعلقة بالانتخابات والسالف ذكرها.

⁶⁴ - انظر المواد من 54 إلى 64 من القانون رقم 01-12.

⁶⁵ - طالبي سرور، المرجع السابق، ص. 20.

وبهذا أصبح للنساء في إطار مختلف القوانين الجزائرية، الحق الكامل في التصويت والتعبير بكل حرية ومسؤولية عن إرادتهنّ، الشيء الذي يمنح المرأة فرصة إثبات وجودها والبداية في المشاركة في بناء مجتمعها⁽⁶⁶⁾.

المطلب الثاني

حق المرأة في تولي مناصب اتخاذ القرار

يعتبر حق تولي مناصب اتخاذ القرار، والذي يكون إما عن طريق التعيين أو عن طريق الانتخاب، من الحقوق التي أكد عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تأكيده على الحق في التصويت.

وبالنسبة للمرأة، فلما لم يؤد النص في الصكوك الدولية العامة⁽⁶⁷⁾ على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة إلى نتيجة ايجابية، اعتمدت الاتفاقيات الخاصة بالمرأة⁽⁶⁸⁾، والتي نصت على حق هذه الأخيرة في تولي مناصب اتخاذ القرار.

قامت الجزائر مؤخرا بالتصديق على معظم الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها تلك المتعلقة بحقوق المرأة، فهل قامت الجزائر بأقلمة قانونها مع هذه الأخيرة في مجال حق المرأة في الترشح(الفرع الأول)، وكذا حقها في تقلد الوظائف العامة(الفرع الثاني)⁽⁶⁹⁾.

الفرع الأول : حق المرأة في الترشح لمناصب انتخابية

يعد الترشح حقا من الحقوق السياسية، يتم من خلاله اختيار رئيس الدولة وأعضاء المجالس المنتخبة⁽⁷⁰⁾ كما يعتبر الترشح عمل قانوني، يعبر به الشخص صراحة وبصفة رسمية أمام الجهة

⁶⁶ - بوترة شمامة، المرجع السابق، ص. 80.

⁶⁷ - ونقصد بذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ميثاق الأمم المتحدة، العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

⁶⁸ - ونقصد بذلك الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

⁶⁹ - برازة وهيبة، المرجع السابق، ص. 50 و51.

⁷⁰ - بن عشي حفصة، تعزيز تواجد المرأة بالمجالس المنتخبة في ظل القانون العضوي 12-03، مداخلة أقيمت في ملتقى وطني، حول قانون الانتخابات- واقع وأفاق- كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالم، يومي 03،04 مارس 2013، ص.140.

المختصة عن إرادته في التقدم لاقتراع ما⁽⁷¹⁾، ونظرا لأهمية إقرار حق الترشح لكل فرد في الدولة للمساهمة في إدارة شؤونها بقدر ما تتيح له قدراته ومواهبه، فقد أكدت عليه المواثيق الدولية وكذا دساتير الدول على اعتباره أداة رئيسية في تحقيق التداول على السلطة ومؤشر على مدى وجود الديمقراطية من عدمها⁽⁷²⁾ والحق في الترشح مكفول للمرأة كما هو مكفول للرجل وعلى قدم المساواة وهو ما أقرته الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة في نص المادة 02 منها⁽⁷³⁾.

وبالرجوع إلى التشريعات الجزائرية، نجدها لا تقيم تمييزا بين الرجال والنساء فيما يخص شروط الترشح⁽⁷⁴⁾ وتم التأكيد على هذه المساواة في حق الترشح للمرأة الجزائرية من خلال الدستور (أولا)، وكذا من خلال القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات (ثانيا).

أولا: المساواة في الترشح للمناصب الانتخابية في الدستور

تنص المادة 12 من دستور الجزائر لسنة 1963 على: "كل المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات"

ومن خلال تحليلنا لهذه المادة نلاحظ أن دستور 1963، لم يشر إلى الحق في الترشح لمناصب انتخابية، إلا أنه منح موافقته للإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽⁷⁵⁾ والذي يسوي في نص المادة 21 منه بين كل الأشخاص في إدارة الشؤون العامة لبلدهم وكذا على مبدأ المساواة في التمتع بالحقوق والحريات دون أي تمييز⁽⁷⁶⁾.

71 - بنياني احمد، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص. 160.

72 - خلفه نادية، المرجع السابق، ص. 189.

73 - تنص المادة 02 من الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة على ما يلي: "للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز".

74 - شروط الترشح بالنسبة للانتخابات الرئاسية انظر، المادة 73 من دستور 1996 .
-شروط الترشح للانتخابات التشريعية انظر، المادة 90 من قانون الانتخابات بالنسبة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني، والمادة 108 بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة.

-شروط الترشح للانتخابات المحلية انظر، المادة 78 من قانون الانتخابات الجديد .

75 - المادة 11 من دستور 1963.

76 - تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية".

وعليه يمكن القول بأن حق المرأة في الترشح معترف به في دستور 1963 ولكن بصفة ضمنية أي لم ينص عليه صراحة.

كما نص دستور الجزائر لسنة 1976، على حق المرأة في الترشح، وذلك في نص المادة 58 منه إلى جانب هذه المادة نصت كذلك المادة 39/2-3 على ضرورة المساواة في الحقوق وكذا على إلغاء أي تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الحرفة.

ومن خلال هاتين المادتين يمكن القول أن دستور 1976، يسعى إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، ويظهر ذلك من خلال إلقاءه على عاتق الدولة واجب والتزام إلغاء أي تمييز على أساس الجنس، وخصوصا وأنه نص على ضرورة ضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك في المادة 42 منه⁷⁷.

وأياضا دستور 1989 بدوره نص على حق المرأة في الترشح وذلك من خلال نص المادة 47 و 28 وأخيرا دستور 1996 والذي نص هو الآخر على مبدأ المساواة ومنع التمييز القائم على أساس الجنس و ذلك في المادة 29 منه⁽⁷⁸⁾.

نشير في الأخير، أن المؤسس الدستوري ساير الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واعترف للمرأة بالحق في الترشح لمناصب انتخابية إذ أنه رغم عدم تخصيصه مواد للمرأة⁽⁷⁹⁾ إلا أنه نص على المساواة كمبدأ عام، وكذا على عدم التمييز القائم بين الجنسين، ومنهما يمكن استنتاج الاعتراف الضمني للمرأة بحق الترشح لمناصب انتخابية⁽⁸⁰⁾، وهو حق وهبه الله سبحانه وتعالى فلا يجوز لأحد منعها أو مصادرتها⁽⁸¹⁾.

⁷⁷ -برازة وهيبة، المرجع السابق، ص.52.

⁷⁸ - تنص المادة 29 من دستور 1996 على: "كل المواطنين سواسية أمام القانون و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

⁷⁹ - عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الحقوق السياسية للمرأة - رؤية تحليلية فقهية معاصرة-، دار الفكر العربي، مصر، 2000، ص. 41.

⁸⁰ - برازة وهيبة، المرجع نفسه، ص. 53.

⁸¹ - توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006، ص. 13.

ثانيا: المساواة في الترشح لمناصب انتخابية في القوانين العضوية

يعتبر الحزب السياسي السند الذي تركز عليه الترشح للمناصب الانتخابية، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى حق المرأة في تأسيس وإنشاء وكذا الانخراط في حزب سياسي ويكون ذلك وفقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية(أ)، وبعدها سنتناول حق المرأة في الترشح وفقا للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات(ب)⁽⁸²⁾.

أ: حق المرأة في تأسيس الأحزاب السياسية وعلاقته بالحق في الترشح

إن الأحزاب السياسية ظاهرة تعرفها كل المجتمعات وكل البلدان، بصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي، لكن هذه التجربة لا يمكن اعتبارها نتاج لفكر معين، بقدر ما هي تعبير أو محصلة لتجارب سياسية خاصة⁽⁸³⁾، حيث تطورت هذه الأحزاب حاليا وأصبحت ضرورة لابد منها في كل نظام ديمقراطي⁽⁸⁴⁾ وبالنسبة للحقوق والحريات فإن هذه الأخيرة تأتي في مقدمة هذه الضرورات، لأنها تساهم كثيرا في دعم وتعميق وحماية حقوق الإنسان باعتبارها تنظيمات غير حكومية⁽⁸⁵⁾، وقد تم الإقرار بحرية إنشاء الأحزاب السياسية صراحة في الجزائر من خلال دستور 1989⁽⁸⁶⁾.

وباعتبار الأحزاب السياسية الإطار الوحيد الذي يتجمع فيه مجموعة من الأشخاص ذوي نفس التوجه السياسي، فإنه أثناء الانتخاب غالبا ما يكون الحزب هو من يترشح ومنه يختار الأشخاص الذين سيتولون المناصب القيادية في حالة الفوز بالانتخابات.

⁸² - برازة وهيبة، المرجع السابق، ص. 53.

⁸³ - غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة - دراسة حالة الجزائر من 1997-2007 -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012، ص. 18.

⁸⁴ - خلفه نادية، المرجع السابق، ص. 56.

⁸⁵ - تم إقرار حرية إنشاء الأحزاب السياسية في الجزائر في دستور 1989، الذي أتى بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، والتي غيرت النظام الجزائري من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وتطبيقا لهذا المبدأ تم وضع قانون الأحزاب السياسية المعتمد 1989، المعدل عام 1997 وعام 2012.

وعليه ظهرت أكثر من 60 تشكيلة سياسية عقب إقرار هذا القانون، لينخفض عددها عقب صدور التعديل المذكور إلى 28 حزب في عام 2000. انظر أشطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود (1989-2003)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص. 223.

⁸⁶ - جمعية ذات طابع سياسي؛ هي التسمية التي كانت تطلق سابقا على الأحزاب السياسية في دستور 1989، من خلال المادة 1/40 منه والتي تنص: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".

وعليه فحتى يكون للمرأة حق الترشح لمثل هذه المناصب، لا بد أن يكون لها من باب أولى الحق في إنشاء الأحزاب السياسية وحق الانخراط فيها، ومن خلال تفحصنا للقوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب السياسية نجد أن المادة 09 من القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي لسنة 1989⁽⁸⁷⁾ التي تنص على: "الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي مخول لكل جزائري بلغ سن الرشد".

وبذلك نستنتج من خلال هذه المادة انه من حق النساء الانخراط في الجمعيات ذات الطابع السياسي والذي نستنتجه ضمناً من خلال مصطلح "جزائري" والتي لا يقصد منها الرجال فقط وإنما يشمل الرجل والمرأة معاً⁽⁸⁸⁾، إلى جانب الحق في الانخراط تتمتع المرأة الجزائرية أيضاً بالحق في تأسيس جمعية ذات طابع سياسي، والذي يظهر من خلال نص المادة 19 من قانون 89-11 السابق ذكره، والتي نصت على شروط تأسيس جمعية سياسية، لا نجد فيها شرط الجنس وهو نفس المنهج الذي اتبعه امر 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية⁽⁸⁹⁾، والذي يظهر من خلال نص المادة 10 منه والتي تنص على: "يمكن كل جزائري وجزائرية بلغا سن الرشد الانتخابي الانخراط في أي حزب سياسي". وما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه المادة، أنها عبّرت صراحة عن حق المرأة بالانخراط في الأحزاب السياسية، وذلك من خلال إضافته لمصطلح جزائرية وهذا على عكس قانون 89-11 الذي عبّر عنه بصفة ضمنية، وذلك إذا ما فسرنا أن مصطلح جزائري لا يعني بالضرورة الرجل، ومع ذلك يمكن أن يفسر هذا المصطلح بشكل يجعل الانخراط في الحزب السياسي حكراً على الرجل فقط دون المرأة، وهو الشيء الذي قد يؤدي حتماً إلى خلق مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ عدم التمييز المذكورين سابقاً .

كما منح قانون الأحزاب الجديد 12-04⁽⁹⁰⁾ للمرأة الحق في الانخراط في الأحزاب السياسية في نص المادة 10، والتي أعطت حرية اختيار أي حزب سياسي للانخراط فيه أو الانسحاب منه في أي وقت على عكس القانون القديم.

87 - القانون رقم 89-11 المؤرخ في 02 ذو الحجة عام 1409، الموافق لـ 05 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ج.ر عدد 715، الصادرة في 02 ذو الحجة عام 1409، الموافق لـ 05 جويلية 1989.

88 - برازة وهيبية، المرجع السابق، ص.54.

89 - أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417، الموافق لـ 06 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر عدد 12، الصادرة في 27 شوال 1417، الموافق لـ 06 مارس 1997 .

90 - قانون عضوي رقم 12-04، مؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر عدد 02، الصادرة في 21 صفر عام 1433، الموافق لـ 15 يناير 2012 .

إضافة إلى اشتراط القانون الجديد أن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين نسبة ممثلة من النساء⁽⁹¹⁾، وهكذا يكون القانون الأخير قد ألزم على إشراك النساء في الأحزاب السياسية وهذا ما لم تتطرق له القوانين القديمة.

ب - حق المرأة في الترشح في القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات

كما رأينا سابقا فإن حق المرأة الجزائرية في الترشح مكفول بموجب الدستور، والذي نص على وجوب توفر الشروط القانونية لكل من يريد الترشح للانتخابات، والتي تم النص عليها وتنظيمها في القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات.

إذ نجد قانون 80-08 قد نص في المادة 1/68 على ذلك، وباستقراءنا لهذه المادة نجد انه لا يوجد هناك أي اثر لشرط الجنس للتمتع بحق الترشح للمناصب الانتخابية لذلك فمن حق المرأة تولي مثل هذه المناصب على قدم المساواة مع الرجل .

وبعد جاء القانون 89-13 المتعلق بالانتخابات، والذي أضاف شرطا آخر إلى جانب الشروط المذكورة في القانون السابق وهو شرط يتعلق بالترشح للتشريعات الانتخابية والرئاسية، وهو أن تكون زوجة المترشح ذات جنسية جزائرية⁽⁹²⁾، وهي المسألة التي تصدى لها وبقوة المجلس الدستوري بموجب قراره الأول والتاريخي سنة 1989، وعليه فما يمكن أن نستنتج من خلال مصطلح (زوجته) نيّة المشرع في إقصاء المرأة للترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية وهو المصطلح الذي يقابله بالغة الفرنسية مصطلح *son conjoint*، وهي عبارة تستعمل للدلالة على كلا الجنسين وهو الشيء الذي تعودنا عليه من المشرع الجزائري الذي يقع دائما في أخطاء فادحة في الترجمة⁽⁹³⁾ وحسب رأينا بإمكان المشرع الجزائري تفاديها من خلال الاعتماد على نفسه في سن القوانين وليس التواكل على المشرع الفرنسي . واستجابة لقرار المجلس الدستوري، قام المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 91-17 المعدل والمتمم لقانون 89-13

91 - انظر المادة 17 من القانون 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية.

92 - حيث عبر عنها الأستاذ مختاري عبد الكريم؛ بأنها عقوبة حقيقية للمترشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية. انظر مختاري عبد الكريم، توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة - طفرة أم كبوة - مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني، حول قانون الانتخابات الجزائري-واقع وآفاق- كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945، قالمة، يومي 03-04 مارس، 2013، ص.01.

93 -برازة وهيبية، المرجع السابق، ص. 56.

بالغاء هذا الشرط بالنسبة للانتخابات التشريعية فقط⁽⁹⁴⁾، دون الانتخابات الرئاسية التي أعفى منها المترشحون من هذا الشرط سنة 1997، بموجب الأمر رقم 07-97⁽⁹⁵⁾.
وبذلك نستنتج في الأخير أن القانون الجزائري قد منح للمرأة الحق في الترشح لمناصب انتخابية وعلى قدم المساواة مع الرجل .

الفرع الثاني : حق المرأة في تقلد الوظائف العامة

يقصد بالوظائف العامة؛ الوظائف الحكومية بمختلف أنواعها في مرافق الدولة الرسمية جميعها⁽⁹⁶⁾، فالتعيين في هذه الوظائف حق مشروع لكل مواطن تتوافر فيه الشروط التي يتطلبها القانون⁽⁹⁷⁾.

يعتبر هذا الحق من أبرز الحقوق السياسية للفرد حيث يمنحه الشعور بالانتماء لمجتمعه وبالمسؤولية تجاهه، وعموما نجد أن كفالة هذا الحق يعني أن يكون لكافة الأفراد دون تمييز حق الاشتراك إما مباشرة أو عن طريق هيئات منتخبة انتخابيا حرا ونزيها، في إدارة الشؤون العامة للبلاد⁽⁹⁸⁾.

ومن اجل تحقيق ذلك فتح المجال لها للتمثيل في كل أجهزة الدولة، بما فيها إدارة السيادة أي الوزارات الداخلية والخارجية والعدل، والى إشراكهن في بلورة السياسات المحلية والإقليمية والدولية، إذ تقوم ممارسة هذه الوظائف على الشعور الفعلي بالمواطنة؛ والمتمثلة في تلك العلاقة بين المواطن ودولته والتي يحدد أبعادها الدستور والقوانين التي تنظم العلاقات والحقوق والمسؤوليات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، بين الدول والمواطنين بعضهم البعض.

ويتضمن تحقيق المواطنة الكاملة حصول جميع المواطنين على هذه الحقوق على أساس المساواة ودون تمييز، وهي التي تُثمي لدى النساء الإحساس بالمسؤولية تجاه البلاد وتطويرها وتشجيع

94 - انظر المادة 86 من قانون 89 - 11 المتعلق بالانتخابات.

95 - انظر المادة 107 من أمر 97 - 07 المتعلق بالانتخابات.

96 - من هذا التعريف، نجد أن المشرع الجزائري لم يعط مفهوم واضح للتوظيف العامة، وهو الأمر نفسه في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهذا ما يجعل مسألة دراسة حق المرأة في تقلد الوظائف العامة، أمر صعب.

97 - سقني فاكية، المرجع السابق، ص. 11.

98 - طالبي سرور، المرجع السابق، ص. 20.

روح المبادرة عندهن⁽⁹⁹⁾. فالمادة 03 من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي نصها كما يلي: " للنساء أهلية تقلد المناصب العامة، وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز"⁽¹⁰⁰⁾.

تستوجب منا دراسة حق المرأة في تقلد الوظائف العامة في القانون الجزائري، بالتطرق للدستور (أولاً)، وبعدها البحث في قانون الوظيفة العامة (ثانياً).

أولاً: المساواة في تقلد الوظائف العامة في الدستور

جاء دستور 1976، مغايراً لدستور 1963 الذي لم يشر لهذا الحق⁽¹⁰¹⁾، حيث نص صراحة على حق تقلد الوظائف العامة وذلك في المادة 44 منه التي تنص: " وظائف الدولة والمؤسسات التابعة لها متاحة لكل المواطنين، وهي في متناولهم بالتساوي، وبدون أي شرط ما عدا الشروط المتعلقة بالاستحقاق والأهلية ".

وهذا ما أكدته أيضاً دستور 1989 في مادته 28، أين سوى المشرع الجزائري بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العامة دون أيّ عوائق تحول دون تمتع المرأة بهذا الحق، حيث نص في المادة 51 من دستور 1996 على: " يتساوى جميع المواطنين في تقلد الوظائف العامة والمهام في الدولة دون أي شروط غير الشروط التي يحددها القانون"⁽¹⁰²⁾، إضافة للمادة 31 .

⁹⁹ - شقير حفيظة، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، قسم الإعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004. ص. 51.

¹⁰⁰ - إضافة للمادة 03 من اتفاقيات الحقوق السياسية للمرأة نجد المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 07 و 08 من اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك الدولية التي اعترفت للنساء بحق تقلد الوظائف العامة .

¹⁰¹ - إن إغفال دستور 1963 على مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة، لا يعد نكرانا بل اكتفى بإقرار النص على المساواة أمام القانون بصفة مطلقة.

¹⁰² - إن الدستور قد منح للمرأة عدة وظائف هامة لتقلدها منها:

_ تقلد وظيفة رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة.

_ تمثيل الدول على مستوى الجهات والولايات أو المناطق.

_ تقلد الوظائف العليا في الأحزاب السياسية .

_ تحمل المسؤوليات القيادية في المنظمات.

ثانيا: مبدأ المساواة بين الجنسين في القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية

قد حظيت النساء في إطار النظام القانوني الجزائري للوظيفة العامة بالمساواة الكاملة بينهن وبين الرجال في تقلد الوظائف العامة في الدولة (103) .

ومن أجل تحقيق مشاركة فعالة للنساء في إدارة الشؤون العامة لدولتها واتخاذ القرارات في المجال الوطني، الإقليمي وحتى الدولي، سعت إلى الضغط على حكومات الدول من أجل تمكينها من المشاركة في هذه الوظائف (104).

ولقد أكدت معظم النصوص القانونية الجزائرية المتعلقة بالوظيفة العامة، على مبدأ مساواة المواطنين في الالتحاق بالوظائف العمومية، دون أي تمييز على أساس الجنس.

إذ نص القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية لسنة 1966⁽¹⁰⁵⁾، على مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال تولي الوظائف العامة، وذلك في المادة 05 منه.

كما نجد أن القانون الأساسي للوظيفة العمومية 06-03 ينص في المادة 27 منه: " لا يجوز التمييز بين الموظفين بسبب آرائهم، أو جنسهم، أو أوصافهم، أو أي سبب، أو ظرف من ظروفهم الشخصية والاجتماعية " (106).

ولم ينص القانون النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية⁽¹⁰⁷⁾ خلافا لقانون 1966، على مبدأ المساواة بين الجنسين في تولي الوظائف العامة، إلا أنه بالعودة إلى نص المادة 31 منه، التي

103 - بوترة شامة، المرجع السابق، ص 84.

104 - طالبي سرور، المرجع السابق، ص 20.

105 - أمر رقم 66-133 مؤرخ في 02 جوان 1966، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية (الملغى)، ج.ر. عدد 47، الصادرة في 08 جوان 1966.

106 - أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، الموافق 15 يوليو لسنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر. عدد 46، الصادرة في 20 جمادى الثانية عام 1427، الموافق لـ 16 يوليو سنة 2006 .

107 - مرسوم رقم 85-59 مؤرخ في 23 مارس 1985، المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية، ج.ر. عدد 13 ، الصادرة في 24 مارس 1985 (الملغى).

تنص على شروط التوظيف، لا نجد الجنس كشرط لتولي الوظائف العامة، كما أنه جعل الالتحاق بهذه الوظائف بواسطة المسابقات، مما يدعم المساواة⁽¹⁰⁸⁾.

المبحث الثاني

آليات تمكين المرأة الجزائرية من حقوقها السياسية

أصبح موضوع الحقوق السياسية للمرأة، يحتل مرتبة متقدمة ضمن سلم اهتمامات الدوائر السياسية واتجاهات الرأي العام المختلفة، بل صار هذا الموضوع مؤشرا على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات، لا سيما مع ظهور العولمة وازدياد زخم الحركات والاتجاهات الديمقراطية وكذا حقوق الإنسان.

ومواكبة لذلك عملت الدولة الجزائرية منذ استرجاع سيادتها على تكريس الحقوق السياسية للمرأة، اعترافا لها بما قدمته خلال ثورة التحرير، وفي سبيل ترقيتها وتمكينها من ممارسة هذه الحقوق سحّرت الجزائر عدة آليات ومن بين أهم هذه الآليات نجد آليات قانونية (المطلب الأول)، وآليات مؤسسية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الآليات القانونية لتمكين المرأة الجزائرية من حقوقها السياسية

إن أولى مقدمات المشاركة السياسية للمرأة؛ والتي يقصد بها ممارسة حق التصويت في الانتخابات والترشح للمجالس المنتخبة الوطنية والمحلية، والمشاركة في عضوية الأحزاب والنقابات والتنظيمات⁽¹⁰⁹⁾. والتي تقرّ أنها تتمتع بالمواطنة التامة بكل مظاهرها وأن تصبغ مشاركتها السياسية بمجموعة من الأطر القانونية، التي تمنحها المساواة التامة أمام القانون بدون أي تمييز بحيث تتمثل

¹⁰⁸ - برازة وهيبية، المرجع السابق، ص. 61 و62.

¹⁰⁹ - سمينة نعيمة، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم

(نماذج: الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص. 36.

الأطر أو الآليات القانونية التي تحكم المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المواثيق الوطنية (الفرع الأول)، إضافة إلى التشريعات القانونية الداخلية والتي عرفت تحسنا لفائدة المرأة (الفرع الثاني).

الفرع الأول :الحقوق السياسية للمرأة في ظل المواثيق الوطنية

إذا كان التاريخ يشهد أنّ المرأة الجزائرية في القديم -سواء قبل الثورة أو بعدها-، قد استطاعت بكفاءتها أن تعمق على الدوام مظاهر ومعاني الاحترام والتقدير لها وسط الأسرة والمجتمع، وأن توسّع مشاركتها في الحياة اليومية العامة بكل مجالاتها، مع وجودها كقاعدة أساسية للأسرة. وإذا كانت مراحل معينة من هذا التاريخ قد سجّلت تولي المرأة لمسؤوليات قيادية كانت فيها صاحبة الأمر والنهي، وصاحبة الكلمة الأخيرة في جلائل الأمور وقت الشدّة واليسر، فإنّ مرحلة الكفاح المسلح قد أعطت للمرأة مجالاً أوسع إلى جانب أخيها الرّجل حيث أنّ لحرب التحرير أهمية كبرى لتواجد المرأة في صفوف المجاهدين، وذلك بدءاً بوثيقة الصومام (110).

التي انعقدت قبل الاستقلال مرورا بميثاق طرابلس 1962 (أولا)، وميثاق الجزائر 1964 (ثانيا)، وصولا إلى الميثاق الوطني لسنتي 1976، 1986 (ثالثا)، والتي انعقدت كلها في مرحلة ما بعد استقلال الجزائر.

أولا: ميثاق طرابلس 1962

قبيل إعادة الاستقلال في 27 جوان 1962 نوّه مؤتمر طرابلس بالدور المنوط بالمرأة أثناء الكفاح وحدد برنامجه الذي ستؤديه في المستقبل، وهو دور مواطنة تتمتع بكامل حقوقها السياسية والاقتصادية.

إذ يعد هذا الميثاق أول وثيقة رسمية رسمت أبعاد السياسة الوطنية لمرحلة ما قبل الاستقلال، والذي أكد على الالتزام بترقية المرأة والنهوض بها لتكون عضوا اجتماعيا فاعلا في شتى المجالات، التي أقرتها

110- أشارت وثيقة الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، أن مساعدة الطلبة والطالبات كان كبير النفع لا سيما في الميدان السياسي والميدان الإداري والميدان الصحي، مما بين أن المرأة والفتاة المتعلّمة وضعت منذ البداية كفاءتها رهن إشارة الثورة تحت عنوان : " الحركة النسائية "، إذ نجد مؤتمر الصومام يحيي بإعجاب وتقدير للمرأة الجزائرية الشجاعة بإقراره انه : " توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراد، وإنّا لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية للفتيات والنساء الزوجات والأمهات ،... جميع أخواتنا المجاهدات اللاتي يشاركنّ بنشاط كبير وبالسلح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن"، انظر بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص. 119.

معظم النصوص التأسيسية والدستورية المبنية على أساس التكفل بالحريات العامة واحترام ممارستها (111). وعلى اثر هذا الدور الذي قامت به المرأة في ثورة التحرير، خرج الميثاق بمجموعة من التوصيات

والتدابير بخصوص المرأة الجزائرية من بينها :

_ إشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.

_ القضاء على كل العوائق التي تعرض المرأة وتفتحها .

_ تدعيم المنظمات النسوية .

ولقد أشار مؤتمر طرابلس على أن مشاركة المرأة في ثورة التحرير، خلفت الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدتها، لإشراكها في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.

ثانيا :ميثاق الجزائر 1964

لقد تطرق ميثاق الجزائر لسنة 1964، لدور المرأة الجزائرية خلال الثورة إذ يقول: "وقد سمحت الحرب التحريرية للمرأة الجزائرية بالتعبير ويتحمل مسؤولياتها إلى جانب الرجل ويتحمل قسطها من النشاط في الكفاح" (112).

وهذا من خلال مهام الثورة الديمقراطية الشعبية بالقضاء على الأمية، بجعل الثقافة في متناول جميع الأفراد وتوسيعه، وإعطاء المرأة مشاركة واسعة في تسيير الشؤون العامة للبلاد، ويكون بالقضاء على كل العوائق التي تقف أمام تفتحها، والتي تؤكد على تدعيم عمل المنظمات النسوية، وتخويل النساء مسؤوليات حزبية (113) .

وكذلك بالاهتمام بقضية المساواة بين الجنسين، بالمشاركة الفعلية للمرأة في الحركة النسوية بنضالها في صفوف الحزب والمنظمات الوطنية، كما دعاها لإتمام ذلك بمشاركتها في المجال الاقتصادي، وجاء في الميثاق الوطني ما يلي:

111 - بادي سامية، المرجع السابق، ص. 165.

112 - تاج عطاء الله، عمل المرأة في تشريع العمل الجزائري والاتفاقيات الدولية للعمل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص. 25.

113 - وعرفت المرأة بذلك أول تنظيم لها هو الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، لتتمكن من خلاله من القيام بدور نشر ونصرة سياسة الحزب، الرامية إلى التحرر الفعلي لها مع إشراكها في كل مهام لبناء البلاد.

_ على الاتحاد العام للنساء الجزائريات أن يسعى بالاتصال مع جميع المنظمات الجماهيرية الأخرى لجمع شمل كل النساء، ورفع قدراتهنّ على التنظيم والتعبئة وان تكون أداة هامة للنهوض بالمرأة.

_ أن يقوم بعمل دؤوب في مجال التوعية والتربية والتكوين كما يجب عليه أن يسعى باستمرار لتوسيع مجال مساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للبلاد (114).

وبهذه المشاركة الفعالة أثناء الثورة التحريرية، استطاعت المرأة الجزائرية أن تفرض احترام وتقدير المجتمع والاعتراف لها بالمساواة، جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل (115).

ثالثاً: الميثاق الوطني لسنة 1976، 1986

وقد جاء الميثاق الوطني لسنة 1986 وقبله الميثاق الوطني لسنة 1976 لتأكيد هذا المسعى عند

حديثه عن المرأة بقوله: "إن الثورة الجزائرية، إذ تعمل اليوم على تجسيد تطلعاتها بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ مكانتها في المجتمع، لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية، حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكّلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني".

إذ نجد ميثاق 1976؛ يعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية والمجتمع بأكمله، بوصفها زوجة ومواطنة، وتشجيعها في التشغيل لأن في ذلك مصلحة للمجتمع، كما أكد أيضاً على المشاركة الكاملة للمرأة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية.

أما ميثاق 1986؛ هو أيضاً ناد بضرورة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية انطلاقاً من مبدأ المساواة (116).

ويمثل هذا النصر يتم تكوين الفرد الجزائري بالخصوص النساء تكويناً تربوياً يجعله قادراً على المشاركة في الاقتصاد وبناءه، تكويناً سياسياً وتحويل الشعارات الاشتراكية إلى قواعد سلوكية، وإنجاح عملية بناء مجتمع جديد خالٍ من كل أصناف التمييز والاستلاب (117).

114 - خيذر جميلة، المرجع السابق، ص 128.

115 - أمغار فاطمة الزهراء، المرأة والرهن الديمقراطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2001-2002، ص 97.

116 - خيذر جميلة، المرجع نفسه، ص 129.

وقد توالى القوانين محدثة تطورا هائلا، إذ شجعت المرأة على الخروج للعمل ومساهمتها في المجهود الوطني باعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع، فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة وفي كل الميادين، مطبقة في ذلك مبدأ " كل حسب عمله " .

الفرع الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات القانونية

سعت الجزائر دائما إلى تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، وخاصة المجال السياسي وذلك بحزمة من القوانين⁽¹¹⁸⁾ ، والتي قام المشرع الجزائري على مستواها باتخاذ مجموعة من الإجراءات، والتي ترمي إلى ضمان حماية حقوق وحرية الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة⁽¹¹⁹⁾.

وفي مسعى من المشرع الجزائري لجعل التشريعات الوطنية في مجال حقوق المرأة متوافقة مع التطور الذي عرفه القانون على المستوى الدولي⁽¹²⁰⁾.

قام بإحداث لجنة وطنية في سنة 2000، وذلك من أجل إعادة النظر في مجموعة من القوانين، لتدارك النقص الذي يتعارض مع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، حيث شهد التشريع الجزائري في الفترة الممتدة بين 2000 و2006، تطورات هامة⁽¹²¹⁾، والمتمثلة أساسا في تعديل كل من قانون الأسرة (أولا)، قانون الجنسية (ثانيا)، قانون العقوبات (ثالثا)، قانون العمل (رابعا)، كما استحدث قانون جديد لصالح المرأة في سنة 2012 وهو قانون يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (خامسا).

117 - أمغار فاطمة الزهراء، المرجع نفسه، ص. 97 و98.

118 - سمينة نعيمة، المرجع السابق، ص. 126.

119 - الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الجزائر، (د.س.ن)، ص. 05. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.arabwomenorg.org/content/surveystudies/algerialaw.pdf> consulté le 25/05/213

120 - قريبع بثينة، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر وتونس والمغرب، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، 2008 - 2009، ص. 14.

121 - Ligue Algérienne pour la défense des droits de l'homme, Réformes Politique , ou verrouillage supplémentaire de la société civile et du champ politique ? une analyse ceritique , 2012,p. 31. sur le site internet :

www.algeria-watch.org/pdf/pdf-fr/remdh-reforme-politique-2012.pdf consulté le 23/05/2013.

أولاً: قانون الأسرة

عرفت الأسرة الجزائرية أول قانون ينظمها سنة 1984، وذلك بموجب القانون رقم 84-11 (122)، الذي لم يكن يعترف بالمساواة الكاملة على أساس النوع(الجنس)(123).

خاصة في مجال الزواج والطلاق والوصاية على الأطفال حيث كان قانون الأسرة لسنة 1984، يتعارض مع المادة 29 من دستور 1996، والتي تعترف بالمساواة على أساس النوع(124)، مما أثار حفيظة وغضب الكثيرين من الفاعلين في المجتمع المدني خاصة الجمعيات النسوية(125)، التي سعت جاهدة على شكل مسيرات ومظاهرات(126).

¹²² - القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في 09 جوان 1984، المتعلق بقانون الأسرة، ج.ر عدد 24، الصادرة في 12 جوان 1984، المعدل والمتمم.

¹²³ - **تعريف النوع(الجنس):** يقصد بالنوع أو الجنس (Gend) جنس الإنسان من حيث الذكورة والأنوثة،(هل هو ذكر أم أنثى)، انظر سميحة نعيمة، المرجع السابق، ص. 16.

¹²⁴ - تقرير حول: تحليل الوضع الوطني للحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الجزائر، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي (2008 - 2011)، ص. 19. على الموقع الإلكتروني:

http://www.enpi-info.eu/library/sites/default/files/arabic%20version_0.pdf consulté le 25/05/2013.

¹²⁵ - للتعرف أكثر على أهم الجمعيات النسوية الناشطة في الجزائر، انظر الصفحة 63 و 64 من هذا البحث.

¹²⁶ - حيث انطلقت الجمعيات النسوية بموجب هذه المظاهرات، من مطلبهن هذا بان قانون الأسرة لسنة 1984 يعمل على إهانة المرأة لاحتوائه على النقاط التالية:

- الطلاق من صلاحيات الرجل وحده، ولا يمكن للمرأة أن تحصل عليه إلا بمقابل مالي تسدده للرجل(الخلع)

- تكفل المرأة بحضانة أطفالها في حالة طلاقها مع مغادرتها لمسكن الزوجية.

بناء على ذلك جاءت مشاريع قوانين الأسرة من طرف المنظمات النسائية المطالبة بإلغائه كما يلي:

-إلغاء واجب الطاعة، رفض الولاية في الزواج، تحديد سن الزواج بـ 18 سنة لكلا الجنسين، المساواة في

الإرث، اقتسام واجب الإنفاق على الأسرة، المساواة في إنهاء العلاقة الزوجية، سكن الحاضن من الأبوين، تقاسم

المسؤولية الأبوية، رفض تعدد الزوجات. انظر، زمام نور الدين، بن قفة سعاد، قانون الأسرة الجزائري بين

المشاركة السياسية وسياسة المشاركة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر،

بسكرة، 2012، ص. 163.

استجاب لها المشرع الجزائري بإيجاب، وذلك من خلال إدخال تعديلات على قانون الأسرة والذي كان الهدف منه، هو زيادة تعزيز حقوق المرأة بما يتوافق مع ما جاء به الدستور بخصوص ضمان المساواة بين المواطنين، وقد كان ذلك بموجب الأمر رقم 05 - 02 المؤرخ في 27 فيفري 2005 (127).

وتمثلت أهم هذه الإصلاحات والتعديلات فيما يلي:

- 1 - توحيد سن الزواج بين الرجل والمرأة على حد سواء، بتسعة عشرة (19) سنة.
- 2 - اشتراط تقديم وثيقة طبية تثبت خلو المقبلين على الزواج من مرض قد يتعارض مع الهدف من الزواج.
- 3 - إخضاع تعدد الزوجات عدة شروط منها: الرضا المسبق للزوجة أو الزوجات، وللزوجة الجديدة، وكذا ترخيص رئيس المحكمة الذي يتولى التأكد من حصول التراضي، وكذا النظر في أسباب الزواج وأهلية الزوج وقدرته على ضمان العدل واستقاء الشروط الضرورية للحياة الزوجية (128).
- 4 - رضا الزوجين كشرط لانعقاد الزواج (129).
- 5 - إلغاء الزواج بالتوكيل.
- 6 - إعطاء الحق للزوجين في أن يلحقا بعقد الزواج، أو أي عقد أصلي آخر، كل الشروط التي يرونها ضرورية، ما لم تتنافى هذه الشروط مع أحكام هذا القانون .
- 7 - إعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين، وخاصة حذف واجب الطاعة بالنسبة للزوجة.
- 8 - إعطاء الإمكانية للقاضي باستعمال الطرق العلمية لإثبات النسب.

¹²⁷ - انظر أمر رقم 05 - 02 مؤرخ في 18 محرم عام 1426، الموافق لـ 27 فيفري 2005، المتعلق بقانون الأسرة، ج.ر عدد 15، الصادرة في 27 فيفري 2005.

¹²⁸ - وهذا التعديل والذي نصت عليه المادة 08 من الأمر 02-05، لا تتناقض مع الدين الإسلامي، باعتبار أن فاطمة الزهراء رفضت أن يتزوج عليها علي، وأصررت على رفضها ووقف الرسول(ص) إلى جانبها في رفضها ولم يتزوج عليها إلا بعد وفاتها، وبالتالي فليس من حق الرجل أن يتزوج دون علم زوجته الأولى ورضاها، وعليه فلا داعي لانتقاد الكثيرين لهذه المادة. انظر، نافع نواره، السلطة الرجالية الأسرية وأثرها على الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من مقاطعة جسر قسنطينة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص. 153.

¹²⁹ - نجد أن هذا التعديل والذي نصت عليه المادة 09 من الأمر 02-05، والتي تهدف إلى إلغاء الولي في الزواج، قد قُوبل بالرفض بل بالاستنكار، لأن المجتمع الجزائري يأخذ بالمذهب المالكي في أحكامه، وفي هذا المذهب يعد الولي شرطا من شروط صحة الزواج. انظر، نافع نواره، المرجع نفسه، ص. 154.

- 9 - توسيع مهام القاضي الذي يمكن له من الآن فصاعدا أن يحكم بصفة مستعجلة، بموجب أمر على عريضة، خاصة في المسائل المتعلقة بحق الحضانة، حق الزيارة، المسكن والنفقة.
- 10 - إعادة النظر في مجال حق الحضانة لصالح الأب الذي يأتي من الآن فصاعدا مباشرة بعد أم الطفل.
- 11 - واجب توفير مسكن لائق للأطفال القاصرين الذين توكل حضانتهم إلى الأم في حالة الطلاق.
- 12 - توزيع قانوني عادل لحق الوصاية، بحيث أن الطرف الذي لديه الحضانة يمارس الوصاية على الطفل.
- 13 - عندما تحصل الأم على حق الحضانة، تصبح هي الوصي الوحيد على الطفل، ولا تحتاج مثل ما سبق لترخيص الأب لمغادرة البلاد مع أطفالها مثلا، ويجب أن تظهر لشرطة الحدود في هذه الحالة نسخة من حكم الطلاق، وهكذا تعطي السلطة الأبوية للمرأة المطلقة وليس للمرأة المتزوجة⁽¹³⁰⁾.
- ومع كل هذه التعديلات ما تزال العديد من الأحكام والتي طالبت النساء بشدة إلغاؤها أو تعديلها غير معدلة والتي من بينها: الإبقاء على تعدد الزوجات، كما أن المرأة ما تزال محرومة من الميراث... الخ⁽¹³¹⁾.

ثانيا: قانون الجنسية

- أن التعديلات التي أدخلت على القانون المتضمن قانون الجنسية الجزائرية المعدل بالأمر رقم 05 - 01 المعدل والمتمم، للأمر رقم 70 - 86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية⁽¹³²⁾، تهدف إلى تحقيق أربعة (04) أهداف أساسية تتمثل في ما يلي:
- 1 - موازنة القانون المتعلق بالجنسية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت وصادقت عليها الجزائر.

¹³⁰ - انظر المواد، 07، 07 مكرر، 08، 09، 19، 36، 40، 57 مكرر، 64، 72، 87، من قانون الأسرة، على التوالي.

¹³¹ - ياكين ايرتورك، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 03 من جدول الأعمال، ص. 07 .

¹³² - أمر رقم 05 - 01 مؤرخ في 18 محرم، عام 1426، الموافق لـ 27 فيفري 2005، ج.ر عدد 15 الصادرة في 27 فيفري 2005، يعدل ويتمم القانون رقم 70 - 86 المؤرخ في 17 شوال 1390، الموافق لـ 15 ديسمبر 1970، ج.ر عدد 105، الصادرة في 18 ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية .

2 - تكريس المساواة بين الجنسين.

3 - حماية الأطفال في مجال الجنسية.

4 - إضفاء المرونة على شروط اكتساب الجنسية الجزائرية ووسائل التعليل⁽¹³³⁾.

كما جاءت هذه التعديلات أيضا، لتكريس المساواة بين الأب والأم في حالة اكتساب الجنسية، وكذا منح امتيازات الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية⁽¹³⁴⁾.

في هذا الإطار، تضمنت التعديلات على وجه الخصوص ما يلي:

1 - إلغاء شرط إسقاط الجنسية الأصلية لاكتساب الجنسية الجزائرية.

2 - معادلة سن الرشد المدني مع السن المحددة في القانون المدني.

3 - منح الجنسية الجزائرية الأصلية للأولاد المولودين من أم جزائرية .

4 - منح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية.

5 - تعزيز دور النيابة العامة، باعتبارها طرفا رئيسيا في كافة الدعاوي الرامية إلى تطبيق أحكام القانون المتعلق بالجنسية⁽¹³⁵⁾. وبذلك نجد أن هذا التعديل قد كرس، المساواة بين الرجل والمرأة، وحماية الخلية العائلية، وكذلك التوافق بين التشريع الداخلي والمعايير الدولية، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي أبدت الجزائر تحفظات بشأنها بخصوص الجنسية⁽¹³⁶⁾.

¹³³ - انظر الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، حول المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات، ص. 11. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ministere-famille.gov.dz/pdf/moussanef.pdf>, consulté le 14/05/2013

¹³⁴ - الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، المرجع السابق، ص. 06 .

¹³⁵ - لفهم أكثر هذه التعديلات، انظر المواد، 04، 06، 09 مكرر، 37، من قانون الجنسية، على التوالي.

¹³⁶ - وهي المادة 09 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي رفعت عنها الجزائر التحفظ في سنة 2008 التي تنص: "تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي، أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة، وإن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج .

تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما "

ثالثا: قانون العقوبات

إن أحكام هذا القانون العامة، تعاقب أي شخص قام بارتكاب جريمة دون تمييز بين مرتكبها رجلا كان أو امرأة، كما يعاقب على انتهاك الآداب والاعتصاب، وتشدد العقوبة إذا كان الجاني من أصول من وقع عليه الفعل المخل بالحياء أو هتك العرض، أو كان من فئة من لهم سلطة عليا، كما يدين التصرفات المرتبطة بالفسق وفساد الأخلاق والدعارة⁽¹³⁷⁾.

وقد أدخلت سنتي 2005 و 2006 على الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 08 جوان 1966، المعدل والمتمم⁽¹³⁸⁾، تعديلات جديدة في سبيل حماية المرأة على وجه الخصوص والتي تتضمن ما يلي:

1 - تجريم التحرش الجنسي، وإعطاء الضحية الوسيلة القانونية التي تمكنها من المطالبة بحقوقها ومتابعة المسؤول عن هذه الممارسات .

2 - تشديد العقوبة في حالة:

3- تخلي الزوج لمدة تتعدى الشهرين عن زوجته مع علمه بأنها حامل، لسبب غير جدي⁽¹³⁹⁾.

4- الامتناع عمدا ولمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاءً لإعالة أسرته.

5- أداء كامل قيمة النفقة المقررة إلى زوجه أو أصوله أو فروعه، رغم صدور حكم ضده بذلك.

6- كما تم أيضا في سنة 2008 بتجريم التصرفات المرتبطة بالاتجار بالنساء والفتيات.

وكان هدف المشرع الجزائري من تعديل قانون العقوبات، هو حماية المرأة من كل أشكال العنف التي تمارس ضدها.

رابعا: قانون العمل

يمنع تشريع العمل طبقا لإحكام الدستور، أي شكل من أشكال التمييز، فالقانون رقم 66-133

المؤرخ في 02 يونيو 1966، المتعلق بالوظيفة العمومية⁽¹⁴⁰⁾، في مادته الخامسة(05) أي تمييز بين

¹³⁷ - عائشة عبد السلام، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، لصالح

الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، عن منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009، ص. 16.

¹³⁸ - أمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق لـ 08 يونيو 1966، الذي يتضمن قانون العقوبات،

المعدل والمتمم، ج.ر عدد 702، الصادر في 21 صفر عام 1386، الموافق لـ 11 يونيو 1966.

¹³⁹ - فيما يخص التعديلين المذكورين، انظر المادتين، 341 مكرر، 2-330 من قانون العقوبات.

الجنسين في العمل، أما القانون رقم 90 - 11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، والمتعلق بعلاقات العمل⁽¹⁴¹⁾، فإنه يضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل وعلى استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية وهذا على النحو التالي:

- 1 - يتمتع كافة المواطنين بالحق في العمل دون تمييز بين الجنسين .
- 2 - يجب على كل مستخدم ضمان المساواة في الأجور بين العمال، رجلا كان أو امرأة.
- 3 - استفادة المرأة العاملة في إطار علاقة العمل من الحماية من أي تمييز فيما يتعلق بالترقية والتكوين.
- 4 - احترام السلامة البدنية والمعنوية للمرأة العاملة وكرامتها.
- 5 - تمنع المرأة من العمل الليلي.
- 6 - الاستفادة من عطلة الأمومة.
- 7 - الاستفادة من العمل الجزئي⁽¹⁴²⁾.
- 8 - ممارسة الحق النقابي وتمثيل المستخدمين⁽¹⁴³⁾.

خامسا: قانون توسيع تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

تجسيدياً لمبدأ المساواة المطلقة التي نص عليها دستور 1996⁽¹⁴⁴⁾، الذي تم تعديله في نوفمبر 2008، بموجب القانون رقم 08 - 19⁽¹⁴⁵⁾.

¹⁴⁰ - القانون رقم 66-133 المؤرخ في 02 جوان 1966، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر. عدد 47، الصادرة في 8 جوان 1966 (ملغى).

¹⁴¹ - القانون رقم 90 - 11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، ج.ر. عدد 17، الصادرة في أول شوال 1400، الموافق لـ 26 أبريل 1990.

¹⁴² - للمزيد أكثر حول هذه الحقوق والامتيازات لصالح المرأة، انظر المواد، 17، 84، 142، 4-3/6، 29، 55، 12، من قانون 90 - 11 المتعلق بعلاقات العمل.

¹⁴³ - انظر المادة 22 من القانون رقم 90 - 14، المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410، الموافق لـ 02 جوان 1990، يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، ج.ر. عدد 23، الصادرة في 13 ذي القعدة عام 1410، الموافق لـ 06 جوان 1990.

وهو التعديل الذي أضيفت بموجبه، مادة جديدة، وهي المادة 31 مكرر والتي تنص على ما يلي: «تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كيفية تطبيق هذه المادة».

غير أن القانون العضوي الذي نصت عليه المادة 31 مكرر أعلاه، قد تأخر كثيرا، إذ لم يتم إصداره إلا مع مطلع سنة 2012 والذي يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة⁽¹⁴⁶⁾.

الذي طرح لأول مرة على طاولة مجلس الوزراء في نوفمبر 2011، لدراسته والموافقة بعد المبادرة به من طرف رئيس الجمهورية، الذي باشر انطلاقا من شهر افريل 2011، في مجموعة من الإصلاحات تماشيا مع طلبات المجتمع، ومع ما تضمنته المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر، وأدمجتها في نظامها القانوني من جهة، وتطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية الذي صوت عليه الشعب الجزائري من جهة ثانية⁽¹⁴⁷⁾.

ويسعي هذا القانون كما يدل عليه عنوانه إلى زيادة فرص وصول المرأة في الهيئات المنتخبة من خلال إدخال نظام الحصص (الكوتا)⁽¹⁴⁸⁾ للنساء في القوائم الانتخابية⁽¹⁴⁹⁾.

¹⁴⁴ -Amine Khaled HARATANI, Femme et représentation politique en Algérie, revue algerienne des sciences juridique Economiques et politique, Volume XLI,N°03 , 2003, p. 05.

¹⁴⁵ - القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429، الموافق لـ 15 نوفمبر 2008، والمتضمن تعديل الدستور، ج.ر عدد 63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008 .

¹⁴⁶ - قانون رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، ج.ر عدد 01 الصادرة في 14 يونيو 2012 .

¹⁴⁷ - بن عشي حفصة ، المرجع السابق، ص. 139.

¹⁴⁸ - تعريف نظام الحصص (الكوتا): وهو ما يعرف بالتمييز الايجابي، وهي تخصيص عدد من المقاعد داخل الهيئة النيابية لفئة محددة على أساس إقليمي أو لغوي أو ديني أو عرقي أو على أساس الجنس، كما في الكوتا النسائية من اجل تحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة للتعبير عن مصالحها وأرائها داخل المجالس المنتخبة. انظر، إيمان بيبيرس وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، ورقة بحث مقدمة لفائدة "جمعية نهوض وتنمية المرأة"، مصر، ص. 26. انظر الموقع الالكتروني للجمعية: www.awapp.org consulté le 25/05/2013.

ولنظام الكوتا أشكال واليات خاصة لتطبيقه ، حيث تتنوع من حيث كونها، دستورية: وهي التي ينص عليها الدستور، وكذا قانونية: هي التي ينص عليها قانون الانتخابات أو قانون الأحزاب السياسية، أو طوعية: وهي التي يتم تبنيها طوعا من قبل الأحزاب السياسية. كما يمكن تطبيق نظام الحصص أو الكوتا، أثناء عملية الترشيح أو بعد صدور النتائج للعملية الانتخابية، فنموذج الكوتا المطبق أثناء عملية الترشيح على سبيل المثال، تهدف إلى تسهيل وضع النساء في مواقع إستراتيجية على لوائح مرشحي الحزب، أو إعلان ضمان ترشيحهم في دوائر محددة بما يضمن لهم فرصا مساوية

حيث ينص هذا القانون في المادة 02 منه، على أن: "لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

- 20 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة مقاعد.
- 30 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة مقاعد.
- 35 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا.
- 40 % عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنان وثلاثين مقعدا.
- 50 % بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

انتخابات المجالس الشعبية الولائية:

- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و39 و43 و47 مقعد.
- 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعدا.

انتخابات المجالس الشعبية البلدية:

- 30 % في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر، بالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة⁽¹⁵⁰⁾.

لانتخابهن في الهيئات المنتخبة. للتوسع أكثر انظر، عصام بن الشيخ، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود، دفاثر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص. 247.

¹⁴⁹ – Ligue Algérienne pour la défense des droits de l’homme, Reformes politique, op.cit, p.

29.

¹⁵⁰ – الواضح من خلال هذا الشرط أن المشرع الجزائري قد أقصى البلديات الأقل كثافة سكانية وهو الشيء الذي يتعارض مع مبدأ التمييز الإيجابي(الكوتا)، فما الجدوى إذا من هذا النظام، للتوسع أكثر في هذه المسألة انظر،

Ligue Algérienne pour la défense des droits de l’homme, Reformes politiques, op.cit, p. 34

هذا ونشير إلى أن عدم الالتزام بهذا الشرط سيؤدي إلى رفض القائمة بكاملها⁽¹⁵¹⁾.

كما يستخلف المترشح أو المنتخب، لمترشح أو منتخب من نفس الجنس⁽¹⁵²⁾ في جميع حالات الاستخلاف المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، والقانونين المتعلقين بالولاية والبلدية كما تعهدت الدولة بمنح المساعدات المالية للأحزاب السياسية، التي تمنح فرص أكثر للنساء للترشح في انتخابات المجلس الشعبي الوطني أو انتخابات المجالس الشعبية الولائية والبلدية، قصد تعزيز حظوظ تمثيل المرأة في هذه المجالس المنتخبة⁽¹⁵³⁾.

وبناء على ذلك يتضح أنّ المشرع الجزائري قد قطع شوطاً كبيراً في تنفيذ التزاماته الدولية الخاصة بترقية الحقوق السياسية للمرأة⁽¹⁵⁴⁾.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل فعلاً نجح هذا القانون بتوسيع مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة على أرض الواقع؟ أم انه لا يعدو أن يكون مجرد حبر على ورق؟ وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل في الفصل الثاني من هذا البحث.

المطلب الثاني

الآليات المؤسسية لتفعيل الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية

إن الآليات القانونية التي قام المشرع الجزائري بتعديل معظمها_ والتي لها علاقة مباشرة بالمرأة_ كان بسبب الضغوطات التي مارسها المجتمع الدولي، والذي نادى بضرورة تكريس حقوق المرأة خاصة السياسية منها، هذا إلى جانب الضغوط التي مارسها الجمعيات النسوية، غير أن هذه القوانين لا

151 - انظر المادة الخامسة من قانون 12 - 03 الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة.

152 - هذا الحكم يحمي النساء المنتخبات، لأنه يسمح لهنّ بالحفاظ على الأماكن التي تم الحصول عليها في الانتخابات. لكن في الحقيقة هذا القانون لا يحتوي على أيّ ضمانات للتواجد الفعلي للنساء في المجالس المنتخبة، مثل ما ينص عليه قانون 12 - 03، لذا يتضح أن هذا الحكم سيؤدي إلى منع ممثلات النساء من تتجاوز عدد المرشحات المنتخبات، في حالة ما كانت هناك استقلالات، لأن المرأة المرشحة ليست أهلة لتحل محل الرجل المنتخب. انظر،

Ligue Algérienne pour la défense des droits de l'homme, Reformes politiques, ibid, p. 36.

153- انظر المادة السابعة من القانون 12-03 المتعلق بكيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة.

154- حساني خالد، المرجع السابق، ص. 14.

يمكن تنفيذها إلا على مستوى مؤسسات خاصة تعمل بدورها على ترقية حقوق المرأة، وبالأخص السياسية منها، وهو الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية، إلى تعزيز الإطار المؤسسي وذلك لتجسيد دولة قانون، والتكفل أكثر بقضايا المرأة⁽¹⁵⁵⁾.

وتطبيقا لذلك تم وضع بعض الآليات المؤسساتية، في السنوات الأخيرة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية⁽¹⁵⁶⁾ بشكل فعلي وفعال.

وتتمثل أهم هذه الآليات في الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة(الفرع الأول)، المجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة(الفرع الثاني)، وأيضا بعث ائتلاف والتكوين في مجال الإدارة لفائدة الشركاء السياسيين(الفرع الثالث)، إضافة إلى منتدي النساء والمشاركة السياسية(الفرع الرابع)، وكذا إستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي(الفرع الخامس).

الفرع الأول:الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة

يتجلى الاهتمام الذي تبديه الجزائر تجاه وضع المرأة، في إحداث وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة، ثم لدى وزير الصحة، وهي مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة⁽¹⁵⁷⁾.

وكان ذلك في سنة 2002، حيث تضطلع هذه الوزارة بمهمة الدفع بمختلف الرؤى والحركات القطاعية نحو التطور والتلاقي في " سياسة وطنية لترقية الأسرة والمرأة "، وذلك بالتكامل والتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية ومختلف الشركاء خاصة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية⁽¹⁵⁸⁾.

وضمن هذا التوجه سطرت الوزارة برنامج عمل يركز أساسا على المساهمة فيما يلي:

1 - تحقيق الأهداف المتنوعة التي تمس الميادين المرتبطة بالعائلة والمرأة، خاصة شؤون المرأة وتنمية قدراتها، وتعزيز مشاركتها في مختلف الميادين⁽¹⁵⁹⁾ والدفاع عنها.

¹⁵⁵ - الدراسة المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، المرجع السابق، ص. 21.

¹⁵⁶ - Ligue Algérienne pour la défense des droits de l'homme, Réformes politique, op.cit, p.

31.

¹⁵⁷ - قريبع بثينة، المرجع السابق، ص. 16.

¹⁵⁸ - سمينة نعيمة، المرجع السابق، ص. 129.

2 - إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في بلورة وإعمال وتقييم البرامج الوطنية.

3 - إعلام المرأة وتحسيسها بحقوقها المختلفة.

4 - وضع آليات لترقية النشاطات في مجال تكوين المرأة والفتاة.

5 - وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز التماسك الأسري ومحاربة العنف ضد المرأة ومتابعة آليات التنفيذ.

وفي المستوى المحلي وقع بعث إدارات للعمل الاجتماعي في كامل الولايات بهدف النهوض بدور الأسرة عموما والمرأة على وجه الخصوص، ومساعدة القطاعات الأكثر فقرا ومن بينها خصوصا ربات البيوت عديمة الدخل، والأسر ذات الدخل المحدود، والكافلة لشخص معاق... إلخ⁽¹⁶⁰⁾.

ويتولى رئاسة هذه الوزارة امرأة وهي السيدة نورة سعدية جعفر .

الفرع الثاني: المجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 - 421 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006⁽¹⁶¹⁾، وقد تم تنصيبه رسميا في الثامن مارس من سنة 2007، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة⁽¹⁶²⁾.

أنشأ هذا المجلس لدى الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة⁽¹⁶³⁾ ويعتبر هذا المجلس جهاز استشاري يتولى إبداء الرأي وضمان التشاور والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة والمرأة⁽¹⁶⁴⁾.

¹⁵⁹ - ومن بين هذه الميادين، نجد الميدان السياسي، والذي في سبيل تعزيزه وترقيته، خصصت الدولة الجزائرية ميزانية تقدر، بـ 12100000 دج، ويتعلق الأمر أساسا بجمع معلومات حول أدوار ومهام المرأة داخل الأحزاب السياسية، وتحديد أهم العوائق أمام مشاركتها وكذلك التمثيلات النسائية في اللوائح الانتخابية، وآليات الاختيار بالنسبة للمناصب ذات المسؤولية في القطاع العام والعوائق أمام النساء. انظر، الحقوق الإنسانية للمرأة، المرجع السابق، ص. 39.

¹⁶⁰ - قريبع بثينة، المرجع نفسه، ص. 16.

¹⁶¹ - المرسوم التنفيذي رقم 06 - 421 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427، الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 2006، يتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة، ج.ر عدد 75، الصادرة في 05 ذي القعدة عام 1427، الموافق لـ 26 نوفمبر 2006.

¹⁶² - قريبع بثينة، المرجع السابق، ص. 16.

¹⁶³ - انظر المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 06 - 421 المتعلق بإنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة.

ويضم المجلس الوطني أكثر من خمسون (50) شخصا، يمثلون المؤسسات، مراكز البحوث والمجتمع المدني⁽¹⁶⁵⁾ ويكلف المجلس بما يلي:

- 1 - المساهمة في إعداد البرامج العملية طبقا لسياسة السلطات العمومية تجاه الأسرة والمرأة.
- 2 - المساهمة و/أو القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة والمرأة.
- 3 - تقديم التوصيات بخصوص كل التدابير ذات الطابع القانوني والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرامية إلى ترقية الأسرة والمرأة.
- 4 - إبداء الرأي حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسرة والمرأة.
- 5 - العمل على جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالأسرة والمرأة ومعالجتها واستغلالها قصد تعزيز بنك المعطيات المرتبطة بها.
- 6 - تنظيم الملتقيات والندوات والأيام الدراسية حول المواضيع المتعلقة بالأسرة والمرأة ونشر المنشورات المتعلقة بمجال نشاطه.
- 7 - العمل على تبادل الأفكار والتجارب مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية التي لها أهداف مماثلة.
- 8 - دراسة كل مسألة ذات علاقة بميدان نشاطه بناء على طلب من الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة.
- 9 - إعداد تقارير دورية حول وضعية الأسرة والمرأة، وإرسالها إلى الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة⁽¹⁶⁶⁾. ويترأس المجلس الوطني للأسرة والمرأة السيدة نصيرة كداد.

الفرع الثالث : بعث ائتلاف والتكوين في مجال الإدارة لفائدة الشركاء السياسيين

تم تنفيذ هذا البرنامج من طرف المعهد الديمقراطي الوطني، إذ يهدف إلى رفع مستوى المسؤولية والشفافية بالنسبة للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حتى يمكن لهم تمثيل مصالح المواطن أحسن تمثيل والدعوة إلى الإصلاح السياسي، وهذا البرنامج يدعو خصوصا إلى المشاركة الفعالة للمرأة في المجال السياسي.

¹⁶⁴ - انظر المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 06 - 421 المتعلق بإنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة.

¹⁶⁵ - للتعرف أكثر على الأعضاء الذين يضمهم المجلس الوطني للأسرة والمرأة. انظر المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي 06 - 421 المتعلق بإنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة.

¹⁶⁶ - انظر المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 06-421 المتعلق بإنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة.

الفرع الرابع: منتدى النساء والمشاركة السياسية

نظم هذا المنتدى في إطار مشروع دعم البرلمان لنظم البرلمان الجزائري، في 21 مارس 2007، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الدولي للبرلمانات. ولقد ناقش هذا المنتدى الإجراءات الفعلية التي يتوجب اتخاذها لتعزيز فرص تمثيل أوسع للنساء ضمن المجالس المنتخبة . إذ مكن هذا المنتدى من تبادل الخبرات حول الإجراءات الفعلية لضمان تمثيل أوسع للنساء ضمن المجالس المنتخبة⁽¹⁶⁷⁾.

الفرع الخامس: إستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي

إيماناً من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف يستلزم وضع برنامج وطني شامل، يعبر عن إستراتيجية واضحة وقادرة عن رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة، ويكرس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعاده، تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة⁽¹⁶⁸⁾، بإعداد إستراتيجية وطنية لحماية النساء في وضع صعب والتكفل بهنّ بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواءً كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية _ امن ودرك وطنيين _ أو من الهيئات الوطنية أو الجمعيات . وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق جملة من الأهداف:

_ وضع الأنظمة والوسائل الخاصة بالتكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي عبر كل مراحل حياة المرأة.

_ توعية المجتمع ومؤسساته بما فيها الأسرة، المدرسة ووسائل الإعلام بالنتائج الوخيمة المترتبة عن العنف ضد النساء عبر كل مراحل حياتهنّ.

_ التأهيل العائلي والمجتمعي والإدماج الاجتماعي والإقتصادي، للنساء الناجيات من العنف⁽¹⁶⁹⁾.

167 - قريع بثينة، المرجع السابق، ص. 25.

168 - سطرت هذه الإستراتيجية من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة/ صندوق الأمم المتحدة للطفولة/ صندوق الأمم المتحدة للسكان).

169 - عبد السلام عائشة، المرجع السابق، ص. 20 و 21.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الجزائر ومنذ حصولها على الاستقلال لم تتوانى على تكريس حقوق المرأة بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، وتجسد ذلك من خلال مصادقتها لأغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان -عامة وحقوق المرأة خاصة-.

ومواعدة لهذه الاتفاقيات عمد المشرع الجزائري إلى تعديل اغلب القوانين الداخلية والتي لها علاقة مباشرة بالمرأة على غرار قانون الأسرة وذلك في 2005، ليصل إلى تعديل الدستور في 2008 والذي أضاف من خلاله المادة 31 مكرر في سبيل ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية.

ولكن هل تمكنت المرأة الجزائرية من ممارسة حقوقها السياسية، التي كرّست لها بموجب كل هذه الجهود المبذولة من الدولة الجزائرية، على أرض الواقع، أم أنها لا تعدو مجرد نصوص تزيينية ؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني من هذا البحث .

الفصل الثاني

رصد واقع الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية

سبق وأن أشرنا إلى أن الجزائر ومنذ حصولها على الاستقلال عام 1962، حرصت على تكريس الحقوق السياسية للمرأة، وذلك من خلال إحاطتها بالتزامات دولية، والذي يتجلى في المصادقة على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عموماً، وحقوق المرأة خصوصاً. والجزائر تعتبر أن الالتزامات الدولية تعلق القوانين الوطنية، وكنتيجة لذلك شهدت التشريعات الجزائرية اهتماماً بالغاً بحماية حقوق المرأة في شتى المجالات. إذ أكدت على تساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط، كما منحت حق الترشح والانتخاب منذ الاستقلال. كما عمدت الجزائر إلى تعديل الدستور في 2008 في سبيل ترقية الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة إضافة إلى تعديل أغلب القوانين الداخلية لصالح المرأة، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الآتي: هل تعتبر هذه التعديلات كافية لتمكين المرأة الجزائرية من حقوقها السياسية في الممارسة؟

ولا نستطيع الإجابة على هذا التساؤل إلا إذا بحثنا على موضع المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار السياسي (المبحث الأول) والذي يمكن أن تقف في وجهه العديد من العراقيل والعوائق (المبحث الثاني).

المبحث الأول

المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار السياسي

إن وصول المرأة لأعلى المناصب في الوظائف العامة ستغني تجربتها السياسية، وسيكسبها الخبرة للدخول بثقة في معترك الحياة السياسية بكل أشكالها، وفي هذه الحالة ستساهم بشكل إيجابي في التنمية الوطنية وعلى ذلك لا بد على الحكومة الجزائرية عدم التردد في اتخاذ جميع التدابير التي تسهل وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار السياسي⁽¹⁵³⁾، وذلك عن طريق تعيينها في الوظائف الحكومية

¹⁵³ - بما أن الجزائر قد صادقت على معظم الاتفاقيات الدولية، فإنها وبدون شك ملزمة بالقيام بهذه الخطوة، وذلك تجسيدا لما جاءت به معظم هذه الاتفاقيات، وكذا المؤتمرات الدولية والتي شاركت الجزائر في معظمها والتي من بينها

العليا، وكذا تعيينها في المجالس المنتخبة (المطلب الثاني)، إضافة إلى تمكينها السماح لها بالانخراط في مختلف الأحزاب السياسية وكذا في حركات المجتمع المدني (المطلب الثاني)، والتي قد تتمكن المرأة الجزائرية من خلالها وبواسطتها تذليل كافة الصعاب التي تواجهها في هذا المجال.

المطلب الأول

المرأة الجزائرية في الحكومة والمجالس المنتخبة

تعتبر الجزائر واحدة من دول العالم الثالث التي خطت خطوة كبيرة فيما يخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد ضمن الدستور الجزائري ومنذ الاستقلال للمرأة والرجل على السواء الحق في صنع القرار السياسي، وهو ما أدى إلى تزايد مطرد لتواجد المرأة في الحكومة (الفرع الأول)، وكذا تواجدها في المجالس المنتخبة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المرأة الجزائرية في الحكومة

تمثل الحكومة في الجزائر السلطة التنفيذية والتي تتشكل من رئيس الجمهورية والوزراء والتي كانت خلال العشريتين التابعتين للاستقلال الوطني حكرا على الرجال فقط دون النساء، أين أقصيت تماما في تقلد مثل هذه الوظائف العليا في الدولة، حيث أنه ومنذ 1962 إلى 1982 لم تشغل المرأة الجزائرية أي منصب وزاري ولا مسؤولية قانونية معتبرة⁽¹⁵⁴⁾، حيث كان يجب انتظار حلول سنة 1982، لنرى أول امرأة تتقلد منصبا وزاريا، وهي السيدة زهور ونيسي، والتي نصبت ككاتبة دولة مكلفة بالشؤون

إستراتيجية نيروبي التطلعية لتقدم المرأة في عام 2000 وجاء فيها: "على الحكومات والأحزاب السياسية تكثيف الجهود لضمان وتأمين المساواة في مساهمة المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، وضمان المساواة في التعيين والاختيار والترقية للمناصب العليا في الفروع الإدارية والتشريعية والقضائية لهذه الهيئات وعلى المستوى المحلي" كما دعا مؤتمر بكين لسنة 1995 إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة 30%... إلخ. للمزيد أكثر أنظر، أملي نفاع، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية وصنع القرار، ص.15. على الموقع الإلكتروني:

maktabatnepi.org/sites/default/files/resources/arabic/anera9-225-249-pdf.consulté le

23/5/2013.

¹⁵⁴ - خيدر جميلة، المرجع السابق، ص. 155.

الاجتماعية⁽¹⁵⁵⁾. أما الفترة الممتدة من 1982 إلى 1988، فعرفت تقلد امرأتين فقط للمناصب الوزارية، من بين 33 إلى 40 وزير.

وبعد هذا التاريخ لم تتصب أية امرأة على رأس الوزارة، وذلك إلى غاية 1991، أين كان عددهن يتراوح بين وزيرة إلى ثلاث وزيرات في حكومات يتراوح أعضاها بين 26 إلى 35 وزير⁽¹⁵⁶⁾. وقد استوجب انتظار تشكل الحكومة السادسة والعشرون، في جوان من سنة 2002، لتشهد تعيين 05 نساء في الحكومة، واحدة كوزيرة و 04 كوزيرات منتدبات⁽¹⁵⁷⁾.

غير أن هذا العدد في تناقص مستمر خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت حكومة 2004، أربع وزيرات ليعرف هذا العدد تراجعاً ابتداء من سنة 2005 إلى غاية يومنا هذا، والتي تتشكل من 03 وزيرات فقط⁽¹⁵⁸⁾، أي بنسبة 3,7 %، وهو تمثيل ضعيف ولا يعكس الانفتاح الذي تعرفه الجزائر، خاصة إذا ما قارناها بالدول العربية الأخرى.

أما عن تقلد المرأة الجزائرية لمنصب رئيس الجمهورية، فلم تتمكن أية امرأة لحد اليوم من تقلد هذا المنصب، والذي يعتبر حكراً على الرجال فقط. غير أن المرأة الجزائرية وبفضل جراتها وقوتها تمكنت من الترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 2004، والتي تعتبر سابقة لم تعرفها الدول العربية الأخرى، وتتمثل هذه المترشحة في رئيسة حزب العمال السيدة < لويزة حنون > والتي تحصلت على المرتبة الخامسة من أصل 06 مترشحين وذلك بنسبة 101,630 صوت⁽¹⁵⁹⁾. لتترشح السيدة لويزة حنون للمرة الثانية للانتخابات الرئاسية لسنة 2009 أين احتلت المرتبة الثانية بعد السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي

¹⁵⁵ - لكل حليلة، دعم المشاركة السياسية للمرأة المغربية، مداخلة أقيمت في الندوة الخامسة للجنة المرأة والطفولة، نواكشوط يومي 21 و 22 فيفري 2008 ، ص. 51.

¹⁵⁶ - طالبي سرور، المرجع السابق، ص. 25.

¹⁵⁷ - بن خذير نادية حسيبة، عوامل غياب المرأة عن صنع القرار في المنظومة التربوية الجزائرية من وجهة نظر عينة من الأستاذات ودراسة ميدانية لولايتي تبسة وورقلة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة ، 2011 و 2012. ص. 47.

¹⁵⁸ - جذاذة معلومات النوع الاجتماعي والسياسة في الجزائر معا من أجل المساواة ، ص. 03 ، الموقع الإلكتروني :

http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/FS_Algerie-Ar.pdf

consulté le 25/05/2013.

¹⁵⁹ - أنظر إعلان المجلس الدستوري رقم 04 (إ.م.د) 04، مؤرخ في 22 صفر 1422، الموافق لـ 12 أفريل 2004، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية ج.ر. عدد، 24 الصادرة في 28 صفر عام 1425 الموافق لـ 18 أفريل 2004.

انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وقد تحصلت السيدة لويزة حنون على 632, 649 صوت (160).

وعليه يمكن القول أن نسبة تواجد المرأة في الحكومة لا يزال ضعيفا بالرغم من كل المساعي التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية هذا المجال⁽¹⁶¹⁾، كما تعتبر أغلب الوزارات التي شغلتها المرأة أنثوية، كالصحة، الثقافة، البحث العلمي، الأسرة...إلخ، وبذلك تبقى بعيدة عن وزارات السيادة كالدفاع، العدل، الداخلية، الشؤون الخارجية...إلخ، حيث نجدها فقط في مناصب ووظائف تابعة لهذه الوزارات (كالوالي، رؤساء الدوائر، رئاسة المجالس القضائية، سفراء، ضباط شرطة...إلخ).

وينبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد أي بند دستوري أو قانوني يعارض تولي المرأة مسؤوليات عليا في الدولة كرئيس حكومة مثلا.

وعموما يمكن القول أن المرأة الجزائرية شغلت عدة وظائف سياسية في الدولة، حيث عملت كوالية، وذلك في سنة 1990، والتي تعتبر أول والية تعين في الجزائر منذ الاستقلال، إضافة إلى تواجد حوالي 22 امرأة مستشارة لدى مختلف الوزارات، 13 امرأة مديرة إدارة مركزية في الوزارات، 65 امرأة نائبة، مديرتان تنفيذيتان ولائيتان، 34 امرأة قاضية...إلخ⁽¹⁶²⁾.

وكخلاصة عامة، يمكن القول أن تواجد المرأة الجزائرية في الحكومة، لم يكن منتظما ولا يعكس البتة عدد الإناث في المجتمع الجزائري، إذ قارب عددهن نصف إجمالي السكان، وهذا ما يجعل المرأة الجزائرية مهمشة نوعا ما.

الفرع الثاني: المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

إن الديمقراطية الحقيقية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال مبدأ المساواة بين الجنسين، لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق إشراك النساء في المجالس المنتخبة، والمتمثلة في كل من البرلمان (أولا)، وكذا المجالس المحلية (ثانيا). وترتبط هذه المسألة خاصة بصفة المواطنة والتي يتطلب فيها القدرة على التمتع بالحقوق السياسية، والقدرة على ممارسة هذه الحقوق، خاصة حق التصويت وحق الترشح.

¹⁶⁰ - أنظر إعلان المجلس الدستوري رقم 01 (إ.م.د) 09، المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1430، الموافق لـ 13 أبريل 2009، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية ج.ر. عدد 22، الصادرة في 19 ربيع الثاني 1430، الموافق لـ 15 أبريل 2009.

¹⁶¹ - انظر الملحق رقم 02 من هذا البحث

¹⁶² - بوترةة شمامة، المرجع السابق، ص. 84 و 85.

أولاً: المرأة الجزائرية في البرلمان

يعرف البرلمان في الجزائر بالسلطة التشريعية، ونظراً لأهمية هذه الأخيرة في تحديد سياسة الدولة، وكذلك بناءها وتطويرها، كان لابد من البحث عن نسب تواجد المرأة فيها، باعتبارها تمثل نصف المجتمع الجزائري، وكذا لكونها عنصر فعال في البناء والتنمية.

ويتشكل البرلمان الجزائري من غرفتين، وبذلك سنتناول المرأة الجزائرية في الغرفة الأولى والمتمثلة في المجلس الشعبي الوطني (أ)، وأيضاً تواجدها في الغرفة الثانية والمتمثلة في مجلس الأمة (ب)، والتي تم استحداثها في السنوات الأخيرة.

أ- المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني : يمثل م.ش.و. الغرفة السفلى في البرلمان، والذي يرتبط عدد أعضائه بعدد سكان البلاد، ويقع انتخابهم بالتصويت على القوائم، ويقع احتساب الأصوات حسب التمثيل النسبي⁽¹⁶³⁾، ولا توزع المقاعد إلا على الأحزاب التي تحصلت على 05 % على الأقل من الأصوات⁽¹⁶⁴⁾.

أما عن المرأة الجزائرية، فقد انخرطت في العمل السياسي مع الاستقلال مباشرة، الذي يعد استكمالاً للمسيرة النضالية الثورية للمرأة الجزائرية، حيث قدر عدد النساء في المجلس التأسيسي لسنة 1962 بـ 10 نساء من بين 196 نائب أي ما يعادل 5,10 % من العدد الإجمالي للنواب، وهذه نسبة تبعت عن الارتياح تجاه إرادة السلطة إزاء المرأة⁽¹⁶⁵⁾.

وعرفت هذه النسبة تراجعاً كبيراً في المجلس الوطني لسنة 1964 إلى امرأتين منتخبتين أي ما يعادل 1,44 % من العدد الإجمالي للنواب آنذاك وهو 138 عضو، ليرتفع عدد النائبات إلى 10 وذلك في الفترة الممتدة من 1977 إلى 1982 من مجموع 261 نائب منتخب، أي ما يعادل 3,45 %، وقد عرفت هذه النسبة تراجعاً مستمراً، حيث أنها قدرت بـ 04 منتخبات من بين 281 نائب، أي ما يعادل

¹⁶³ - المقصود بنظام التمثيل النسبي : يتطلب هذا النظام استخدام دوائر تعددية، عن طريق تقدم أي حزب أو كيان سياسي بقوائمها دوائر تعددية، ويصوت الناخبون على هذه القوائم، ويحصل كل حزب على عدد من المقاعد تقارب الحصة التي حصل عليها من أصوات الناخبين، على عكس القوائم المغلقة التي تم فيها احترام ترتيب المترشحين واختيار الفائزين باحترام ترتيبهم في القائمة. أنظر عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص. 247.

¹⁶⁴ - سميحة نعيمة، المرجع السابق، ص. 89.

¹⁶⁵ - أزروال يوسف، موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية - قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة -، 2013، على الموقع الإلكتروني :

نسبة 1,40 %، وذلك في الفترة الممتدة من 1982 إلى 1987، أما الفترة التالية لهذه الأخيرة والممتدة من 1987 إلى 1990، فقد سجلت المرأة الجزائرية تزايدا محسوسا في المجلس الشعبي الوطني (م ش و)، حيث قدرت بـ 07 انتخابات من بين 295 عضو، أي ما يعادل 2,35% (166).

أما الفترة الممتدة من 1992 إلى 1994 والتي جاءت عقب أحداث 05 أكتوبر 1988، والتي تغيرت من وراءها النظام الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، فقد عرفت تطورا ملحوظا في نسبة تواجد المرأة في م.ش.و (167)، والتي قدرت بـ 10 %، أي ما يعادل 06 انتخابات من مجموع 60 نائب، غير أن هذه النسبة المرتفعة نوعا ما نقصت لتصل إلى 6,70 %، أي ما يقابل 12 امرأة من بين 178 نائب، وذلك في المجلس الانتقالي لسنة 1994 إلى 1997 (168)، أما فيما يتعلق بالمجلس الشعبي الوطني للفترة الممتدة من 1997 إلى 2002، فقد تضاعف عدد النساء فيه ليستقر عند 11 منتخبة من مجموع 380 نائب، أي ما يعادل 2,90 %، لتتحسن بعدها هذه النسبة نوعا ما في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007، لتقفز إلى 24 و 31 امرأة على التوالي، أي بنسبة 6,42 % و 7,71 % من مجموع 389 نائب، لينتقل عدد النائبات إلى 30 امرأة في م.ش.و لفترة 2007-2012 من مجموع 389 نائب أي ما يعادل 7,75 %.

أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2012 إلى يومنا هذا، وبالتحديد في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 10 ماي 2012، فقد عرفت الجزائر قفزة نوعية من حيث تواجد المرأة في البرلمان، حيث اقتحمت هذه الأخيرة م.ش.و بقوة إذ بلغ عددهن 145 امرأة من مجموع 442 نائب، أي بنسبة 31,83 % وهو عدد غير مسبوق طوال الخمسين سنة الماضية، ويرجع سبب هذا التزايد، إلى نظام (الكوتا) والذي يشترط نسبة 30 % من حيث تمثيل النساء في المجالس المنتخبة (169)، والذي كان وراء قراره السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي لطالما دافع عن حقوق المرأة، ودعا إلى ترقيتها وتكريسها (170).

166- لكحل حليلة، المرجع السابق، ص. 55.

167- وقد عرفت الجزائر فراغ مؤسساتي بعد حل البرلمان في 04 جانفي 1992، وتوقف المسار الانتخابي. أنظر المرسوم الرئاسي رقم 92-39 مؤرخ في 04 فيفري 1992، ج.ر. عدد 10، الصادرة في 09 فيفري 1992.

168- حساني خالد، المرجع السابق، ص. 18.

169- حيث تحفظت أغلب الأحزاب الجزائرية وشككت في نجاح نظام الكوتا حتى قبل اعتماده بصفة رسمية فقد صرح الناطق الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني، لجريدة الخبر أن "الأفان يريد أن تتشكل مرشحاته من مناضلات حقيقيات في الحزب وليس كبعض الأحزاب التي ستلجأ إلى افتراض نساء من خارج صفوفها لترشيحهن". والشيء الذي أغضب

وبفضل هذه الإصلاحات، وبالتحديد القانون العضوي 12-03 المتعلق بتوسيع تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة، تحسنت رتبة الجزائر دوليا حيث انتقلت إلى الرتبة 25 عالميا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان، بعدما كانت تحتل المرتبة 120 عالميا سنة 2006⁽¹⁷¹⁾، لتتصدر بذلك قائمة الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان⁽¹⁷²⁾.

أما فيما يخص نسب المترشحات فهذا لا يختلف كثيرا عن المنتخبات، فمثلا كان عدد المترشحات لانتخابات 20 سبتمبر 1962 هو 10 نساء من مجموع 196 مترشح أي ما يعادل 5,10 %، لتتزايد هذه النسبة إلى مترشحتين من مجموع 138 مترشح، أي بنسبة 1,44 % سنة 1964، لتقفز هذه النسبة إلى 39 مترشحة في انتخابات 1977، من مجموع 783 مترشح، أي ما يعادل 05 %، أما في سنة 1982، فقد كانت مثل المرة السالفة أي 39 مترشحة من مجموع 840 مترشح، أي نسبة 04.60 %، لترتفع هذه النسبة إلى 694 مترشحة سنة 2002 من مجموع 10052 مترشح، أي ما يقارب 06.90 %. وقد عرفت هذه النسبة منحنى تصاعدي لتصل في تشريعات 2012 إلى 7646 مترشحة من مجموع 25800، أي ما يعادل 29.63 %⁽¹⁷³⁾.

ولنا أن نعبر عن هذه الأرقام الإحصائية بصورة أكثر وضوح ودلالة من خلال الرسم البياني

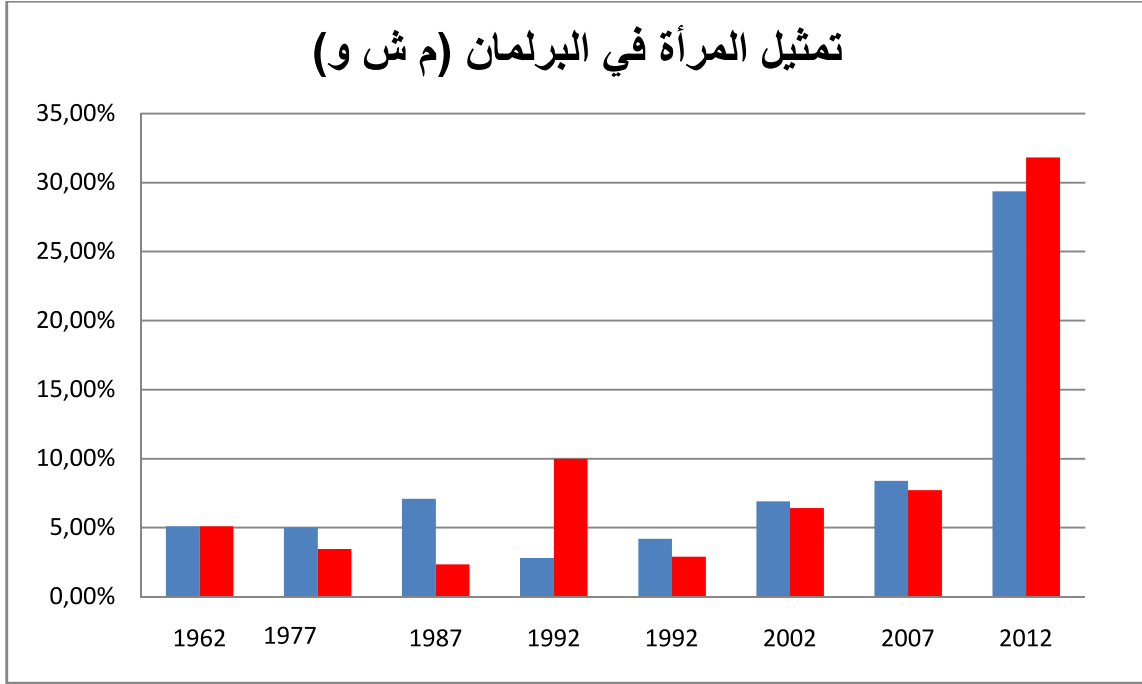
التالي:

معظم الأحزاب هو البند الذي يفرض الترتيب التبادلي والتنازلي للمترشحين والمترشحات بداية من رأس القائمة. انظر، عبد النور بوخمخ، " كوطبة النساء تلهب أحزاب التحالف الرئاسي"، يومية الخبر، 16 جويلية 2009، ص. 03.¹⁷⁰ حيث قال السيد عبد العزيز بوتفليقة في إحدى حواراته التلفزيونية: " بما أن المرأة ليس ممنوع عليها أن تقيم الصلاة، فإنه ليس ممنوع عليها التعلم، وقال أنه سيعمل على ترقية حقوق المرأة سواء في مجال التعليم أو أي مجال آخر، وقال انه لا بد من إعطاء المرأة حقها، إن المجتمع لا يمكن أن يتقدم ونصفه الآخر مشلول ..". أنظر المرأة الجزائرية مسار مواطنة، حصة تلفزيونية قدمتها القناة الجزائرية الثالثة بمناسبة عيد المرأة، 08 مارس 2013 .

¹⁷¹ - Amalou Fatima, participation de la femme au parlement. « l'Algérie au 120em rang » . journal L'expression, 26/03/2006, p. 24.

¹⁷² - حيث تبلغ نسب تمثيل المرأة في البرلمان في بعض الدول العربية كما يلي: تونس 22.8 %، المغرب 10.5 %، مصر 01.8 %، ليبيا 16.5 %. أنظر الأمم المتحدة، تقرير حول الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، الدورة العادية الأولى لعام 2013، يومي 23 و24 يناير 2013، ص. 11.

¹⁷³ - أنظر الملحق رقم 03 من هذا البحث .



المصدر: ساي فاطمة الزهراء ، تمثيل النساء في البرلمان الجزائري، مجلة الفكر البرلماني ، عدد 22، الجزائر، 2009، ص ص. 134 - 136.

نستنتج من هذه الأرقام أن تواجد المرأة الجزائرية في م. ش. و لم يكن منتظما، فتارة يتزايد وتارة أخرى يتناقص، حيث أن هذه النسب عرفت أوجها في 2012 ، غير أنه وبالرغم من النسب المسجلة لعدد النساء في البرلمان، إلا أنها تبقى دائما ضئيلة خاصة إذا ما قارناها بعدد الرجال النواب في البرلمان والذي بلغ 317 نائب مقابل 145 نائبة، أي لم تصل حتى إلى النصف، مما يبقيها دائما في خانة التهميش.

ب- المرأة الجزائرية في مجلس الأمة : إن مجلس الأمة هو الغرفة العليا للبرلمان⁽¹⁷⁴⁾، والتي أقرتها مراجعة الدستور لسنة 1996. ويتكون من 136 مستشار، ينتخب 98 منهم عبر التصويت غير المباشر (من قبل الأعضاء المنتخبين المحليين، أعضاء المجالس الشعبية المحلية، ومجالس الولايات). ويعين رئيس الجمهورية الأعضاء 48 المتبقين⁽¹⁷⁵⁾، أما فيما يتعلق بتواجد المرأة الجزائرية في هذه الغرفة، فقد بلغت وبموجب انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأمة لسنة 1997 يفزن بـ 03 مقاعد من بين 98 مقعد

¹⁷⁴ - بن جاب الله سعاد، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، دراسة صادر عن المعهد العربي لحقوق الإنسان حول المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة: دراسة ميدانية في احد عشر بلدا عربيا تونس، 2004، ص. 162.

مما يشكل نسبة 3,25 %، في نفس الوقت تحصلت النساء المعينات على 05 مقاعد من 48 مقعد أي بنسبة مشاركة تقدر بـ 10,41 %، أما في انتخاب تجديد نصف الأعضاء الذي جرى في 28 ديسمبر 2000، فإنها أفرزت عن عدم فوز النساء بأي مقعد من بين 48 مقعد.

أما من خلال التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة، فقد تم تعيين 03 نساء من بين 24 مقعد، بنسبة مشاركة مقدرة بـ 12,25 %. وفيما يتعلق بالتجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين الذي جرى يوم 30 ديسمبر 2003، لم يؤدي إلى فوز أي امرأة من بين 45 مقعد المتنافس عليها، أما عملية التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة المعينين لنفس الفترة، فقد ظهر تعيين امرأتين، من بين 22 مقعد، أي نسبة 9,09 % (176).

وفيما يخص تواجد المرأة في مجلس الأمة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2007، فكان عددهن يقدر بـ 04 نساء من بين 144 مقعد، أي بنسب 6,9 % (177). وقد تم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية من ضمن ثلث أعضاء تشكيلة المجلس، وهو ما سنوضحه من خلال الجدول أدناه :

التمثيل النسائي في مجلس الأمة من 1997 إلى 2013

النسبة المئوية	المجموع	النساء الأعضاء اللواتي تم تعيينهن			النساء المنتخبات		
		عدد المقاعد	عدد النساء	تاريخ التعيين	عدد المقاعد	عدد النساء	الاقتراع
5.55	08	48	05	1998	98	03	1997
12.25	03	24	03	2001	48	0	2000
09.09	02	22	02	2004	45	0	2003
02.77	04	-	04	2007	-	-	2006
03.47	05	-	01	2008	لا يوجد اقتراع	لا يوجد اقتراع	2008
06.9	-	-	-	-	144	10	من 2009 إلى 2013

المصدر : ساي فاطمة الزهراء، المرجع السابق ، ص. 137.

¹⁷⁵ - تقرير حول المرأة الجزائرية والحكم المحلي - الواقع والآفاق -، المرجع السابق، ص. 162.

¹⁷⁶ - منظمة البرلمانيين العالميين، من الموقع الإلكتروني <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm> consulté

le 25/05/2013.

¹⁷⁷ - CIDDEF sur l'galité en marche?(femmes algériennes en chiffres 2013) , 2013, p.35.

ويتضح من خلال هذا الجدول أن تواجد المرأة الجزائرية في مجلس الأمة جد ضعيف، بل يكاد يكون منعدما خاصة وأن النسب التي سجلتها والتي كانت بموجب سلطة رئيس الجمهورية في تعيين الثلث الرئاسي لتشكيلة هذه الغرفة الثانية (مجلس الأمة)، أي بمعنى أنه لم يتم انتخابها بموجب الاقتراع العام المباشر والفردى.

ثانيا: المرأة الجزائرية في المجالس المحلية

إن الدستور حدد الجماعات الإقليمية للدولة على أنها البلدية والولاية، وأن البلدية هي الجماعة القاعدية⁽¹⁷⁸⁾، وأن المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة⁽¹⁷⁹⁾.

وعليه وبموجب هذا التقسيم، سوف نتناول المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي البلدي (أ)، وكذا المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الولائي (ب).

أ- المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي البلدي : تعتبر البلدية القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان ممارسة المواطنة، كما أنها تمثل إطارا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة⁽¹⁸⁰⁾، إضافة إلى أنها تمثل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوارى⁽¹⁸¹⁾، غير أن هذه الديمقراطية لا تعكس إطلاقا ما هو مطبق في الواقع، خاصة في ما يتعلق بمشاركة المرأة في هذه المجالس، والتي عرفت تواجدا ضعيفا منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث بلغ عدد النساء المترشحات لانتخابات المجالس الشعبية البلدية سنة 1967، 260 مترشحة من مجموع 20478 مترشح أي ما يعادل 1,26 %، ولم تنتخب من بينهن سوى 60 امرأة، وترأست امرأة بلديتين في ولاية أدرار سنة 1967⁽¹⁸²⁾.

وقد عرفت هذه النسبة تراجعا ملحوظا فيما يتعلق بانتخابات المجالس البلدية لسنة 1971، حيث ترشحت 96 امرأة من بين 20842 مترشح، أي بنسبة 0,46 % لتنتخب من بينهن 46 امرأة من

¹⁷⁸ - أنظر المادة 15 من دستور الجزائر 1996.

¹⁷⁹ - أنظر المادة 16 من دستور الجزائر 1996.

¹⁸⁰ - أنظر المادة 02 من قانون 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432، الموافق لـ 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية ج.ر. عدد، 37، الصادرة في أول شعبان عام 1432، الموافق لـ 03 يوليو 2011.

¹⁸¹ - أنظر المادة 1/11 من قانون 11-10 .

¹⁸² - المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات، المرجع السابق، ص. 40.

10424 مقعد، أي بنسبة 0,44%. وقيمت مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس البلدية ضعيفة خلال فترة السبعينات والثمانينات، حيث كادت أن تكون منعدمة، غير أنه وبعد الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر في مطلع التسعينات، شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية نوعاً من الانتعاش مقارنة مع السنوات السابقة للإصلاح⁽¹⁸³⁾.

وفي الانتخابات المحلية التي جرت سنة 1997، فقد ترشحت 1281 امرأة فيما يخص التمثيل في المجالس البلدية، فازت من بينهن 75 امرأة، أما في ما يخص انتخابات المجالس البلدية لسنة 2002 فقد عرفت تطوراً ملحوظاً في عدد المترشحات، وذلك بـ 3979 امرأة، ولم تفز سوى 147 امرأة أما في انتخابات 2007 فقد فازت 103 امرأة، من بينهن امرأة تولت رئاسة المجلس الشعبي لبلدية القبة بالجزائر العاصمة، أي بنسبة 0,74%⁽¹⁸⁴⁾.

أما فيما يخص الانتخابات المحلية التي جرت بتاريخ 29 نوفمبر 2012، فقد عرفت تزايداً نوعاً ما في تمثيل المرأة في المجالس البلدية، والتي نتجتها لقانون 03-12، والذي يفرض نظام الحصص، إذ يحدد نسبة 30% بالنسبة للمجالس البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة⁽¹⁸⁵⁾، حيث ترشحت 32 ألف امرأة، وهو رقم بعيد عن ما هو مسجل في انتخابات 2007، وقد فازت 4120 امرأة في المجالس البلدية⁽¹⁸⁶⁾.

حيث انتخبت 1105 امرأة عن حزب جبهة التحرير الوطني، أي ما يقارب 28.89% مقابل 190 امرأة عن حزب العمال أي بنسبة 03.32%، وكذلك تم انتخاب 854 امرأة عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي أي ما يقارب 24.06%... إلخ⁽¹⁸⁷⁾.

183- سمينة نعيمة، المرجع السابق، ص. 93.

184- حساني خالد، المرجع السابق، ص. 20.

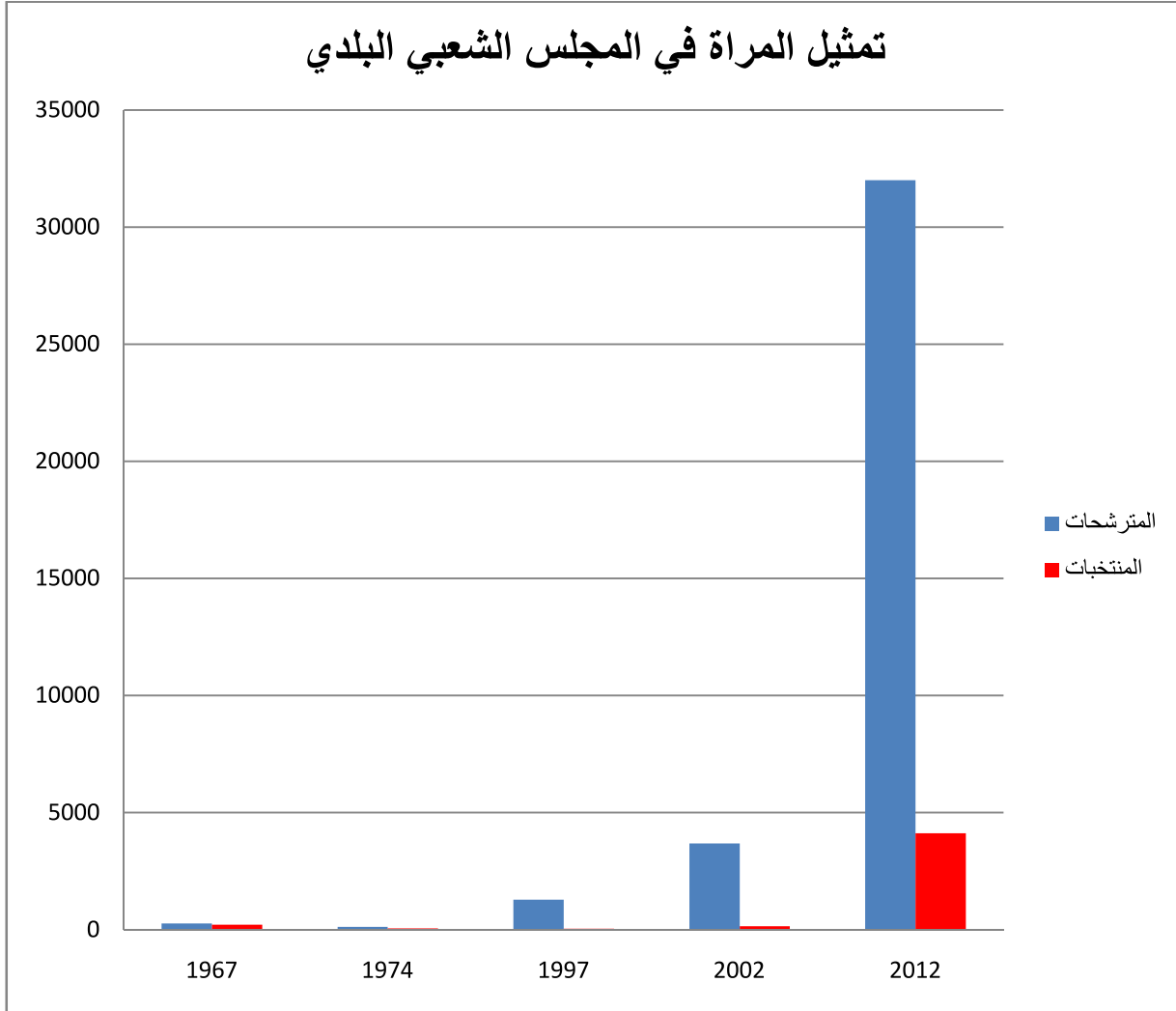
185- أنظر المادة السادسة من قانون 03-12 المتعلق بتوسيع تمثيل حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة.

186- للمزيد أكثر أنظر الملحق رقم 04 من هذا المبحث.

187- عجاج بلقاسم، "حزب التحالفات" تشتعل في 1184 مجلس بلدي، جريدة الشروق، عدد 3851، بتاريخ 01

ديسمبر 2012 الموافق لـ 17 محرم 1434، ص. 07.

وتعتبر هذه النسبة التي حققتها المرأة في المجالس البلدية تحديا حقيقيا، لم يسبق أن حدث في تاريخ الجزائر وعليه يمكن القول أن نظام الحصاص المطبق مؤخرا أدلى بنتائج إيجابية للمرأة نوعا ما وهذا ما يوضحه الرسم البياني:



المصدر: خيدر جميلة، المرجع السابق، ص. 152 و153.

ب - المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الولائي : تعتبر الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة⁽¹⁸⁸⁾ وتعتبر نسبة تمثيل المرأة الجزائرية ضئيل ولا يختلف كثيرا عن المجالس البلدية، حيث بلغ عدد المرشحات لانتخابات 1969 حوالي 125 امرأة، أي بنسبة 09.45%⁽¹⁸⁹⁾، وانتخبت من بينهن 45 امرأة. أما عن مرحلة السبعينات فقد كان تواجد المرأة لا يكاد يذكر، غير أنه وبعد قرار التعددية في

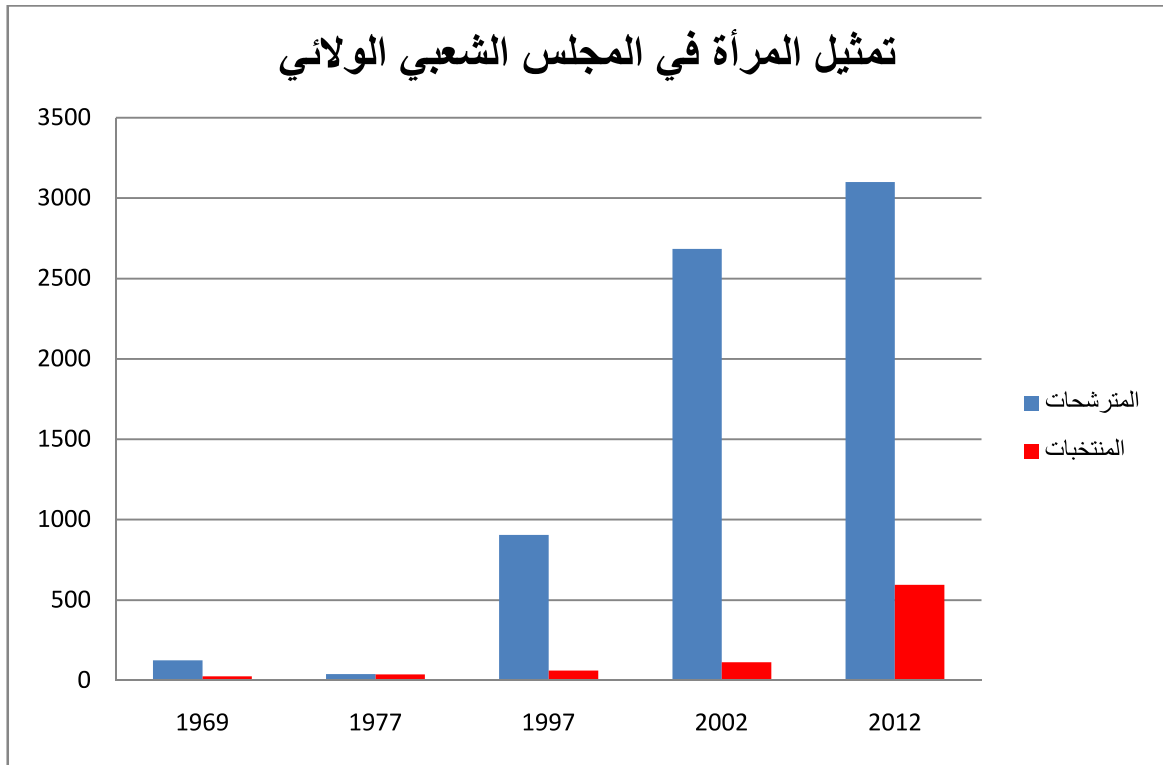
¹⁸⁸ - أنظر المادة الأولى، الفقرة 01 من قانون رقم 12-07، مؤرخ في 28 ربيع الأول 1433، الموافق لـ 21 فبراير

2012، يتعلق بالولاية، ج.ر عدد 12، الصادرة في 07 ربيع الثاني عام 1433، الموافق لـ 29 فبراير 2012.

¹⁸⁹ - خيدر جميلة، المرجع السابق، ص. 152.

دستور 1989، شهد تمثيل المرأة في المجالس المحلية ارتفاعا محسوسا مقارنة بسابقتها، حيث ترشحت للمجالس الولائية 905 امرأة وفازت منها 62 في انتخابات 1997⁽¹⁹⁰⁾.

أما فيما يخص انتخابات 2002 فقد ترشحت 2684 امرأة ولم تفز سوى 113 منها⁽¹⁹¹⁾، وتبقى هذه النسبة ضئيلة، خصوصا وأن انتخاب النساء في المناطق الصحراوية والريفية يكاد يكون منعدما. أما فيما يتعلق بالانتخابات المحلية لسنة 2007، فقد فازت 129 امرأة أي بنسبة 13.44 %، فقد عرفت هذه النسبة تقدما كبيرا في الانتخابات المحلية الأخيرة والتي عرفت ترشح 31 ألف امرأة، انتخبت من بينهن 595 امرأة، حيث انتخبت 207 امرأة عن حزب جبهة التحرير الوطني، أي بنسبة 22,54 %، مقابل 23 امرأة عن حزب العمال، أي بنسبة 5,77 %، أما حزب جبهة القوى الاشتراكية فقد عرف انتخاب 22 امرأة، أي ما يعادل 4,99 %... إلخ⁽¹⁹²⁾. وهي نسبة جيدة وخطوة ناجحة لتطبيق نظام الحصص والرسم البياني يوضح ذلك:



المصدر: خيدر جميلة، المرجع السابق، ص 152 و 153.

¹⁹⁰ - أزروال يوسف، المرجع السابق .

¹⁹¹ - قريبع بثينة، المرجع السابق، ص. 20 - 21.

¹⁹² - عجاج بلقاسم، المرجع السابق، ص. 07.

أما فيما يخص الهياكل التنفيذية المحلية، فإن المرأة وإن كانت تسجل حضورها في وظائف انتخابية داخل المجالس المحلية، فإن حضورها في وظائف صنع القرار الإداري والسياسي على المستوى المحلي لا يرتقي إلى نفس المستوى، حيث تم تعيين امرأة في منصب والية للمرة الأولى سنة 1999، وتبع ذلك تعيين واليتين خارج الإطار وواليه منتدبة وإحدى عشرة رئيسة دائرة .
وبذلك يمكن القول أن عدد النساء اللواتي يقع تعيينهن لتولي منصب والي أو كاتب عام لولاية أو رئيس دائرة عدد غير كاف. وهي نفس الملاحظة تسجل على البلديات، حيث أنه غالبا ما تسند للنساء الأدوار الاجتماعية الثانوية، فقد يُسند لهنّ رئاسة اللجان بصفة استثنائية، وفي حال وقع اختيارهنّ فإنهنّ يكلفنّ بالهياكل الاجتماعية مثل الصحة والطفولة والتضامن⁽¹⁹³⁾. وبذلك فإنه يبقى إجمالا تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية المحلية تمثيلا ضعيفا وبطيء التطور.

المطلب الثاني

المرأة الجزائرية في الأحزاب السياسية وحركة المجتمع المدني

إن ظاهرة انتماء النساء إلى الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني في بلادنا ليست بالظاهرة الجديدة، إذ نجد مجموعة من النساء المثقفات كونت مجموعة من الجمعيات، الأحزاب، النقابات، للمحافظة على مختلف حقوقها. عدد هائل منها انخرطن في مختلف الأحزاب السياسية (الفرع الأول) التي ظهرت إثر تقرير دستور 1989 للتعددية الحزبية، وفي نفس الوقت في 05 جويلية من نفس السنة ظهرت عدة جمعيات نسوية ونقابات (الفرع الثاني) مسعاها النهوض بالمرأة جاهدة في ترقية البلاد و ضمان حقوقها في مختلف الميادين.
وهذا ما أكدته السيدة نوارة سعدية جعفر بتعزيزها لدور المرأة داخل الأحزاب السياسية وكذا مستوى الممارسة النقابية والتوسع في النشاط الجمعي .

¹⁹³ - بن عبد القادر زهرة، بعناش ليلي، أثر التعديلات الدستورية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول " التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة - حالة الجزائر " ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2012، ص. 06.

الفرع الأول: المرأة الجزائرية في الأحزاب السياسية

نقصد بالأحزاب السياسية تلك التنظيمات أو التشكيلات التي تتكون من الأفراد ، تربطهم وحدة الفكر والهدف، متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها⁽¹⁹⁴⁾.

وتعد هذه الأحزاب من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، إذ يعتبرها علماء السياسة الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة، فهي بذلك تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة إذ يؤكد محمد السويد ذلك بقوله : "قد تتعدى وظيفة الإعلام للحزب مستوى الناخبين إلى المنتخبين أو الحكام، فالأحزاب تخضع هؤلاء في مستوى مختلف لتغييرات الجسم السياسي، وتنقل إليهم مطالب الشعب الذي يترقبون أصوات أفراده . ومن خلال هذا الدور التواصلي تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة..."⁽¹⁹⁵⁾.

ونظرا لذلك ظهرت عدة أحزاب في مرحلة الحزب الواحد وما بعدها مرحلة التعددية الحزبية التي كرسها دستور 1989. حيث صدر قانون 89-11⁽¹⁹⁶⁾ الذي جاء في مادته الثانية مايلي : >> تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية و سلمية <<⁽¹⁹⁷⁾ ، والتي لا توجد أية قيود على مشاركة الجزائرية في السياسة أو الانخراط في الأحزاب، إذ نجد حزبان في الجزائر يرأس كل منهما امرأة : حزب حركة الشباب وحزب العمال، و هذا الأخير تنزعه لويزة حنون التي ترشحت للانتخابات الرئاسية مرتين، وتعتبر الأولى لهذه الخطوة على المستوى الوطني

¹⁹⁴ - غارو حسيبة، المرجع السابق، ص. 15.

¹⁹⁵ - السويد محمد، علم الاجتماع السياسي : ميادينه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص. 97.

¹⁹⁶ - الأمر رقم 89-11 المؤرخ في 02 ذو الحجة عام 1409، الموافق لـ 05 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات السياسية، ج.ر. عدد 715، الصادرة في 02 ذو الحجة عام 1409، الموافق لـ 05 جويلية 1989.

¹⁹⁷ - سويقات أحمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962 - 2004 ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة عدد 04، 2006.

والعربي، فمن جهة الدلالة الرمزية، فإن هذا الأمر يعتبر بالغ الأهمية بما أنه يفتح للمرأة مجالاً للحضور في مختلف الميادين⁽¹⁹⁸⁾.

وهذه بعض النسب التي تبين حضور المرأة في المناصب العليا للأحزاب السياسية إلى جانب حزب العمال الذي يشكل الأغلبية :

الأحزاب	جهاز المداولات	الجهاز التنفيذي
جبهة التحرير الوطني	16.81 %	02
التجمع الوطني الديمقراطي	21.66 %	03/17
حركة مجتمع السلم	16 %	02/15
حزب العمال	38 %	31
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	09.8 %	02
جبهة القوى الاشتراكية	03.98 %	04/20

المصدر: ساي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص. 144.

الفرع الثاني: المرأة الجزائرية في حركات المجتمع المدني

لا يختلف علماء المجتمع والسياسة منذ بداية القرن الماضي عن أهمية وضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المجتمع المدني، إلا أن هناك اختلافات تتعلق بتعريفه، وهذه الاختلافات تنبع في الأساس من خلاقات فكرية إبديولوجية واضحة، تحاول كل منها إعطاء المجتمع المدني صيغة معينة تتماشى مع ما تصرحه هذه النظريات من مفاهيم وما تسعى لتحقيقه من أهداف من أجل تنظيم وتفعيل المشاركة في تقرير المصير ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم.

ومن أجل ذلك اعتبر إعطاء الحرية للفرد لتكوين الجمعيات وحرية الانضمام إليها شرطا أساسيا لممارسة الحقوق السياسية.

ولهذا نجد معظم الدساتير العربية قد نصت على هذا الحق من بينها الجزائر التي توسع في الاعتراف بالحق في تكوين الجمعيات (أولا)، وذلك في المادة 35 من دستور 1989 على أنه من

¹⁹⁸ - المرأة الجزائرية مسار مواطنة، حصة تلفزيونية قدمتها القناة الجزائرية الثالثة بمناسبة عيد المرأة، 08 مارس 2013.

الضروري الاعتراف بالأفراد والجمعيات بهذا الأخير، وتضيف المادتين 40 و53 حق الأفراد في تكوين النقابات (ثانياً)، وهذا ما يعتبر تطوراً هاماً في المسار الديمقراطي الجزائري⁽¹⁹⁹⁾.

أولاً: الجمعيات

تعود بدايات الحركة النسائية في الجزائر إلى زمن النضال من أجل الاستقلال، وقد تدعّمت هذه الحركة بعد الاستقلال خاصة بعد إصدار القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات⁽²⁰⁰⁾، مما أدى إلى ظهور عدة جمعيات ناشطة في جميع المجالات، إذ نجد من بينها الجمعيات النسائية الجزائرية المعروفة والفاعلة في مجال صنع القرار التي تنقسم إلى جمعيات وطنية ومحلية:

أ- **الجمعيات الوطنية** : ميزة هذا الصنف من الجمعيات هي الدفاع عن حقوق المرأة والمرافعة من أجل المساواة بين الأفراد ليس على مستوى الأسرة فحسب، لكن على المستوى الكلي لمؤسسات المجتمع الوطني إضافة إلى التكفل ومعالجة آثار عملية التغيير الاجتماعي التي تكون الفئات الأضعف هي أولى ضحاياه ويمثل عدد هذه الجمعيات النسوية 10 من مجموع 600 جمعية على المستوى الوطني ومن نماذجها في الجزائر:

. جمعية مساعدة المرأة في شدة S.F.E.D

. جمعية ترقية والدفاع عن حقوق المرأة A.D.P.D.F

. حالة التجمع ضد الحقرة ولحقوق الجزائريات "راشده" R.A.C.H.I.D.A

. جمعية النساء من أجل تفتح الإنسان وممارسة حقوق المواطنة A.F.E.P.E.C

. الجمعية المستقلة من أجل نصرة حقوق النساء A.I.T.D.F

ب- **الجمعيات المحلية** : تركز في نشاطها على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأضعف في المجتمع منها المرأة تحديداً بعد تخلي الدولة عن مهام الرعاية التي كانت تقوم بها، مما أدى إلى بروز احتياجات اجتماعية جديدة فرضت على الحركة النسوية التزامات جديدة من حيث الفعل وأشكال

¹⁹⁹ - ميمون خيرة ، مدي مساهمة الآليات غير المباشرة في تعديل الدستور (المجتمع المدني) ،ملتقى الشلف، المرجع السابق ، ص. 07.

²⁰⁰ - أنظر القانون 90-31، المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411، الموافق لـ 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات ج.ر عدد 53، الصادرة في 18 جمادى الأولى، الموافق لـ 05 ديسمبر 1990.

التنظيم لمقاومة آثار تخلي الدولة عن التزاماتها التي عرفت بها بعد الاستقلال، وقد بلغ عددها 45 جمعية من 3600 في سنة 1989، ونجد منها:

. جمعية التفتح لبجاية A.T.B.

. جمعية إشعاع كوادر منطقة سكيكدة A.R.C.S.

. جمعية المنطقة الريفية لمنطقة تمنراست A. F.R.A.

. جمعية النساء الطبيبات الجزائريات A.F.A.M (201)

إضافة إلى هذه الجمعيات، نجد جمعية الاتحاد العام للنساء الجزائريات التي كانت تضم آلاف العضوات والتي لها فروع في كل الولايات والتي تأسست بعد الاستقلال سنة 1963 إلى غاية 1990، القناة الوحيدة التي شاركت فيها المرأة الجزائرية فهي لها تراث سياسي أكثر أهمية من كل المنظمات النسوية الأخرى، ذلك أنه شاركت منذ الاستقلال في كل المواعيد السياسية (الانتخابات البرلمانية والمحلية)⁽²⁰²⁾. وكان هدف هذه الجمعية هو الدفاع عن حقوق المرأة الجزائرية وتوعيتها لتوسيع مجال مساهمتها الفعلية في الحياة .

ثانيا : النقابات العمالية

هي تلك التنظيمات الجماعية الاختيارية، تتكون من مجموعة أفراد يهدفون إلى رعاية مصالحهم وتمثيل مهنهم والنهوض بأحوالهم ورفع مستواهم المادي والفكري والمهني، وتعد الحرية النقابية جزءا لا يتجزأ من الحريات فأغلبها تعمل على تحسين أوضاع العمال، الجماعية الفردية، التي تبنى على أساس تواجدها القيم الأخرى للفكر الديمقراطي الجديد، والذي انتهجته الجزائر منذ 1989⁽²⁰³⁾. ولقد فتح المجال أيضا للمرأة في تكوين النقابات لتمثيلها قوة عمالية نسائية قوية في سوق العمل في الجزائر فهي في تزايد كل سنة وهذا الجدول يوضح ذلك:

السنوات	1998	2000	2008	2012
النسب	% 10,5	% 13,9	% 15,6	% 35

²⁰¹ - عروس الزبير، الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من اجل التغيير في الجزائر، مجلة سيداف، عدد 24، 2010، ص. 50 و 51.

²⁰² - ونشير في هذا الصدد أن غالبية النساء اللواتي وصلن إلى مناصب قيادية خصوصا السياسية منها ينتمين إلى

الاتحاد مثل سعيدة بن حبيلس والسيدة خليفة تومي، ونوارة حفصي، زهية بن عروس... إلخ

²⁰³ - أشطاب كمال، المرجع السابق، ص. 220.

رغم أن نسبة القوى العاملة في سوق العمل بالجزائر معتبرة، نجد في الاتحاد العام للعمال الجزائريين جملة 1675800 منخرط والذي يمثل 251370 امرأة فقط، أي نسبة 15 % من المجموع، وعلى 171292 منتخب منهم 08 آلاف امرأة فقط، يشغلن مسؤوليات طلب الهياكل النقابية، الاتحادات المحلية، والفروع النقابية والمؤسسات، نسبة 05 بالمائة وهي ضئيلة جدا⁽²⁰⁴⁾.

لهذا أدرج المؤتمر العاشر للاتحاد العام للعمال الجزائريين المنعقد سنة 2000 بعث لجنة وطنية للمرأة العاملة تحت شعار : " المرأة في خدمة النقابات، والنقابات في خدمة المرأة "، ومن أهدافها :

. خلق إطار للتعبير والتفكير خاص بالعاملات .

. العمل على حق المرأة في المشاركة على قدم المساواة في جميع مظاهر الحياة العامة السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وهذا الجدول يوضح تطور معدلات نشاط الجنسين في الجزائر حسب النسبة المئوية⁽²⁰⁵⁾.

السنة	1994	2004	2005	2006	2007	2008
الذكور	788	84,1	69,2	84	85,3	84,9
الإناث	21,2	15,9	12,4	16	14,7	15,1

مما سبق نلاحظ أن نسبة النساء في النقابات لا يزال ضعيف رغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية، ويرجع الباحثون سبب غيابها عن المواقع المتقدمة لصنع القرار في النقابات إلى عدة أسباب منها :

- . عدم قدرة المرأة الجزائرية على تحمل أعباء مزدوجة.
- . غياب إجراءات ملموسة داخل النقابات ذاتها التي لا تشجع حضور النساء.
- . وجود تيارات محافظة قد تعارض تواجد النساء في النقابات⁽²⁰⁶⁾.

²⁰⁴ - بومعزة فطيمة، الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009. ص. 105.

²⁰⁵ - قريبع بثينة، المرجع السابق، ص. 31.

²⁰⁶ - المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر، على الموقع الإلكتروني :

ومن خلال هذا المبحث توصلنا إلى نتيجة مفادها، أن نسب تواجد المرأة في مواقع صنع القرار السياسي ضئيلة، ولا تتماشى مع كل الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها الجزائر في سبيل النهوض بحقوق المرأة، وكان ذلك بسبب عدة عوائق وعراقيل حالت دون ذلك وهو ما سنوضحه في المبحث الثاني

المبحث الثاني

عوائق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

من خلال استعراضنا لبعض الإحصائيات السابقة حول نسب مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، تبين لنا أن المرأة لم تأخذ مكانها الطبيعي في المجال السياسي، وهذا على الرغم من الترسنة القانونية التي سخرت لصالح المرأة، إضافة إلى تطبيق نظام الحصص، غير أنها لم تعط أية نتيجة. حيث بقي التواجد النسوي في المؤسسات التمثيلية ضئيل، وفي كل مواقع صنع القرار السياسي، مما يدفع بنا إلى التساؤل حول أسباب هذا الضعف؟ وقد أجاب السيد مقران آيت العربي المناضل السابق في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وعضو مجلس الأمة المستقيل بقوله: "أن المشاركة السياسية للمرأة مشكلة مجتمع لا تحل بالقوانين"⁽²⁰⁷⁾، ويدورنا نوافقه الرأي لأن الأسباب الرئيسية لنقص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، إنما في الحقيقة يرجع إلى عوائق خاصة (المطلب الأول)، وعوائق عامة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

العوائق الخاصة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

إذا كان التمثيل النسوي في الجزائر يستجيب لمعطيات موضوعية، باعتبارها منحت الحقوق السياسية للمرأة منذ وقت مبكر، فإن هذا التمثيل سجل نتائج معتبرة في بعض الظروف، سيما عندما تطلب السلطة دعم كل الفئات الاجتماعية وانضمامها لبرنامجها الاجتماعي قصد الحصول على الشرعية⁽²⁰⁸⁾.

²⁰⁷ _ آيت العربي مقران ، المشاركة السياسية مشكلة مجتمع لا تحل بالقوانين، جريدة السلام، بتاريخ 11 نوفمبر 2011. على الموقع الرسمي للجريدة:

www.essalameonline.com, consulté le 16/05/2013

²⁰⁸ – SAI Fatima-Zohra, La femme dans les instances législatives et gouvernement en Algérie, Communication a l'atelier sur femme et développement a l'issue des travaux préparatoires a la

لهذا نجد تشكيل عزوف المرأة الجزائرية بصفة عامة عن ممارسة الحقوق السياسية جزء من الكل، والذي يتمثل في عدم اهتمام نسبة كبيرة من الشعب خاصة منها النساء، وذلك لأسباب ذاتية (الفرع الأول)، وأسباب أخرى مرتبطة بالوسط الأسري لهاته النسوة، واللواتي يجدن أنفسهن دائما اقل أهمية من أخواتهن الذكور في ظل عائلة واحدة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العوامل الذاتية

هي مجموعة العوائق المرتبطة بأهلية الأفراد وكفاءتهم العلمية والعملية لممارسة العمل السياسي، إذ نجد أن المجتمع ينفرد بعدد من مظاهر الرفض المتعلقة بقضايا المرأة، حيث تسود منظومة قيم ومبادئ و علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية⁽²⁰⁹⁾.

لكن في المدة الأخيرة شهدت الجزائر تسارعا في إجراءات تمكين النساء في الهيآت التشريعية منذ أن قام الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة بإصدار تعديل دستوري بأمر رئاسي تمت المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان في 12 نوفمبر 2008، وإثرها تم تنصيب لجنة وطنية مكلفة بإعداد مشروع قانون عضوي متعلق بتطبيق المادة 31 مكرر من الدستور المعدل والمتعلقة بترقية المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات والمجالس المنتخبة اغلب أعضائها نساء، والذي سيعتمد 30 % من المقاعد في قوائم الأحزاب للنساء في الانتخابات التشريعية والمحلية مع فرض تداول المراتب بين الجنسين بدءا من رأس القائمة .

كما ينص المشرع على أن الحكومة ستفرض عقوبات على الأحزاب التي لم تلتزم بهذه الشروط من خلال رفض القوائم، وتمنح للأحزاب الملتزمة بالكويتا النسائية مكافآت مالية. إلا أنه معظم الأحزاب الجزائرية شككت في نجاح هذا المسعى حتى قبل اعتماده بصفة رسمية، حيث صرح الناطق الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني لجريدة الخبر اليومي أن "الأقلاق يريد أن يشكل مترشحاته في القوائم الانتخابية من مناضلات حقيقيات في الحزب وليس كبعض الأحزاب التي ستلجأ إلى اقتراض نساء من خارج صفوفهن لترشيحن" ⁽²¹⁰⁾.

4eme conférence mondiale sur les femme, Algérie, 18-21 octobre 1994. Ed du centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (cracs), Oran, 1995, p. 178.

²⁰⁹ - بن يزة يوسف، المرجع السابق، ص. 108.

²¹⁰ - أي نفهم من ذلك انه رفض فكرة الكوتا بإجبارية تمثيلها بنسبة 30 %، أي اعتماده مرشحتان في المجال بدل أن يحاول كيفية إمام هذا العدد من اجل الوصول للنسبة المطلوبة .

نجد هنا أن سبب التشكيك بهذا المسعى يعود إلى المرأة بحد ذاتها وذلك بوجود عوامل تحد من حرية مشاركتهم .

ومن بين الأسباب الذاتية التي تمنعها على المشاركة أمثلتها:

- غياب المبادرة النسائية للمشاركة السياسية لتخوفها من ممارسة مهام متصلة بالسلطات لعدم معرفتها بآليات هذه السلطات⁽²¹¹⁾.

_ غيابها في معظم المجتمعات، خاصة عندما تعقد في أوقات متأخرة أو حين التواصل في أماكن تكون فيها المرأة في وضع محرج كالمقاهي أو الشوارع العامة أين تجد المرأة ذلك يمس بكرامتها وأخلاقها⁽²¹²⁾.

_ الطريقة التي نشأت بها داخل الأسرة أو التنشئة الاجتماعية، والتي قد تكون احد الأسباب لحالة ضعف ثقة النساء بقدراتهم في خوض المجال السياسي⁽²¹³⁾.

_ ضعف تناول الحركات النسوية العربية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقتصرة على النساء.

_ ارتفاع نسبة الأمية القانونية .

_ عدم وعي النساء بأهمية دورهن السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي يتلقونها منذ

الصغر وكذا ضعف تناول الحركات النسوية العربية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقتصرة على النساء⁽²¹⁴⁾.

_ عدم توفيق المرأة بين مشاركتها السياسية والالتزامات الأسرية

²¹¹- بن رحو سهام، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس - من الاستقلال إلى 2004 - (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة السانبا، وهران، 2006-2007، ص. 97.

²¹² - مشيشي حرية علمي، بحوث عملية وطنية حول: المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي، دراسة تأليفية للتقارير الوطنية الثلاث، صادر عن معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة و مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2010، ص. 21.

²¹³- انظر الملف حول المرأة والحياة السياسية في الوطن العربي، الفرص والتحديات: المرأة والحياة السياسية في الوطن العربي، من مجلة سيداف، العدد 19 اكتوبر، ديسمبر 2008، ص. 36.

²¹⁴ -انظر التقرير الختامي للندوة العربية حول مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية، المنظم في المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن الإنسان في المعهد الدبلوماسي الأردني، بتاريخ 13 ماي إلى 02 جوان 2003، ص.107.

- إلزام النساء أنفسهنّ بدور ربات البيوت على أن يساهمنّ في ترقية نشاط الحياة السياسية بصفة عامة، بما يملكته من زاد فيه⁽²¹⁵⁾.

وهذا الجدول يبين مدى توفيق المرأة في عيش جو اسري وسياسي:

النسبة	المجموع	المرأة المنتخبة		المرأة المتحزبة		الاحتمالات
		النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	
72,97	27	86,61	11	66,66	16	لا
27,02	10	15,38	02	33,33	08	نعم
99,99	37	99,99	13	99,99	24	المجموع

المصدر: بادي سامية، المرجع السابق، ص. 180.

والملاحظ هنا أن معظم النساء اللاتي يعشنّ جو اسريا سياسيا غير موفقات حيث كنّ يمثلنّ 66,66 % عند المتحزبات، و 84,61 % عند المنتخبات، الذي يجعلهنّ تتسحبنّ وتعزفنّ عن المشاركة السياسية تجنباً لهذه العوائق.

في حيث تؤكد نسبة 15,38 % من فئة المنتخبات أنها لم تعاني من حالات مصادمة بين عملها الأسري والسياسي.

وهذا يحفز معظم الأحزاب برفض نظام الكوتا لعدم إقحام المرأة في صراعات أسرية وسياسية والأخذ بعبرة "المرأة تخدم بيتها".

وما يثير نوعاً من الغرابة في الموضوع انه نجد استباق السيدة لويزة حنون رئيسة حزب العمال الأحداث ورفضت نظام الكوتا النسائية بصورة قطعية وقالت بأن القانون سيكون خرقاً فاضحاً للدستور لأنه يمس بروح المساواة بين الجنسين ويمس باستقلالية الأحزاب عندما يفرض عليها إدراج نسبة 30 % من النساء في قوائمها⁽²¹⁶⁾.

²¹⁵ -Laurent Richer, Les droits de l'homme et du citoyen. ECONOMICA. Paris. 1982, P.186.

²¹⁶ - بادي سامية، المرجع السابق، ص. 194.

كما قالت أن نظام الكوتا الذي اعتمده اللجنة تمييز واضح ومساس بحرية وإرادة الأحزاب في ترشيح إدارتها وهذا القانون سيصبح ذريعة في يد السلطة للمساس باستقلالية الأحزاب⁽²¹⁷⁾.

الفرع الثاني: العوامل الأسرية

تقع المرأة في معظم الدول في دائرة سلطة شبه مطلقة، تتجسد في الأب، الأخ، الزوج فرأس العائلة هو من يحدد عرفيا نطاق سير وعمل المرأة ومساحتها الخاصة، كما أن العرف قد رسخ أن منافسة الرجل للرجل هو تحدي، ومنافسة المرأة للرجل إهانة له وتطاول عليه.

فالنظام الأبوي أو الأسري يصنع العقبات أمام وصول المرأة إلى مراكز القرار السياسي، ويجعل من واجبها أن تضع كافة طاقاتها وقدراتها لخدمة أهداف وعمل الرجل على حساب ذاتها، وقد ورثت المرأة موقعها الدوني هذا وقبلت به، وعندما بدأت تعي حقيقة موقعها بعد أن نالت قسطا من التعليم والثقافة بدأت تحتدم داخلها صراعات بين الرغبة في التغيير والقلق مما قد تحدثه هذه الرغبة من نقد ومعارضة. وهم يبررون تسلطهم على المرأة من الشريعة الإسلامية في الآية 34 من سورة النساء "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء"⁽²¹⁸⁾.

إلا انه يجب عدم اتهام الإسلام وتحميله المسؤولية، إذ أن الإسلام له نظرة خاصة للمرأة وموقعها وحقوقها، ربما لا تكون منطلقة من مبدأ المساواة المطلق، ولكن معظم الأديان تركز على مبدأ تكملة الأدوار. ويقر الإسلام أن هناك اختلاف بين الرجل والمرأة ليس فقط من الناحية البيولوجية بل أيضا الأدوار، ومع الأسف ترجم هذا على انه قاعدة شرعية لحرمان المرأة من حقوق جوهرية ومساواة

217 - ونلاحظ من موقف لوييزة حنون يشكل مفارقة يصعب فهمها، حيث أن الأمر سيكون مستساغا لو رفض احد رؤساء الأحزاب من الرجال هذه الصيغة، لكن والأمر يتعلق بامرأة ورئيسة حزب لديها تجربة طويلة في الدفاع عن حقوق الفئات المقهورة ومنها النساء، فهذا الأمر يطرح أكثر من تساؤل. هل رفض السيدة لوييزة حنون لنظام الكوتا يعد كمحاولة لتقليص عدد النساء فيه؟ أو أنها بتجربتها الطويلة تجد أن معظم النساء غير كفى؟ أم أنها تحاول من وراء ذلك جعل نسبة الكوتا متساوية مع نسبة الرجل؟...

218 - غير أنه إذا أتينا لتفسير هذه الآية نجد أن الله سبحانه وتعالى، انزل هذه الآية من باب العطف والرحمة على المرأة ، وليس انتقاصا لحقوقها التي اقرها لها القرآن نفسه، وبذلك فإن القوامة؛ إنما يقصد بها قوامة الرجل على أسرته فقط، ولا تعني تسلط الرجل على المرأة، بحيث تكون في بيت الزوجية خاضعة مسلوبة الإرادة، بل المراد بها الرئاسة التي يتصرف فيها المرؤوس بإرادته واختياره وليس معناها أن يكون المرؤوس مقهورا مسلوب الإرادة لا يعمل عملا إلا بما يوجهه رئيسه.

حقيقية⁽²¹⁹⁾. وبهذا يمكن أن نخلص إلى أن تقلص دور المرأة لا يعكس روح الدين، وإنما هو نتيجة عوامل عديدة بعضها يتعلق بتفسيرات دينية جاءت مشبوهة أو بعيد عن المعنى⁽²²⁰⁾.

فبصفة عامة نجد الثقافة الأسرية موضع الاتهام وهي ثقافة يقع التعبير عنها من خلال العقليات والأفكار المستتبقة والتصورات النمطية وتمثيل المرأة بصورة سلبية ومنحازة ضدها، هذه العناصر وعند مساواة النساء فإن جوابهنّ هو أن أسرهنّ_ سواء متزوجات أو في بيت أهلهنّ_ يحاولون إعاقتهن عن الوصول إلى السلطة ويسود الإجماع حول هذا الأمر لعدد كبير من النساء.

ولهذا نجد بعض التساؤلات التي تطرح حول مدى فاعلية النموذج الأسري للعائلة في الوقت الحالي، خاصة مع ظهور مؤشرات سكانية تشير على أن هناك العديد من النساء اللواتي يقعن خارج الشبكة الأسرية وحمائتها المفترضة.

ومن الطبيعي أن يكون ضغط موازنة المسؤوليات العائلية والمهنية كبير على المرأة، وهناك العديد من الباحثين الذين يرجعون سبب عزوف المرأة عن العمل العام إلى هذا الضغط، وما نلاحظه أن النزعة الأبوية لا تزال تحوم في العديد من الأحيان في حياة النساء حول استقلالية قرارهنّ حتى في مجال الانتخابات فإنها تنتخب من تراه الأسرة مناسباً رغم أن ذلك يعد خرق للقانون كون الانتخاب سري، عام، مباشر.

وهذا كله نجده عائد إلى الموروث الثقافي للأسرة بدوره في مقدمة العوامل المساعدة على التقليل من مكانة المرأة، وكذا سيادة بعض الأعراف والعادات الأسرية التي تحد من هذه المشاركة ومنها العقليات المنحازة للذكور، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أفكار المرأة داخل الأسرة⁽²²¹⁾.

وهذا الجدول يوضح مدى تقبل الأسرة لأفكار المرأة كمواطنة أو المنتخبة ومنتخبة:

الاحتمالات	المجموع	
	المواطنات	المتحزبات والمنتخبات
	النسبة المئوية	النسبة المئوية

²¹⁹ - مضاوي الرشيد، تكريس التسلط على المرأة من خلال البنى المجتمعية، المكتب العربي، ص. 03 . من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الموقع الإلكتروني :

www.arab-hdr.org/pablication/other/ahds/papers/.../rashedpdf consulté le 14/4/2013

²²⁰ - بن يزة يوسف، المرجع السابق، ص. 111.

²²¹ - سعيد تبسي هالة، حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، منشورات

الحلبي الحقوقية، حلب، 2011، ص. 242.

أبدا	41,25	68,57	90	46,15
أحيانا	43,75	25,71	79	40,51
دائما	15	5,71	26	13,33
المجموع	100	99,99	195	99,99

المصدر: بادي سامية، المرجع السابق، ص. 192.

نلاحظ من خلال الجدول إن هناك تفاوت من حيث النسب في مجال تقبل أفكار النساء في الأسرة ومدى وجود الحوار بينهم حول نشاطاتها وأعمالها وهذه النسب تبين أن نسبة 46,15 % لا يؤخذ بأفكارهن وهي نسبة تؤكد تسلط الأسرة على الفتاة أو المرأة في تحديد مسارها، بالمقابل نجد نسبة ضئيلة تتمثل في 13,33 % تقبل هذه الفكرة ربما يعود إلى النسبة المتعلمة داخل الأسرة التي لا تضع قيود و حواجز للمرأة. إلا انه الشيء الذي يعطي قليلا من الأمل هي الفئة المترددة والتي تمثل نسبة 40,51 % وهي نسبة مقبولة.

المطلب الثاني

العوائق العامة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية

بمقتضى إعلان بكين بمناسبة المؤتمر الدولي الرابع للنساء المنعقد في 04 و 15 سبتمبر 1995، أكدت الحكومات في هذا المؤتمر اقتناعها بأن مشاركة النساء الكاملة على قدم المساواة مع الرجال في كل المجالات، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وممارسة السلطة تعتبر مهمة لتحقيق المساواة و التقدم والأمن⁽²²²⁾.

غير انه عند التمعن في عنوان ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية نلمح فيه نوع من الجدية وكلام براق لا يتطابق مع الميدان، فانه وبالنظر إلى البيئة التي سنّ فيها لا يمكن أن تكون له النتيجة المرجوة، ففيه تناقض صارخ بالدستور إذ يجعل من المادتين 29 و 31 هيكلًا بلا روح⁽²²³⁾.

²²² - يحيوي أعر، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 143.

²²³ - مختاري عبد الكريم، المرجع السابق، ص. 10.

وهذا عادة راجع إلى ثقافة المجتمع (الفرع الأول)، وإلى عوامل أخرى سياسية واقتصادية (الفرع الثاني)، وعوامل إعلامية وتكنولوجية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية والثقافية

يتميز المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية والإسلامية، بنظرة ريبية وشك تجاه قدرة المرأة على تسيير الشؤون العامة⁽²²⁴⁾، ذلك لأن المجتمع العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة، ما يزال يعتقد أن الرجل أصلح للممارسة العمل السياسي أو هو الأقدر على ذلك بطبيعته البيولوجية، حيث أن المرأة أكثر عاطفية من الرجل، والعمل السياسي هو الآخر بطبيعته لا مجال فيه للعاطفة⁽²²⁵⁾ حيث ينظر المجتمع الجزائري بطابعه المحافظ إلى المرأة أن عالمها ومملكتها الوحيدة هي البيت، فهي بذلك رهينة المنزل وأحد ثوابته⁽²²⁶⁾.

إضافة إلى أن مجتمعنا يشجع الأنثى على أن تكون رقيقة خجولة على عكس الذكر⁽²²⁷⁾، ويمكن إرجاع هذه الثقافة السائدة إلى عدة عوامل: أهمها الجانب الديني، الذي لا يمكن إنكاره، ففهم معين لبعض الآيات القرآنية يوحي أن مكانة المرأة في الإسلام، هو في البيت، غير أن ديننا الحنيف، من جهة أخرى قد ضرب لنا عدة أمثلة عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وممارستها بشكل عملي وفي ارض الواقع⁽²²⁸⁾. إضافة إلى ثقافة المجتمع الجزائري البالية حسب رأينا، هناك عامل آخر ساهم بشكل كبير، في

224- اعترف المجلس الدستوري بوجود قيود اجتماعية وثقافية، لا دخل للمشرع فيها، وذلك عند معالجته لمسألة مطابقة القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء بالدستور، حيث قال عند التطرق للفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون، التي لا تضمن أي نسبة تمثيل للمرأة في البلديات التي يقل عدد سكانها عن (20.000) نسمة: "واعتبارا انه إذا كان المشرع لم يقصد إقصاء المرأة من حق التمثيل في المجالس المنتخبة، في هذه البلديات، بل لتفادي رفض الترشح إذا لم تتضمن عددا كافيا بسبب القيود الاجتماعية والثقافية...."، انظر رأي رقم 05/ر.م.د/11، مؤرخ في 27 محرم عام 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد كفاءات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة للدستور، ج.ر العدد الأول الصادرة في 20 صفر عام 1433، الموافق لـ 14 يناير سنة 2012.

225 - علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006. ص.150.

226- لعروسي حليم، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية لسنة 2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق - بن عكنون-، جامعة الجزائر، 2008-2009. ص. 85.

227- قوراية احمد، ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012. ص. 244.

228- وتتمثل هذه الأسماء في: أم سلمة - رضي الله عنها- والتي أعطت المشورة المباركة لرسول الله (ص)، يوم الحديبية واخذ بها، وأسماء بنت عميس - رضي الله عنها- وهي تواجه عمر بن الخطاب يوم أن قتل من شأن هجرة أهل السفينة رضي الله عنهم جميعا، وأخرى أم الدرداء- رضي الله عنها- تتصدى للخليفة عبد الملك بن مروان وتنهاه عن منكر صدر

نقص المشاركة السياسية للمرأة، ألا وهو ارتفاع نسبة الأمية⁽²²⁹⁾، والذي يعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة⁽²³⁰⁾.

والتي لم تتجح الحكومة الجزائرية في القضاء عليها رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار، ويعود السبب في ذلك إلى بعض العادات والتقاليد القروية الرثة، التي تمنع المرأة من التعليم، وهذا المشكل لا يخص الجزائر فقط، وإنما يمتد إلى معظم الدول العربية والإسلامية⁽²³¹⁾.

هذا إضافة إلى اعتقاد المجتمع، أن المرأة كائن ضعيف، وأنها مختزلة في جسد قد تنبعث منه كل الفتن، ومن ثم يرمى المجتمع في تقييده، بأن أخضعه لنوع من الصرامة⁽²³²⁾.

وعليه فإن كل الذهنيات والأعراف المتخلفة، تسببت في عزوف المرأة عن ممارسة حقوقها السياسية⁽²³³⁾.

والنتيجة المنطقية لهذا العزوف، هو انخفاض نسبة مشاركة المرأة كقيادية، ناخبة ومنتخبة، وفي كل أطوار العالم السياسي، كما أدى إليه أيضا تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت، والذي تسبب فيه بالدرجة الأولى، السيطرة الذكورية، والتي لا تزال قائمة سواء على صعيد التربية أو على صعيد الزوجين، إذ أن عملية الإدماج الأولية في المجتمع، تؤمنها أساسا المدرسة والأسرة، التي تُلقن الفرد القوالب النمطية والقيم المرتبطة بالأنوثة والذكورة، والتي تنظم العلاقات بين الجنسين، وتنظم سير المؤسسات الاجتماعية (النقابات، الجمعيات، هياكل سياسية)، ويحصر عملية الإدماج الأولية في المجتمع

عنه...الخ. انظر: حسين المحمدي بواوي، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005، ص.

194

هذا دون أن ننسى أمنا العظيمة، السيدة عائشة - رضي الله عنها - وهي تستفهم عن أحوال الأمراء وسياستهم....الخ. انظر: وسام حسام الدين الأحمد، حماية حقوق المرأة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص. 55.

²²⁹ - حيث بلغت نسبة الأمية في أوساط النساء الجزائريات بـ 40,33 %، مقابل 23,11 % بالنسبة للرجال، وهو تمييز واضح بين الجنسين. انظر طفياني مليكة، واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر عن منظمة المرأة العربية، (د.س.ن)، ص. 21.

²³⁰ - إيمان بيبرس وآخرون، المرجع السابق، ص. 24.

²³¹ - مختاري عبد الكريم، المرجع السابق، ص. 15.

²³² - قرافي عبد العزيز، ضرورة التحول الثقافي للنهوض بالمرأة في السياسة، على الموقع الإلكتروني:

zawaya.magharibia.com/old-zawaya/ar/zawaya/opinio/19.html. consulté le 23/05/2013.

²³³ - بن حليلو فيصل وآخرون، المرأة العربية والحكم المحلي في الجزائر، مصر، لبنان، تونس واليمن، صادر عن معهد البحوث والدراسات العربية، (د.س.ن)، ص. 09.

الرجل والمرأة- في قوالب ثقافية⁽²³⁴⁾ وبذلك فيمكن القول بأن العوامل الاجتماعية والثقافية، ذات تأثير مهم⁽²³⁵⁾ على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. غير أن ثقافة المجتمع الجزائري، ليست وحدها الملامة على هذا النقص، وإنما هناك عوامل أخرى تسببت في ذلك، ألا وهي العوامل السياسية والاقتصادية، والتي سوف نتعرض لها في الفرع الثاني أدناه.

الفرع الثاني: العوامل السياسية والاقتصادية

يقصد بالعوامل السياسية؛ تلك المعوقات المتصلة بالجانب السياسي، المتكونة من الفكر والفعل والممارسة، وتتمثل أهم هذه العوامل في ما يلي:

1 - المناخ الانتخابي، والذي يؤثر سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، ما أدى إلى إحجام النساء من المشاركة.

2 - ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة، والتي لا تبدو سياساتها حول هذا الموضوع واضحة، حيث تستقطب عددا قليلا من النساء، ولا تدمج سوى القليل منهن في الهياكل المسيرة، ولا توفر لهن فرصا حقيقية للنجاح في الانتخابات، وكدليل على ذلك يمكن أن نذكر انه، خلال انتخابات 2007، لم يقدم سوى حزبان سياسيان، مرشحات من النساء على القوائم الانتخابية، ولم تكن أي منهن بأية حال من الأحوال على رأس إحدى القوائم.

حيث تطرق التقرير الجزائري حول المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي، إلى العواقب السلبية التي يمكن أن تحدثها طرق اختيار مرشحي حزب جبهة التحرير الوطني، حيث وضع نظام اختيار المرشحين الذي تأسس على معايير موضوعية، إجراءات ملزمة، سريعا ما شجعت المحسوبة واستبعدت النساء، وبالإضافة إلى هذا تستمر الأحزاب السياسية عموما في اتخاذ موقف معارض

²³⁴ -معهد الأمم المتحدة المتحد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تقرير حول، الفرص والعقبات في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، ص. 02. على الموقع الإلكتروني:

www.wemenpoliticalparticipation.org consulté le 25/05/2013.

²³⁵ - الصمادي فاطمة، نساء في معترك السياسة، منشورات البنك الأهلي الاروني، (د.ب.ن)، 2005، ص. 154.

للمشاركة السياسية للمرأة، ونقدم حماس الجزائري مثالا على هذا الموقف، من خلال اعتباره أن اندماج المرأة في المجال السياسي لم يحن أوانه بعد⁽²³⁶⁾.

ونحن لا نوافق رأي حزب حماس البتة، لأنه وحسب رأينا الشخصي، هذا الموقف ناتج عن أنانية كامنة في داخله، والخوف من نجاح المرأة في هذا المجال، والذي تستحقه بجدارة، وذلك لأن المرأة الجزائرية وكما وصفها قوراية احمد، "بأنها نجمة ليست كباقي النجمات" وبذلك فموقفه هذا لا يمت بأي صلة للقانون.

3 - هيمنة القبلية والطائفية والعشائرية على نظام الانتخابات، فهو نظام يؤسس بدرجة أولى على الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة، ويحكم حسب تقاليد قبيلة خاصة، ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلا للقبيلة أو العرش بالأساس، وليس كفرد في المجتمع، أي كمواطن، وهذا ما يقع خاصة في الجنوب الجزائري، إذ تطغى على المنافسات السياسية، الانتماءات الضيقة إلى القبيلة قبل الشعور بالمواطنة، أما نظام الطوائف فهو نظام يقوم على تمثيل الطائفة بالدرجة الأولى، بدلا من يكون تمثيلا للمواطنين والمواطنات⁽²³⁷⁾ وهذا ما هو سائد عندنا نحن الأمازيغ.

4 - قلة وجود المنظمات النسائية الناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة، دون التبعية لأي حزب أو جهة، فاعلم المنظمات النسائية في الجزائر، هي منظمات حكومية، أما الخاصة فإنها تعاني من قلة التمويل.

5 - غياب إستراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية، والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية، خصوصا المرأة الريفية.

6 - ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية، وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة⁽²³⁸⁾.

²³⁶ - مشيشي حورية علمي، المرجع السابق، ص. 23.

²³⁷ - سمينة نعيمة، المرجع السابق، ص. 141.

²³⁸ - بلول صابر، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص. 664.

أما العوامل الاقتصادية، فهي تلك العوائق المتصلة بالجانب الاقتصادية، من حيث الفرصة المتاحة للكسب والإنفاق.

1- يعتبر التأهيل الاقتصادي للمرأة سبيلا إلى التأهيل السياسي، فمتى كانت المرأة مستقلة ذاتيا من الناحية المادية، باعتبار عندما تصل إلى مجال العمل العمومي، وإلى مصاف اتخاذ القرار، فإنها تتحصل على كفاءات تؤهلها إلى العمل في الساحة السياسية.

وعلى الرغم من تمكن المرأة الجزائرية، من الدخول إلى المجال العام من خلال التربية والنشاط المهني، فإن العقبات لا تزال قائمة على الصعيد المحلي، بسبب استمرار العمل الموازي غير المقنن الذي لا يتم عامة احتسابه أو تثمينه، فالمرأة بصفة عامة يتم إقصاؤها من مواقع صنع القرار في المجال الاقتصادي، وحضورها في خطة مدير عام، لا يزال ضعيفا، ففي الجزائر هناك 05% فقط من النساء ينتمين إلى السلطة التشريعية، أو إلى صنف كبار الموظفين والمتصرفين⁽²³⁹⁾.

2- كما أن التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري، أثرت سلبا على المرأة، بصورة أكبر من الرجل، فأغلب النساء لا يتمتعن باستقلالية اقتصادية، لذا فإن الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية، يمثلان أهم العوائق الاقتصادية، التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام.

3- كما أن المرشحات هي أقل قدرة على تمويل الحملات الانتخابية، الأمر الذي يشكل عائقا حقيقيا في بعض الدوائر التي تواجه قلة الإمكانيات، بحملة ذات قدرات مادية محدودة من جانب المرأة، الأمر الذي يحرمها من الوصول إلى عدد أكبر من الناخبين، وبالتالي فإن الرجل المرشح اقدر على تحمل أعباء الانتخابات المالية⁽²⁴⁰⁾.

الفرع الثالث: العوامل الإعلامية والتكنولوجيا

يعتبر الإعلام والتكنولوجيا من وسائل الاتصال الحديثة، واللذان يلعبان دورا بارزا ومهما في الحياة العامة والخاصة للأفراد، غير أن هذا الدور قد يتحول إلى عائق بالنسبة لبعض الفئات، كما هو

²³⁹- تقرير الفرص والعقبات حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، المرجع السابق، ص.

الأمر بالنسبة للمرأة، والتي تقف هذه العوامل كحاجز في سبيل ترقيتها وتكريس حقوقها، خاصة السياسية منها، ويكون الإعلام كعائق في تفعيل دور المرأة في المجال السياسي كما يلي:

- 1 - ضعف التركيز الإعلامي على النماذج النسائية التي حققت نجاحا ملحوظا، على مستوى الاهتمام بالشأن العام والحياة السياسية، وفي الوقت ذاته القدرة على التوازن بين أدوارها الأسرية والمجتمعية.
- 2 - ترويج وسائل الإعلام للصورة النمطية السلبية، حول المرأة، لاسيما الدراما التلفزيونية، فمن شأن هذه الصورة أن تعيق تقبل المجتمع لأدوارها المعاصرة، كما تضعف إيمانه بأهمية مشاركتها في شتى الأدوار العامة في المجتمع⁽²⁴¹⁾.
- 3 - قصور وسائل الإعلام⁽²⁴²⁾ في إعطاء الفرصة الكافية للنساء لتبليغ أصواتهن، وعدم الأخذ بالتغيرات القانونية والسياسية المسجلة خلال السنوات الأخيرة، والمتعلقة بالمرأة⁽²⁴³⁾.
- 4 - كما أن وسائل الإعلام الجزائرية، بما فيها الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية، لا تعكس تنوع المشاركة السياسية للنساء، وهو ما قلص بشكل ملحوظ سلطتهن الرمزية، باعتبار أن فضاء المرأة الناشطة في الحقل السياسي من الساحة، يمثل شكلا من أشكال الاعتراف الضمني بكفاءتها وشرعيتها للعمل، في صلب العالم السياسي⁽²⁴⁴⁾.

أما في ما يخص العوامل التكنولوجية؛ فتمثل في عدم قدرة المرأة في التحكم فيها، بالقدر الكافي للاستفادة من مزاياها ومن الإمكانيات التي توفرها، وهذا على الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه المرأة للوسائل التكنولوجية، بحيث أظهرت بحوث قامت بها اليونيسكو، أن المرأة تقضي وقتا أطول من الرجل لاعتماد التكنولوجيات الحديثة واستعمالها، أما في ما يتعلق بالانترنت، فإن تصرف المرأة يدل على الأرجح، أنها مستهلكة، وهي نادرا ما تكون مشاركة نشطة، وربما يعود ذلك إلى اعتقاد شائع في العديد من المجتمعات بأن مجالات مثل الهندسة والمعلوماتية، تعتبر من المجالات الذكورية، ويتدعم هذا

²⁴¹ - عادل عبد الغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، " رؤية تحليلية واستشرافية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2009، ص. 104 و 105.

²⁴² - تيسير فتوح حجة، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، - دراسة مقارنة- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، فلسطين، 2009، ص. 192.

²⁴³ - حورية علمي مشيشي، المرجع السابق، ص. 22.

²⁴⁴ - تقرير الفرص والعقبات حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، المرجع السابق، ص.

الاعتقاد بالقوالب النمطية التمييزية، عند توجيه الفتيات نحو الشُعب التقنية والتكنولوجية، وينقص في هيكله العمل في مجال البحث والتنمية لدعم المرأة، عندما يتعلق الأمر بالحمل وتربية الأطفال⁽²⁴⁵⁾.
وعليه ومن أجل إزالة وتجاوز كل هذه العوائق والعقبات، التي تحول دون وصول النساء لمراكز صنع القرار السياسي، يجب إيجاد مجموعة من الحلول وتقديم التوصيات اللازمة لذلك .

²⁴⁵ - تقرير الفرص والعقبات حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، المرجع السابق،

خاتمة

لقد أثار موضوعنا جدلا كبيرا في العالم كله وأخذ اهتماما واسعا ومنقطع النظير، من جميع القيادات السياسية ورجال الدين والقانون في معظم الدول، أين لا يزال الكثيرون يتحفظون عن الحديث حول حقوق المرأة السياسية، والأمر في تصورنا نوع من القصور سببه العادات المتوارثة والعرف السائد، فالعمل السياسي واجب شرعي وليس نافلة أو عمل تطوعي، وإنما هو فريضة تتأسس على مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فقد توصلنا في هذه الدراسة، إلى أن نضال المرأة، لتحقيق المساواة مع الرجل وحصولها على حقوقها الأساسية عامة والسياسية خاصة، قد امتدت إلى أكثر من قرن، توالى خلالها الجهود وتعاقبت فيها المعارك السياسية والفكرية والتنظيرية، وتركز النقاش أثناءها حول طبيعة ونوعية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وبعد جهد طويل وعسير، توجّ النضال بتكريس تلك الحقوق السياسية ضمن المواثيق الدولية والإقليمية وفي التشريعات والساتير الوطنية، التي كانت حريصة على حماية تلك الحقوق وترقيتها من بينها الجزائر، والتي عملت على تحقيق هذا المسعى منذ حصولها على الاستقلال في عام 1962، والذي تجسد خاصة في المصادقة والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان -عامة والمرأة بصفة خاصة-، والمتمثلة أساسا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979، وكذا اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة سنة 1952.

وتتمثل أولى خطوات الجزائر في النهوض بحقوق المرأة، النص في كل دساتيرها الأربعة (1963، 1976، 1989، 1996) على مبدأي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين الجنس أو اللغة أو الدين..... الخ

كما اعترفت للمرأة الجزائرية بالحق في التصويت والترشح منذ عام 1962، ناهيك عن الآليات القانونية والمؤسسية، والتي من شأنها تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، كما قامت بتعديل العديد من القوانين التي تشمل علي أحكام تمييزية، كقانون الأسرة قانون الجنسية وقانون العمل... الخ كما تم إنشاء منظمات ومؤسسات تُعنى بدفع المشاركة السياسية للمرأة، هذا

إضافة إلى تعديل الدستور في 2008 والذي أضيفت بموجبه المادة 31 مكرر والتي صيغ القانون العضوي 12 - 03 والخاص بكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، من أجل تنفيذها، والذي جسد بصفة صريحة نظام الحصص (الكوتا) حيث طبق لأول مرة في الانتخابات التشريعية الجارية في 10 ماي 2012 وكذا الانتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر 2012، والتي عرفت تحسنا في نسب تواجد المرأة في المجالس المنتخبة، وهو الشيء الذي صنفت بموجبه الجزائر في المرتبة 25 عالميا كما نالت استحسانا من قبل المجتمع الدولي من بينهم وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون والتي أشادت كثيرا بهذه الخطوة التي قامت بها الجزائر (246).

لكن رغم كثرة هذه التعديلات، نجد أنفسنا دائما أمام إشكالية النص والممارسة على أرض الواقع، حيث تبقى المرأة تعاني من التمييز، ونسب تمثيلها محدودة في المجالس المنتخبة وذلك إذا ما قرناه بنسبة الفتيات في المجتمع الجزائري، والتي تقدر بأكثر من النصف، كما لا تزال العديد من المناصب العليا حكرا على الرجال كرئاسة البرلمان أو المجالس الولائية وكذا في المناصب القيادية كوزارة الدفاع العدل ومنصب وزير أول... الخ، فكل هذه المناصب لا تزال بعيدة عن المرأة الجزائرية، نحن كنسوة نتأسف كثيرا لهذا الأمر، وذلك لأن المرأة تعتبر قوة سياسية فعالة في البناء والتنمية وتطوير البلاد.

ويعود السبب الرئيسي والأساسي في ذلك إلى بعض المفاهيم الثقافية التي تقلل من قدرة المرأة على اتخاذ القرار وممارسة العمل السياسي، إضافة إلى عادات وتقاليد المجتمع الجزائري المحافظ، والذي يختزل دور المرأة في الإنجاب والتربية وأعمال البيت.

كما توجد عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وحتى دينية، والتي يتخذها بعض المتعصبين والرافضين لاقتحام المرأة لعالم السياسة، كحجة لإقصائها وحرمانها من تقلد مثل هذه المناصب.

246 - جاء تصريح هيلاري كلينتون كما يلي: " اعتبر أن تشريعات العاشر ماي التي رفعت نسبة المشاركة

النسوية في البرلمان الجديد، لمرحلة مرحب بها في مسار الجزائر نحو الديمقراطية، كما أعرب عن ارتياح بلدي للعمل المشترك مع المجلس الشعبي الوطني المنتخب... " مقتبس من الحصة التلفزيونية، المرأة الجزائرية مسار مواطنة، المرجع السابق.

وعليه ومن اجل تجاوز كل هذه العوائق والعقبات، وإزالتها نهائيا، سنحاول تقديم مجموعة من التوصيات، والتي نأمل في أن تساهم في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ووصولها إلى مراكز صنع القرار والى المستويات العليا للسلطة، وذلك كما يلي:

- تغيير العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء داخل الخلية العائلية، بصورة جذرية والحد من العوائق الداخلية التي تمنع المرأة من خوض غمار السياسة.

- تنمية ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة، وإزالة كل الصور النمطية السلبية ضد المرأة.

- توعية الأفراد - رجالا ونساء- توعية دينية مستتيرة، حتى لا يستغل الدين استغلالا خاطئا، للتقليل من شأن المرأة، وحرمانها من حقوقها المقررة شرعا.

- اعتماد نظام الكوتا في الدستور بصفة آلية، في تركيبة المجالس المنتخبة، وليس كوتا تشريعية مؤقتة، هشة وفضفاضة.

- رفع عدد النساء في مناصب القرار، على المستويين المركزي والجهوي، والعمل على تعيين المرأة في الخطط التي تعتبر تقليديا ذكورية مثل الولاية.

- تشجيع الأحزاب والنقابات والجمعيات، على مزيد من إدماج العنصر النسوي في هيئاتها العليا.

- تطوير القدرات النسائية في التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار، وتحديد الأولويات والتفاوض عند تدخل البرامج والمشاريع التنموية.

- مزيد من العناية بموضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة، ودخولها إلى مواقع القرار، من قبل الآليات المؤسساتية مثل وزارات المرأة والمراكز المهمة بشؤون المرأة، وإعطائها الكثير من الدعم والاستقلالية.

- تشجيع التدريب الموجه لفائدة الفئات النسائية في مجال المشاركة في العالم السياسي.

- مزيد من التغطيات لأنشطة المرأة في الحياة العامة والقيادات النسائية، من قبل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، سواء الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية.

- توفير عدة دورات تدريبية موجهة إلى المرأة الناشطة في الحقل السياسي، تهدف إلى تعزيز قدراتها على استعمال أدوات الاتصال في إطار أنشطتها، وبالخصوص الحملات الانتخابية.

- المزيد من البحوث والإحصاءات الخاصة بالمرأة.

- المزيد من الإلمام بالصعوبات التي تواجه المرأة في المشاركة في المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

- إضافة إلى توصيات أخرى نوجهها للمرأة نفسها، وهي كسر جدار الصمت، وذلك بإنشاء المزيد من الجمعيات والاتحادات النسوية.

- تفعيل نشاطها على المستوى الاجتماعي والعمل على حماية حقوقها من الأفكار الهدامة المنافية للشريعة الإسلامية.

ولكن لن يتحقق لها ذلك إلا إذا كانت واثقة من نفسها و قدراتها من النجاح في المجال السياسي. وفي الأخير نأمل بأن يعمل بهذه التوصيات مستقبلا، وذلك من اجل تحسين وضع المرأة، لأنها مازالت تعاني من الإجحاف في حقوقها السياسية، فوضع المرأة في الجزائر والعالم كله مشوه.

ولعل هذه الحقيقة تدفع بنا إلى القول أن القانون لوحده، سواء كان دوليا أو داخليا، لا يكفي لتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة، وضمان الإدماج الكلي لها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالمطلوب هو تغيير صورة المرأة ذاتها في المجتمع، والتخلص من مسبقات الفكر إزائها، على أنها مخلوق ضعيف أو أنها لا تصلح إلا أن تكون ربة بيت.

الملحق رقم 01

قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة

- قانون عضوي رقم 12 - 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يحدد
كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:
إنّ رئيس الجمهورية،
- بناء على الدستور، لاسيما المواد 16 و 29 و 31 و 31 مكرر و 119 و 120 و 123 و 125 (الفقرة
2) و 126 منه،
- وبمقتضى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، التي انضمت إليها
الجزائر، بتحفظ، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96 - 51 المؤرخ في 2 رمضان عام 1416
الموافق 22 يناير سنة 1996،
- وبمقتضى الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، المعتمدة في 20 ديسمبر سنة 1952، المصادق
عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04 - 126 المؤرخ في 25 صفر عام 1425 الموافق 19
أبريل سنة 2004،
- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 09 المؤرخ في 97 - 09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق
6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،
- وبمقتضى القانون العضوي رقم 12 - 01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير
سنة 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات،
- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة
1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة
1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 سنة 1997 الذي
يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخاب البرلمان، المعدل،
- وبمقتضى القانون رقم 11 - 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011
والمتعلق بالبلدية،
- وبعد رأي مجلس الدولة،
- وبعد مصادقة البرلمان،
- وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري،

يصدر القانون العضوي الآتي نصه:

المادة الأولى: تطبيقاً لأحكام المادة 31 مكرّر من الدستور، يحدد هذا القانون العضوي كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:

المادة 2: يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرّة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد، المتنافس عليها:

انتخابات المجلس الشعبي الوطني:

- 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد،
- 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد،
- 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعداً،
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعداً،
- 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج

انتخابات المجالس الشعبية الولائية:

- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 و 39 و 43 و 47 مقعداً،
- 35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعداً،

انتخابات المجالس الشعبية البلدية:

- 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20.000) نسمة.

المادة 3: توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وتخصص

النسب المحددة في المادة 2 أعلاه، وجوباً للمرشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة

المادة 4: يجب أن يبيّن التصريح بالترشح المنصوص عليه في القانون العضوي المتعلق بنظام

الانتخابات، جنس المترشح:

المادة 5: ترفض كل قائمة ترشيحات مخالفة لأحكام المادة 2 من هذا القانون العضوي:

غير أنه، يمنح أجل لتطابق قوائم الترشيحات مع أحكام المادة المذكورة في الفقرة أعلاه. على ألا يتجاوز هذا الأجل الشهر الذي يسبق تاريخ الاقتراع.

المادة 6: يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس، في جميع حالات

الاستخلاف المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والقانونين المتعلقين

بالبلدية والولاية:

المادة 7: يمكن الأحزاب السياسية أن تستفيد مساعدة مالية خاصة من الدولة، بحسب عدد مرشحاته

المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 8: ينشر هذا القانون العضوي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الملحق رقم 02

جدول رقم 01 : نساء أعضاء في الحكومات 1982-2013

تاريخ دخول الحكومة	عدد الوزراء	عدد النساء	الرتبة الوزارية	الوزارة	الاسم واللقب
1982	-	01	وزيرة منتدبة	الشؤون الإجتماعية	زهور ونيسي
05 جوان 1991	29	02	- وزيرة - وزيرة	- الصحة - الشباب والرياضة	- ن. لاليام - ليلي عسلاوي
16 أكتوبر 1991	29	02	- وزيرة - وزيرة	- الشغل والتكوين المهني - الشباب والرياضة	- بن عمر - ليلي عسلاوي
22 فيفري 1992	29	02	- وزيرة - وزيرة	- الصحة والشؤون الاجتماعية - الشباب والرياضة	- ز. منتوري - ليلي عسلاوي
19 جويلية 1992	-	00	-	-	-
25 أكتوبر 1992	29	03	وزيرات منتدبات	- التضامن الوطني - البحث العلمي - الشؤون القانونية والإدارية	- س. بن حبيلس - م. عبد الله - م. بن ميهوب
04 سبتمبر 1993	-	-	-	-	-
11 أبريل 1994	35	01	كاتبة الدولة لدى رئيس الحكومة	التضامن الوطني	ح. سميثي
مارس 1995	35	01	كاتبة الدولة لدى رئيس الحكومة	التضامن الوطني	ر. مشرتن
يناير 1996	35	01	وزيرة منتدبة	التضامن الوطني و الأسرة	ر. مشرتن
24 جوان 1997	-	02	- وزيرة - كاتبة دولة لدى وزير الاتصال والثقافة	- التضامن الوطني والأسرة	ر. مشرتن - زهية بن عروس
24 ديسمبر 1999	-	05	- وزيرة - وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة - وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة	- الثقافة و الاتصال - الأسرة وشؤون المرأة - الجالية الجزائرية	- خليدة تومي - ب. شريط - ف. بوشملة

الملاحق

ق. منتوري	- الإصلاح المالي	- وزيرة منتدبة لدى وزير الإصلاح المالي - وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي			
ل. حمو بوتليليس	-				
- نوارة سعديّة جعفر - س. مسعودي - س بن جاب الله	- الأسرة وشؤون المرأة - البحث العلمي	وزراء مستقلين أو مقالين تم استبدالهم بنساء الجالية بالخارج	05	-	تعديل وزاري جزئي، سبتمبر وأكتوبر 2003
		- بسبب ذهاب ف. منتوري	04	-	26 أبريل 2004
		بسبب ذهاب س. سعدي	03	-	تعديل 01 ماي 2004
		إعادة تعيين نفس الحكومة بعد الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007 - ف. منتوري	04	-	17 جوان 2007
		- تستعيد منصبها - ف. منتوري تغادر الحكومة من جديد	03	-	23 جوان 2008
- خليفة تومي - نوارة سعديّة جعفر - سعاد بن جاب الله	- الثقافة - لدى وزير الصحة والسكان والإصلاح الاستشفائي - لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي	- وزيرة - وزيرة مفوضة - وزيرة مفوضة	03	-	2011

الملاحق

2012	-	03	- وزيرة - وزيرة - كاتبة دولة	- الثقافة - التضامن الوطني والأسرة - لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة	- خليفة تومي - سعاد بن جاب الله - دليلة بوجمعة
2013					

المصدر: ساي فاطمة الزهراء ، تمثيل النساء في البرلمان الجزائري ، مجلة الفكر البرلماني ، عدد 22 ، الجزائر ، 2009 ، ص 139-140.

الملحق رقم 03

جدول رقم 02 : مرشحات ومنتخبات في البرلمان (م ش و) من 1962 إلى 2012

المرشحات			المنتخبات			
النسبة المئوية	مجموع الترشيحات	عدد المرشحات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد المنتخبات	تاريخ الانتخاب
5.10	196	10	5.10	196	10	1962/09/20 (م م ت)
1.44	138	02	1.44	138	02	1964/09/20 (م و)
05	783	39	3.45	261	10	1977/02/27 (م ش و)
04.60	840	39	1.40	281	04	1982/03/05 (م ش و)
07.10	885	63	2.35	295	07	1987/02/26 (م ش و)
02.81	5712	169	10	60	06	1992 المجلس الأستشاري الوطني
/	/	/	6.70	178	12	1994

الملاحق

						المجلس الوطني الانتقالي
04.20	7749	322	2.90	380	11	1997/06/05 (م ش و)
06.90	10052	604	6.42	389	24	2002/05/30 (م ش و)
08.32	12225	1018	7.71	389	31	2007/05/17 (م ش و)
29.63	25800	7647	31.83	462	145	2012/05/10 (م ش و)

المصدر : ساي فاطمة الزهراء , المرجع السابق ، ص 134-136.

الملحق رقم 04

جدول رقم 04 : تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس الشعبية البلدية من 1967 إلى 2012

المنتخبات			المرشحات			
النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة المئوية	مجموع المرشحات	عدد النساء	الانتخابات
02.53	10239	208	01.26	20478	260	1967
0.44	10424	46	0.46	20842	96	1971
04.06	1108	45	05.64	2216	125	1974
01.38	11520	160	02.71	23040	625	1975
-	-	45	-	-	1281	1997
-	-	147	-	-	3679	2002
0.74	-	103	-	-	-	2007
-	-	4120	-	-	32100	2012

المصدر: خيدر جميلة ، المرجع السابق ، ص 152-153.

الملحق رقم 05

جدول رقم 05 : تمثيل المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الولائي

المنتخبات			المرشحات			الانتخابات
النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد النساء	النسبة المئوية	مجموع المترشحات	عدد النساء	
03.78	661	25	09.45	1322	125	1969
03.08	1233	37	05.10	783	40	1977
-	-	62	-	-	905	1997
-	-	113	-	-	2684	2002
13.44	-	129	-	-	-	2007
-	-	595	-	-	31000	2012

المصدر: خيدر جميلة، المرجع السابق ، ص 152 و 153

قائمة المراجع

- القرآن الكريم ، الآية 12 من سورة الممتحنة

أولاً: باللغة العربية

(1)_الكتب

- 1-أشطاب كمال، حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود (1989-2003)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 2-السويد محمد، علم الاجتماع السياسي : ميادينه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.
- 3-الصمادي فاطمة، نساء في معترك السياسية، منشورات البنك الأهلي الاروني،(د.ب.ن)، 2005.
- 4- تيسير فتوح حجة، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، - دراسة مقارنة- مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، فلسطين، 2009.
- 5-حسام الدين الأحمد، حماية حقوق المرأة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
- 5-حسين المحمدي بوادي، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
- 6- خالد مصطفى فهمي، حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي(دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 7- سعيد تبسي هالة، حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، منشورات الحلبي الحقوقية، حلب، 2011.

- 8- شقير حفيظة، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، قسم الإعلام والنشر بالمعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 2004.
- 9- عادل عبد الغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، " رؤية تحليلية واستشرافية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2009.
- 10- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الحقوق السياسية للمرأة - رؤية تحليلية فقهية معاصرة-، دار الفكر العربي، مصر، 2000.
- 11- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام (حقوق الإنسان)، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
- 12- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 13- قوراية احمد، ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 14- يحيوي أعمار، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 15- ———، المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

(2) _ الاطروحات والمذكرات جامعية

أ- الاطروحات:

- 1- بنيني احمد، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.
- 2- خلفه نادية، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية -دراسة بعض الحقوق السياسية -، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

ب_المذكرات:

- 1- أمغار فاطمة الزهراء ،المرأة والرهان الديمقراطي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2001-2002.
- 2-بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية التصويت العمل الحزبي العمل النيابي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.
- 3-برازة وهيبية، مواطنة المرأة في التشريع الجزائري مقارنة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2007-2008.
- 4- بن رحو سهام، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس - من الاستقلال إلى 2004- (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة السانبا، وهران، 2006-2007.
- 5-بن خذير نادية حسبية، عوامل غياب المرأة عن صنع "القرار في المنظومة التربوية الجزائرية من وجهة نظر عينة من الأستاذات ودراسة ميدانية لولايتي تبسة وورقلة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2011-2012.
- 6-بوترعة شمامة، الحقوق السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- 7-بومعزة فطيمة، الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
- 8- تاج عطاء الله، عمل المرأة في تشريع العمل الجزائري والاتفاقيات الدولية للعمل، بحث لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 1999-2000.

- 9- توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005-2006.
- 10- خيذر جميلة، مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي دراسة ميدانية على عينة من حزب <ت،ث،د،ج،ت،و،حمس> ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 11- سمينة نعيمة، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج: الجزائر، تونس، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011
- 12- طالبى سرور، حماية حقوق المرأة في التشريعات الجزائرية مقارنة مع اتفاقية حقوق الإنسان- الظروف العادية -مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- 13- عمران قاسي، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وآليات ضمانها في نص التعديل الدستوري لعام 1996، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدستوري وعلم التنظيم السياسي، كلية الحقوق-بن عكنون- جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 14- غارو حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة - دراسة حالة الجزائر من 1997-2007 -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012.
- 15- لعروسي حليم، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية لسنة 2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق - بن عكنون-، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 16- نافع نورة، السلطة الرجالية الأسرية وأثرها على الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية " دراسة ميدانية لعينة من مقاطعة جسر قسنطينة "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

(3)-المقالات

أ- المقالات العلمية

1_ بلول صابر، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص ص. 645-686.

2-بن الشيخ عصام ، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 ، ص ص. 267-286.

3-زمام نور الدين، بن قفة سعاد، قانون الأسرة الجزائري بين المشاركة السياسية وسياسة المشاركة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص. 149-166.

4-ساي فاطمة الزهراء ، تمثيل النساء في البرلمان الجزائري ، مجلة الفكر البرلماني ، عدد 22 ، الجزائر ، 2009 ، ص ص. 130-145.

5-سويقات أحمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962 - 2004 ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 04، ص. 123.

6- قارة وليد، حقوق المرأة في القوانين الجزائرية، مجلة الفقه والقانون، جامعة محمد خيدر، بسكرة، 2012، ص ص. 01-09.

ب- المقالات الصحفية

1-بوخمم عبد النور ، " كوطة النساء تلهب أحزاب التحالف الرئاسي " يومية الخبر، 16 جويلية 2009، ص. 03.

2-عجاج بلقاسم، " حزب التحالفات " تشتعل في 1184 مجلس بلدي ، جريدة الشروق عدد 3851 ، بتاريخ 01 ديسمبر 2012 الموافق لـ 17 محرم 1434 ، ص. 07.

(4)-الملتقيات والندوات:

أ-الملتقيات

- 1-بن عبد القادر زهرة، بعثاش ليلي، أثر التعديلات الدستورية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول " التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة - حالة الجزائر " ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2012.
- 2-بن عشي حفصة، تعزيز تواجد المرأة بالمجالس المنتخبة في ظل القانون العضوي 12-03، مداخلة أقيمت في ملتقى وطني، حول قانون الانتخابات- واقع وأفاق- كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 03-04 مارس 2013.
- 3-سقني فاكية، ترقية حقوق المرأة السياسية في التشريع الجزائري على ضوء تعديلاته الجديدة، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني حول "حقوق الإنسان في الجزائر: واقع و مقاربات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يومي 12-13 ديسمبر 2012.
- 4-مختاري عبد الكريم، توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة - طفرة أم كبوة - مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني، حول قانون الانتخابات الجزائري-واقع وأفاق- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي 03-04 مارس، 2013.
- 5- ميمون خيرة ، مدي مساهمة الآليات غير المباشرة في تعديل الدستور (المجتمع المدني)، مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي حول " التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة - حالة الجزائر " ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 16 و 17 ديسمبر 2012.

ب- الندوات:

- 1-حساني خالد، ترقية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري بين النصوص والممارسة، مداخلة أقيمت في ندوة حول "حقوق الإنسان للمرأة في المنطقة العربية "، كلية الحقوق عمان، الأردن، يومي 12 و 13 ديسمبر/ كانون الأول 2012.
- 2-لكحل حليلة، دعم المشاركة السياسية للمرأة المغاربية، مداخلة أقيمت في الندوة الخامسة للجنة المرأة والطفولة، نواشط يومي 21 و 22 فيفري 2008 .

3_ التقرير الختامي للندوة العربية حول مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية، المنظم في المعهد العربي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن الإنسان في المعهد الدبلوماسي الأردني، بتاريخ 13 ماي إلى 02 جوان 2003.

(5)-النصوص القانونية

أ-النصوص التأسيسية

- 1-دستور الجزائر 1963 مؤرخ في 08 سبتمبر ، ج.ر عدد 64، الصادرة في سبتمبر 1963.
- 2-دستور الجزائر 1976، الصادر بموجب أمر رقم 76-97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، ج.ر عدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.
- 3-دستور الجزائر 1989، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي 89-18، مؤرخ في 28 فيفري 1989، ج.ر عدد 09، الصادرة في 01 مارس 1989.
- 4- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 1996/12/7، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 1996/11/28 ج.ر عدد 61 الصادرة بتاريخ 1996/10/16، معدل ومتمم بقانون رقم 02-03 المؤرخ في 2002/04/10، ج.ر عدد 25 الصادرة في 2002/04/14، وكذا قانون رقم 08-19 المؤرخ في 2008/11/15، ج.ر عدد 63 المؤرخة في 2008/11/16.

ب- الاتفاقيات الدولية

- 1-ميثاق الأمم المتحدة، الصادر في 26 جوان 1945، دخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر 1945.
- 2-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.
- 3-الاتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952، صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 124/04، مؤرخ في 2004/04/19، ج.ر عدد 26 الصادرة، في 2004/04/25.
- 4- العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية و السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، المعتمدين من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، انضمت

إليهما الجزائر بموجب مرسوم رئاسي، رقم 89-67، مؤرخ في 16/05/1989، ج ر عدد 20،
الصادرة في 17/05/1989.

5-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 ، انضمت إليها الجزائر
بتحفظ بموجب مرسوم رئاسي رقم 96/51، مؤرخ في 22/01/1996، ج.ر عدد 06 الصادرة،
في 24/01/1996.

ج-النصوص التشريعية

1-القانون رقم 66-133 المؤرخ في 02 جوان 1966، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة
العمومية، ج.ر عدد 47، الصادرة في 8 جوان 1966 (ملغى).

2- أمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر 1386، الموافق لـ 08 يونيو 1966، الذي
يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، ج.ر عدد 702، الصادر في 21 صفر عام 1386،
الموافق لـ 11 يونيو 1966.

3-قانون 80-08 مؤرخ في 25 اكتوبر 1980 يتضمن قانون الانتخابات، ج.ر عدد 44 الصادرة
في 28 اكتوبر 1980.

4-القانون رقم 84 - 11 المؤرخ في 09 جوان 1984 ، المتعلق بقانون الأسرة، ج.ر عدد
24، الصادرة في 12 جوان 1984، المعدل والمتمم.

5- القانون رقم 89-11 المؤرخ في 02 ذو الحجة عام 1409، الموافق لـ 05 جويلية 1989،
المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ج.ر عدد 715، الصادرة في 02 ذو الحجة عام
1409، الموافق لـ 05 جويلية 1989، المعدل والمتمم.

6-قانون رقم 89-13 مؤرخ 07 أوت 1989 يتضمن قانون الانتخابات، ج.ر عدد 32
الصادرة في 07 أوت 1989، المعدل والمتمم.

7- قانون رقم 90-06، مؤرخ في 27 مارس 1990، يعدل ويتمم القانون رقم 89-13، المؤرخ
في 07 أوت 1989، المتضمن قانون الانتخابات، ج.ر عدد 13 الصادرة في 28 مارس
1990، المعدل والمتمم.

8-القانون رقم 90 - 11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، ج.ر عدد 17
الصادرة في أول شوال 1400 ، الموافق لـ 26 أبريل 1990.

- 9-القانون رقم 90 - 14، المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410، الموافق لـ 02 جوان 1990، يتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، ج.ر عدد 23 الصادرة في 13 ذي القعدة عام 1410، الموافق لـ 06 جوان 1990.
- 10-القانون 90-31 المؤرخ في 17 جمادي الأولى عام 1411، الموافق لـ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات ج.ر عدد 53، الصادرة في 18 جمادي الأولى الموافق لـ 05 ديسمبر 1990.
- 11-قانون رقم 06/91 مؤرخ في 02 أبريل 1991 ، يعدل ويتم القانون رقم 13/89 المؤرخ في 07 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات، ج.ر عدد 14 ، الصادرة في 03 أبريل 1991 .
- 12-قانون رقم 17/91 مؤرخ في 15 أكتوبر 1991 ، يعدل ويتم القانون رقم 13/89 المؤرخ في 07 أوت 1989 المتضمن قانون الانتخابات، ج.ر عدد 48 الصادرة في 16 أكتوبر 1991.
- 13- أمر رقم 96-03 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق لـ 10 يناير سنة 1996، يتضمن الموافقة، مع التحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة لسنة 1979، ج.ر عدد 03، المؤرخ في 23 شعبان عام 1416، الموافق لـ 14 يناير 1996
- 14-أمر رقم 97-07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417، الموافق لـ 06 مارس 1997، يتضمن قانون الانتخابات، ج.ر عدد 12 الصادرة في 27 شوال عام 1417، الموافق لـ 06 مارس 1997 .
- 15-أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر عدد 12 الصادرة في 27 شوال 1417، الموافق لـ 06 مارس.
- 16- أمر رقم 05 - 01 مؤرخ في 18 محرم، عام 1426، الموافق لـ 27 فيفري 2005، ج.ر عدد 15 الصادرة في 27 فيفري 2005، يعدل ويتم القانون رقم 70 - 86 المؤرخ في 17 شوال 1390، الموافق لـ 15 ديسمبر 1970، ج.ر عدد 105، الصادرة في 18 ديسمبر 1970، والمتضمن قانون الجنسية.

- 17-أمر رقم 05 - 02 مؤرخ في 18 محرم عام 1426 ، الموافق لـ 27 فيفري 2005،
المتعلق بقانون الأسرة، ج.ر عدد 15، الصادرة في 27 فيفري 2005.
- 18-أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، الموافق 15 يوليو لسنة
2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، ج.ر، عدد 46 الصادرة في 20
جمادى الثانية عام 1427، الموافق لـ 16 يوليو سنة 2006.
- 19-من قانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 جوان 2011، يتعلق
بالبلدية، ج.ر عدد 37، الصادرة في أول شعبان عام 1433، الموافق لـ 03 يوليو سنة 2011.
- 20-قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير سنة
2012، يتعلق بنظام الانتخابات، ج.ر العدد الأول الصادرة في 20 صفر عام 1433، الموافق
لـ 14 يناير سنة 2012 .
- 21- قانون رقم 12 - 03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433، الموافق لـ 12 يناير سنة
2012، يحدد كيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، ج.ر عدد 01 الصادرة في 14
يونيو 2012 .
- 22-قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012
،يتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر، عدد 02 الصادرة في 21 صفر عام 1433، الموافق لـ 15
يناير 2012 .
- 23-قانون رقم 12-07، مؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق لـ 21 فيفري 2012 ، يتعلق
بالولاية، ج.ر عدد 12، الصادرة في 07 ربيع الثاني عام 1433، الموافق لـ 29 فبراير سنة
2012.

ج- النصوص التنظيمية

- 1- مرسوم رقم 85-59 مؤرخ في 23 مارس 1985، المتضمن القانون الأساسي النموذجي
لعمال المؤسسات والإدارات العمومية، ج ر عدد 13، الصادرة في 24 مارس 1985 (الملغى).
- 2-مرسوم رئاسي رقم 92-39 مؤرخ في 30 رجب عام 1412، الموافق لـ 04 فبراير سنة
1992، يتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق عمله، ج،ر عدد 10، الصادرة في
05 شعبان عام 1412، الموافق لـ 09 فبراير سنة 1992.

3-المرسوم التنفيذي رقم 06-421، مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427، الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 2006، يتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة، ج.ر. عدد 75، الصادرة في 05 ذي القعدة عام 1427، الموافق لـ 26 نوفمبر سنة 2006.

4-المرسوم الرئاسي 08-426، المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1429، الموافق لـ 28 ديسمبر سنة 2008، يتضمن رفع تحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول المادة 2/9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، ج.ر. عدد 05، الصادرة في 24 محرم عام 1430، الموافق لـ 21 يناير 2009.

(6)- إعلانات وآراء وقرارات المجلس الدستوري

1-قرار رقم 01 مؤرخ في 20 أوت 1989، يتعلق برقابة دستورية قانون الانتخابات، ج.ر. عدد 36، الصادرة في 30 أوت 1989.

2-إعلان المجلس الدستوري رقم 04 (إ.م.د) 04، مؤرخ في 22 صفر 1422، الموافق لـ 12 أفريل 2004، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية ج.ر. عدد 24 الصادرة، في 28 صفر عام 1425 الموافق لـ 18 أفريل.

3-رأي رقم 05/ر.م.د/11، مؤرخ في 27 محرم عام 1433، الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2011، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدد كفاءات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة للدستور، ج.ر. العدد الأول الصادرة في 20 صفر عام 1433، الموافق لـ 14 يناير سنة 2012.

4- إعلان المجلس الدستوري رقم 01 (إ.م.د) 09، المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1430، الموافق لـ 13 أفريل 2009، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية ج.ر. عدد 22، الصادرة في 19 ربيع الثاني 1430، الموافق لـ 15 أفريل 2009.

(8)- الدراسات والتقارير

أ- الدراسات:

- 1- بن جاب الله سعاد، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، دراسة صادر عن المعهد العربي لحقوق الإنسان حول المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة: دراسة ميدانية في احد عشر بلدا عربيا تونس، 2004.
- 2- بن حليو فيصل وآخرون، المرأة العربية والحكم المحلي في الجزائر، مصر، لبنان، تونس واليمن، صادر عن معهد البحوث والدراسات العربية، (د.س.ن).
- 3- عائشة عبد السلام، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، لصالح الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، عن منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009.
- 4- طفاني مليكة، واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر عن منظمة المرأة العربية،(د.س.ن).
- 5- قريع بثينة ، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر وتونس والمغرب، معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، 2008 - 2009.
- 6- مشيشي حرة علمي، بحوث عملية وطنية حول: المشاركة السياسية للمرأة على المستوي المحلي، دراسة تأليفية للتقارير الوطنية الثلاث، صادر عن معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2010.

ب - التقارير:

- 1-الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، تقرير حول تحليل الوضع الوطني،الجزائر، برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوربي (2008 - 2011).
- 2-الأمم المتحدة، تقرير حول الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، الدورة العادية الأولى لعام 2013، يومي 23 و24 يناير 2013.
- 3-تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند 03 من جدول الأعمال، (د.س.ن).

4- ملف حول المرأة والحياة السياسية في الوطن العربي، الفرص والتحديات: المرأة والحياة السياسية في الوطن العربي، من مجلة سيداف، العدد 19 أكتوبر، ديسمبر 2008، ص ص. 26-37.

(9)-المواقع الالكترونية:

- 1-أزروال يوسف، - موقع التمكين السياسي للمرأة من الإصلاحات السياسية - قراءة في مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، 2013 www.bchaib.net/mas/index.php?2013
- 2-آيت العربي مقران ، المشاركة السياسية مشكلة مجتمع لا تحل بالقوانين، جريدة السلام، بتاريخ 11 نوفمبر 2011. انظر الموقع الرسمي للجريدة: www.essalameonline.com
- 3-إيمان بيبيرس وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، ورقة بحث مقدمة لفائدة "جمعية نهوض وتنمية المرأة"، مصر. www.awapp.org
- 4- قرافي عبد العزيز، ضرورة التحول الثقافي للنهوض بالمرأة في السياسة، zawaya.magharibia.com/old-zawaya/ar/zawaya/opinio/19.html
- 5-مضاوي الرشيد، تكريس التسلط على المرأة من خلال البنى المجتمعية، المكتب العربي، من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : www.arab-hdr.org/pablication/other/ahds/papers/.../rashedpdf.
- 6-المرأة في الحكم المحلي في الجزائر (الواقع والأفاق) Localgov.cawthar.org/assets/documents/pdf/algeria-final-study.pdf
- 7-حقوق المرأة في مجال إقامة العدل، <http://www.pal-monitor.org/Portal/index.php?action=pages&id=44>
- 8-معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، تقرير حول، الفرص والعقبات في مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، www.wemenpoliticalparticipation.org

9-الدراسية المسحية الخاصة بالنهوض القانوني للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، (د.س.ن.).

www.arabwomenorg.org/content/surveystudies/algeria/pdf.16

10-الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، حول المرأة الجزائرية، واقع ومعطيات ،

<http://www.ministere-famille.gov.dz/pdf/moussanef.pdf>

11-جذاذة معلومات النوع الاجتماعي والسياسة في الجزائر معا من أجل المساواة ،

http://www.genderclearinghouse.org/upload/Assets/Documents/pdf/FS_Algerie-Ar.pdf

12-المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر،

<http://www.ons.dz/emploi,chmmage.2008htoo>

13-منظمة البرلمانيين العالميين، على الموقع الإلكتروني

<http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>

(10)-برنامج تلفزيوني:

- المرأة الجزائرية مسار مواطنة ، حصة تلفزيونية قدمتها القناة الجزائرية الثالثة بمناسبة عيد المرأة، 08 مارس 2013 .

ثانيا: باللغة الفرنسية

(1)-Ouvrages

1- Laurent Richer , Les droits de l'Homme et du citoyen, ECONOMICA, Paris, 1982.

2- SAADI Nouredine, La femme et la loi en Algérie, Ed ,Bouchéne, Alger, 1991.

3-SAI Fatima-Zohra, La femme dans les instances législatives et gouvernement en Algérie, Communication a l'atelier sur femme et développement a l'issue des travaux préparatoires a la 4eme

conférence mondiale sur les femme, Algérie, 18–21 octobre 1994. Ed du centre de recherche en anthropologie sociale et culturelle (cracs), Oran, 1995.

(2)–Articles

1– Amalou Fatima , participation de la femme au parlement. « l’Algérie au 120em rang », journal L’expression, 26/03/2006, p. 24.

2– Amine Khaled HARATANI, Femme et représentation politique en Algérie, REVUE ALGERIENNE des sciences juridique Economiques et politique, Volume XLI,N°03, 2003, pp.01–29.

3–CIDDEF sur l’galité en marche?(femmes algériennes en chiffres 2013) , 2013, pp. 04–39.

(3)–Site Internet

1– Ligue Algérienne pour la défense des droits de l’homme, Réformes Politique , ou verrouillage supplémentaire de la société civile et du champ politique ? une analise ceritique, 2012.

www.algeria-watch.org

الفهرس

الفهرس

- 1..... قائمة المختصرات
- 3..... مقدمة
- 7..... الفصل الأول: تكريس الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري
- 8..... المبحث الأول: تأكيد الحقوق السياسية للمرأة في القانون الجزائري
- 9..... المطلب الأول: حق المرأة في التصويت
- 11..... الفرع الأول: موقف المؤسس الدستوري من حق المرأة في التصويت
- 12..... أولاً: المساواة بين الجنسين كالمبدأ عام
- 14..... ثانياً: طبيعة التكريس الدستوري لحق المرأة في التصويت
- 15..... الفرع الثاني: حق المرأة في التصويت في القانون العضوي المتعلق بالانتخابات
- 15..... أولاً: تأسيس التصويت بالوكالة في قوانين الانتخابات
- 17..... ثانياً: التجسيد الفعلي لمبدأ شخصية التصويت
- 19..... المطلب الثاني: حق المرأة في تولي مناصب اتخاذ القرار
- 19..... الفرع الأول: حق المرأة في الترشح لمناصب إنتخابية
- 20..... أولاً: المساواة في الترشح للمناصب إنتخابية في الدستور
- 21..... ثانياً: المساواة في الترشح لمناصب إنتخابية في القوانين العضوية
- 22..... أ_ حق المرأة في تأسيس الأحزاب السياسية وعلاقتها بالحق في الترشح
- 24..... ب_ حق المرأة في الترشح في القانون العضوي المتعلقة بالانتخابات
- 25..... الفرع الثاني: حق المرأة في تقلد الوظائف العامة

الفهرس

- 26.....أولاً:المساواة في تقلد الوظائف العامة في الدستور.
- 27.....ثانياً:مبدأ المساواة بين الجنسين في القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- 28.....المبحث الثاني:آليات تمكين المرأة الجزائرية من حقوقها السياسية
- 28.....المطلب الأول: الآليات القانونية لتمكين المرأة الجزائرية من حقوقها السياسية.
- 29.....الفرع الأول:الحقوق السياسية للمرأة في ظل المواثيق الوطنية
- 29.....أولاً: ميثاق طرابلس1962.....
- 30.....ثانياً: ميثاق الجزائر 1964.....
- 31.....ثالثاً: الميثاق الوطني لسنة (1976,1986).....
- 32.....الفرع الثاني:الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات القانونية.....
- 33.....أولاً:قانون الأسرة.....
- 35.....ثانياً:قانون الجنسية.....
- 36.....ثالثاً:قانون العقوبات.....
- 37.....رابعاً:قانون العمل.....
- 38.....خامساً:قانون توسيع تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة.....
- 41.....المطلب الثاني:الآليات المؤسسية لتفعيل الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية.....
- 42.....الفرع الأول:الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.....
- 43.....الفرع الثاني:المجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة.....
- 44.....الفرع الثالث: بعث ائتلاف والتكوين في مجال الإدارة لفائدة الشركاء السياسيين.....
- 45.....الفرع الرابع:منتدى النساء والمشاركة السياسية.....

الفهرس

- 45.....الفرع الخامس: إستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي
- 47.....الفصل الثاني: رصد واقع الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية
- 47.....المبحث الأول: المرأة الجزائرية في مواقع صنع القرار السياسي
- 48.....المطلب الأول: المرأة الجزائرية في الحكومة والمجالس المنتخبة
- 48.....الفرع الأول: المرأة الجزائرية في الحكومة
- 50.....الفرع الثاني: المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة
- 51.....أولا: المرأة الجزائرية في البرلمان
- 51.....أ: المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الوطني
- 54.....ب: المرأة الجزائرية في مجلس الأمة
- 56.....ثانيا: المرأة الجزائرية في المجالس المحلية
- 56.....أ: المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي البلدي
- 58.....ب: المرأة الجزائرية في المجلس الشعبي الولائي
- 60.....المطلب الثاني: المرأة الجزائرية في الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني
- 61.....الفرع الأول: المرأة الجزائرية في الأحزاب السياسية
- 62.....الفرع الثاني: المرأة الجزائرية في حركات المجتمع المدني
- 63.....أولا: الجمعيات
- 63.....أ: الجمعيات الوطنية
- 63.....ب: الجمعيات المحلية

الفهرس

64.....	ثانيا: النقابات العمالية.....
66.....	المبحث الثاني: عوائق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.....
66.....	المطلب الأول: العوائق الخاصة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.....
67.....	الفرع الأول العوامل الذاتية.....
70.....	الفرع الثاني: العوامل الأسرية
72.....	المطلب الثاني: العوائق العامة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.....
73.....	الفرع الأول: العوامل الاجتماعية والثقافية.....
75.....	الفرع الثاني: العوامل السياسية والاقتصادية.....
77.....	الفرع الثالث: العوامل الإعلامية والتكنولوجيا.....
80.....	خاتمة.....
84.....	الملاحق.....
92.....	قائمة المراجع.....
107.....	الفهرس.....